شؤون إيرانية

فصلية

العدد 15 - صفر 1444 هـ - سبتمبر/ أيلول 2022م

IranianAffairsMagazine - No.15 - Sep 2022

8 سنوات على «نكبة اليمن»

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

صدر حديثًا

تونس.. مطرقة المشروع الإيراني وسندان التشيّع

د. عبد القادر نعناع

د. خميس بن علي الماجري

عمل نظام الملالي منذ يناير/كانون الثاني 2011، إثر الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، إلى استغلال حالة الفراغ السياسي والأمني، بهدف التغلغل في المجتمع التونسي، من خلال بعض الأحزاب والجمعيات والنخب الثقافية والأكاديمية بواسطة المال والاستضافات والمنح الدراسية والترويج الإعلامي، وغير ذلك.

من جهة ثانية، تقاطع الفكر «الإخواني» في تونس، ممثلًا في زعيم «حركة النهضة» راشد الغنوشي، تقاطعًا كبيرًا مع المصالح الإيرانية الإمبريالية في البلاد، حيث تستند طهران إلى آليات توظيف الدين في خدمة المصالح السياسية، ما أدى إلى رعاية إيرانية لاحقة لتكتلات «الإخوان» في كثير من الدول العربية، وعلى رأسها تونس.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 15

السنة الثانية

صفر 1444هـ - سبتمبر/ أيلول 2022م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

«انتفاضة المرأة» تهز عرش ملالي إيران

اتسع نطاق الاحتجاجات التي تشهدها إيران، والتي بدأت بوفاة الفتاة الكردية مهسا أميني، أثناء احتجازها من قبل شرطة الأخلاق في طهران، لتشكّل أكبر تهديد للنظام منذ "الثورة الخضراء" عام 2009، حيث امتدت هذه الاحتجاجات التي يطلق عليها الإيرانيون اسم "انتفاضة المرأة"، إلى معظم محافظات إيران البالغ عددها 31 محافظة، في وقت تصاعدت فيه الاشتباكات بين المواطنين الغاضبين وقوات الشرطة والجيش في جميع أنحاء البلاد.

وأثارت وفاة "أميني" غضبًا في أنحاء إيران، بشأن قضايا من بينها تقييد الحريات الشخصية، بما يشمل فرض قيود صارمة على ملابس النساء، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يترنح تحت وطأة العقوبات الأمريكية.

وأظهرت فيديوهات منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، خروج مئات الآلاف من المواطنين في مختلف المدن الإيرانية، وذلك رغم القمع الشديد من قوات الأمن التي استخدمت الرصاص الحي والغاز لتفريق المحتجين.

ونادت أغلب الشعارات التي استخدمها المتظاهرون بـ "سقوط الديكتاتور" و"الموت للديكتاتور"، في إشارة إلى المرشد الإيراني، علي خامنئي، فيما قام بعض المتظاهرين بإحراق صوره في الميادين العامة.

وحسب حصيلة رسمية تشمل متظاهرين وعناصر أمن، لقي 41 شخصًا حتفهم جراء الاحتجاجات. لكن الحصيلة قد تكون أكبر، إذ أعلنت منظمة "إيران هيومن رايتس" غير الحكومية ومقرها أوسلو سقوط ما لا يقل عن 57 متظاهرًا على الأقل منذ بدء المظاهرات في 16 سبتمبر/ أيلول، حتى كتابة هذه السطور.

كما ارتفع العدد الإجمالي الرسمي للمعتقلين إلى أكثر من 1800، وفق ما أفادت وسائل إعلام رسمية نقلًا عن مصادر عديدة، بما في ذلك 450 معتقلًا في محافظة مازندران الشمالية و700 في محافظة غيلان المجاورة، والعشرات في مناطق أخرى.

ويرى المراقبون، أن تحول الاحتجاجات إلى ثورة عامة تهز كيان النظام الإيراني، مرهون بعدة عوامل، أهمها تماسك المؤسسات نفسها وإمكانية انضمام تيار من داخلها لموقف الرأي العام، والمدى الزمني لاستمرار الاحتجاجات بالزخم نفسه، وعدم تحولها لاشتباكات أهلية بين مؤيدي ومعارضي نظام الملالي، ومدى إمكانية انتهاز الجماعات الانفصالية في المناطق الطرفية، مثل إقليم كردستان وبلوشستان انشغال المؤسسات الأمنية بفض الاحتجاجات لشن هجمات ضد النظام وارباكه وتقويض قدرته على احتواء الغضب الشعبي.

«شؤون إيرانية»

الأخبار

6 ارتفاع قتلى احتجاجات إيران
7 إجراءات أمريكية لتسهيل اتصال الإيرانيين بالإنترنت
8 احتجاجات إيران تضرب «قلب النظام».. ومدينة تسقط بيد المتظاهرين

الملف السياسي

14 كيف تعمّد الحوثيون «تفخيخ اليمن»؟

18 اليمن السعيد.. يتحول إلى «بلد تعيس»

21 سجون الحوثي.. دماء خلف القضبان

24 نساء اليمن.. «أسيرات» الانقلاب الحوثي

30 أطفال اليمن على الجبهة.. «جريمة حرب» مزدوجة

36 حصار تعز.. «الانتقام الجماعي»

39 اغتيال الصحافة اليمنية.. الجريمة الكبرى

حدث الساعة

42 مصرع مهسا أميني يُشعل غضب الإيرانيين

تقارير

49 49 ميليشيات خامنئي تغتال دعاة أهل السنة

رؤية استراتيجية

51 رؤية استراتيجية لإنشاء قاعدة عسكرية مشتركة للدول المطلة على البحر الأحمر

مقال

54 المشروع المجوسي في بلاد الإسلام

كاريكاتير

ارتفاع قتلى احتجاجات إيران

■ قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إنّ من الضروري التعامل بحزم «مع المخلين بالأمن العام»، وذلك ردا على الاحتجاجات المستمرة منذ أسبوع عقب وفاة فتاة تعرضت للاحتجاز في مركز أمني بطهران، وقد ارتفع عدد قتلى الاحتجاجات إلى 35 على الأقل وفق وسائل إعلام إيرانية رسمية.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) عن الرئيس الإيراني، في اتصال هاتفي مع أسرة عنصر من قوات التعبئة (البسيج)، قتل في أعمال عنف بمدينة مشهد شمال شرقي إيران، قوله «من الضروري التمييز بين الاحتجاج وتعطيل النظام العام والأمن».

وأضاف إبراهيم رئيسي أن الأحداث التي أدت لمقتل عنصر قوات البسيج هي «فوضى وأعمال شغب»، مشددا على ضرورة التعامل بحزم مع المخلين بالأمن العام واستقرار البلاد.

وكان الرئيس الإيراني صرّح وهو في نيويورك أن سلطات بلاده ستفتح تحقيقا في وفاة الشابة مهسا أميني (22 عامًا)، محذرًا في الوقت نفسه من «الفوضى غير المقبولة».

وكانت الاحتجاجات قد اندلعت الأسبوع الماضي عقب وفاة أميني المتحدرة من محافظة كردستان (شمال غربي البلاد) في مستشفى بالعاصمة، بعد 3 أيام من اعتقالها من قبل ما تسمى «دوريات الإرشاد» (شرطة الأخلاق) بدعوى ارتدائها لباسا غير محتشم.

وفي حين قال ناشطون إن الفتاة تلقت ضربة قاتلة على رأسها أثناء احتجازها، نفى المسؤولون ذلك وأعلنوا عن فتح تحقيق في الحادثة.

خريطة الاحتجاجات

وتركزت الاحتجاجات -وهي الكبرى منذ احتجاجات عام 2019 التي قتل فيها 1500 شخص وفق إحصاء لوكالة رويترز- بالمناطق الشمالية الغربية التي تضم محافظة كردستان، ولكنها امتدت أيضا إلى طهران ومدينتي مشهد وقزوين ونحو 50 مدينة وبلدة أخرى في أنحاء البلاد.

وأوردت وكالة الصحافة الفرنسية أن وكالة «بورنا» للأنباء -المرتبطة بوزارة الرياضة الإيرانية- نقلت في وقت متأخر أمس الجمعة عن التلفزيون الرسمي، أن «عدد الذين قتلوا في أعمال الشغب الأخيرة في البلاد ارتفع إلى 35، وكانت الحصيلة الرسمية السابقة بحدود 17 قتيلا، بينهم 5 عناصر أمن.

ونقل التلفزيون الإيراني عن محافظ غيلان أن السلطات اعتقلت 739 من مثيري الشغب في المحافظة الواقعة في شمالي إيران، بينهم 60 امرأة.

وأظهرت مقاطع فيديو بثها ناشطون مظاهرات ليلية الجمعة في العاصمة طهران ومدن أخرى، احتجاجًا على وفاة الفتاة.■

ارتفاع معدلات العنف الأسري في العراق.. والنساء في مقدمة الضحايا

■ كشف مجلس القضاء الأعلى في العراق زيادة عدد الدعاوى المتعلقة بالعنف الأسري، منذ 2021، وأشار إلى أنها تجاوزت 32 ألف دعوى في 18 شهرًا.

وبحسب الإحصائية التي نشرتها وكالة الأنباء العراقية «واع"، تجاوز عدد الدعاوى المسجلة في عام 2021 22 ألف دعوى، فيما تم تسجيل أكثر من 10 آلاف دعوى خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأشارت البيانات إلى وجود زيادة في أعداد الدعاوى خلال فترة جائحة كورونا، وما بعدها.

وفي تفاصيل الدعاوى، سجلت المحاكم في 2021 ما يقرب من 19 ألف دعوى تتعلق بالعنف ضد النساء، و1141 دعوى تتعلق بالعنف ضد الأطفال، و2622 دعوى ترتبط بالعنف ضد كبار السن.

وخلال النصف الأول من العام الحالي استقبلت المحاكم أكثر من 10 آلاف دعوى، منها حوالي 8 آلاف دعوى عنف ضد النساء، ونحو 1700 دعوى عنف ضد كبار السن، و500 دعوى عنف ضد الأطفال.

ونقلت الوكالة عن قاضي الأحوال الشخصية في محكمة استئناف ديالى، سيف حاتم، إن «جائحة كورونا ساهمت في تفاقم الخلافات الأسرية نظرا لملازمة

إجراءات أمريكية لتسهيل اتصال الإيرانيين بالإنترنت

■ أعلنت الولايات المتحدة أنها ستخفف من القيود المفروضة على الإنترنت في إيران، ردًا على حملة قمع الاحتجاجات التي اندلعت على خلفية وفاة مهسا أميني أثناء احتجازها لدى الشرطة.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن: «سنعمل على عدم إبقاء الشعب الإيراني معزولًا أو مغيبًا».

وسيسمح ذلك لشركات التكنولوجيا الأمريكية بتوسيع أعمالها في إيران.

وتوفيت الشابة مهسا أميني (22 عامًا) بعد توقيفها من قبل شرطة الآداب ودخولها في غيبوبة الأسبوع الماضي.

وأفادت تقارير بأن عناصر من الشرطة ضربتها على رأسها بعصا، وصدموا رأسها بواحدة من عرباتهم. لكن الشرطة قالت إنه لا دليل على أي سوء معاملة، وإن مهسا أميني عانت من «نوبة قلبية مفاجئة».

وقال بلينكن إن التخفيف الجزئي للقيود على الإنترنت «خطوة ملموسة لتقديم دعم للإيرانيين المطالبين باحترام حقوقهم الأساسية».

وأضاف أنه من الواضح أن الحكومة الإيرانية «تخاف من شعبها».

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن الخطوة ستساعد في مواجهة محاولات الحكومة الإيرانية في «مراقبة وفرض الرقابة» على شعبها.

العائلات للمنازل والأزمة الاقتصادية الصعبة التي رافقتها بسبب توقف الكثير من الأعمال، حيث تزايد العنف ضد النساء».

وكانت وزارة الداخلية العراقية، قد كشفت الثلاثاء نتائج الشكاوى التي تلقاها الخط الساخن المرتبطة بالعنف الأسري منذ بداية العام حتى منتصف أغسطس الماضي، إذ تعاملت مع 754 حالة عنف ضد النساء، 55 حالة عنف ضد الأطفال، و233 حالة عنف ضد الرجال، إضافة إلى إعادة 62 فتاة هاربة إلى منزلها.■

لكن من غير المحتمل أن يكون لذلك تأثير فوري لأنه «لا يزيل كل أداة لقمع التواصل».

وقال الملياردير إيلون ماسك عبر تويتر إنه شركته «ستارلينك» للإنترنت عبر الأقمار الصناعية ستفعل خدماتها في إيران لتوفير خدمات الإنترنت بعد إعلان بلينكن.

وتوفر «ستارلينك» الإنترنت عبر شبكة ضخمة من الأقمار الصناعية، وتستهدف السكان في المناطق النائية الذين لا يستطيعون الحصول على خدمة إنترنت سريعة.

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن السماح بتخفيف القيود لا يشمل الأجهزة التي يقدمها إيلون ماسك، لكن شركته وغيرها مرحب بها لتقديم طلب الحصول على تصريح من الوزارة.

وأفاد مرصد «نتبلوكس» بأن إيران تشهد حاليا أشد القيود على الإنترنت منذ الاحتجاجات المناهضة للحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. فقد أوقفت أغلب شبكات الهاتف المحمول، وسجل تذبذب في تغطية الانترنت خلال الاحتجاجات، كما وضعت قيود على موقع إنستغرام وتطبيق واتساب.

ونشرت مقاطع مصورة يوم الجمعة على وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت تجمّع حشود كبيرة من المتظاهرين في عدد من أحياء طهران بعد حلول الظلام. ونظمت تجمعات مماثلة في مناطق أخرى من البلاد.

وبعد انتشارها في أغلب أنحاء إيران، تركّزت العديد من الاحتجاجات في غربي البلاد، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية، والتي تنتمي إليها مهسا أميني.

وأفادت تقارير يوم الجمعة عن احتجاجات واسعة في مناطق غربي إيران، وسط حديث عن سيطرة متظاهرين على أجزاء كبيرة من منطقة أوشنفيه.

وأظهرت مقاطع مصوّرة من المنطقة حشودا غفيرة تسير دون حضور لعناصر الشرطة، بينما يسمع دوي انفجارات قوي.

وشهد يوم الجمعة أيضًا مظاهرات مؤيدة للنظام في طهران ومدن أخرى، أعلن خلالها المشاركون دعمهم للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الذي كان هدفا لانتقادات المتظاهرين المناهضين للحكومة.

وتحدّث الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في مناسبة رسمية قائلا إنه لن يسمح بأن يكون أمن البلاد «مهدّدا».

وأكد بعد عودته من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: «لن نسمح بتعريض أمن الناس للخطر مهما كانت الظروف».

وشدّد على أنّ «أعداء» إيران يريدون استغلال الاضطرابات، مشيراً إلى أن الحكومة ستستمع إلى الانتقادات بشأن وفاة أميني، لكنها لن تتأثر «بأعمال الشغب».■

احتجاجات إيران تضرب «قلب النظام».. ومدينة تسقط بيد المتظاهرين

■ امتدت الاحتجاجات المناهضة للنظام في إيران إلى أكثر من 15 مدينة جديدة خلال الساعات الأخيرة ليرتفع عدد المدن التي تشهد مظاهرات غاضبة على وفاة مهسا أميني لأكثر من 80 مدينة في أنحاء البلاد، على الرغم من تصعيد السلطات لحملة القمع التي قتل فيها عشرات الأشخاص واعتقل نشطاء وصحفيين بارزين.

واستمر تعطيل الوصول إلى الإنترنت، وخاصة على تطبيقات الهواتف المحمولة، أو حظره بالكامل، مما أثر على قدرة الإيرانيين على التواصل مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي.

في العديد من المدن، بما في ذلك العاصمة طهران، فتحت قوات الأمن النار على الحشود أو أطلقت الرصاص النار على النوافذ.

وفي مدينة رشت عاصمة محافظة كيلان شمال غربي البلاد قال شهود عيان ومقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي أن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع باتجاه الشقق السكنية، وفقا لصحيفة «نيويورك تايمز».

وأفادت وسائل إعلام رسمية إيرانية بأن 35 شخصا على الأقل قتلوا في الاضطرابات، لكن جماعات حقوق الإنسان تؤكد أن العدد أعلى من ذلك بكثير.

وكان عدد القتلى السابق الذي نشرته وسائل الإعلام الحكومية 17 قتيلا، بينهم خمسة على الأقل من أفراد الأجهزة الأمنية.

وفي شمال غربي إيران، ورد أن مدينة أشنويه الصغيرة سقطت في أيدي المتظاهرين عندما تراجعت قوات الأمن المحلية بعد أيام من القتال العنيف، بحسب رئيس تحرير موقع إخباري كردي.

وقال عمار غولي، وهو كردي إيراني يقيم في ألمانيا ويرأس تحرير موقع «NNS Roj» الإخباري في مقابلة هاتفية مع «نيويورك تايمز» إن «المدينة باتت تحت سيطرة الناس، بعد تراجعت القوات الأمنية المتبقية إلى حصن قديم وسط المدينة».

وأضاف غولي أنه كان على اتصال منتظم مع سكان أشنويه، الواقعة في مقاطعة أذربيجان الغربية ويبلغ عدد سكانها 40 ألف نسمة، حيث أبلغوه أن المحتجين نصبوا الحواجز على الطرق الرئيسية المؤدية للمدينة.

تُظهر مقاطع الفيديو المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي حشودا كبيرة تسير في شوارع أشنويه، يرتدي العديد منهم الزي الكردي التقليدي ويهتفون مطالبين بالحرية.

كما يُظهر مقطع فيديو آخر اشتباكات مسلحة كثيفة للسيطرة على مقر شرطة المدينة.

وقال غولي إن جهات اتصال محلية أخبروه أنه تم نشر كتيبة عسكرية ووحدة من الحرس الثوري في مدينة مجاورة تمهيدا لقمع الاحتجاجات واستعادة أشنويه.

وفي طهران، تغير شكل الاحتجاجات من تجمعات كبيرة في مناطق محددة إلى مجموعات أصغر منتشرة في معظم الأحياء، بما في ذلك الجزء الشمالي الثرى والأجزاء الجنوبية من الطبقة العاملة.

وفي مدينة قم الدينية، معقل نفوذ النظام، تظهر مقاطع فيديو منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد لم يسبق لها مثيل لشابات يخلعن حجابهن ويهتفن ضد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

وأشارت مجلة «تايم» الأميركية إلى أن الاحتجاجات المتواصلة في إيران «هزت قلب» النظام الحاكم في البلاد.

وأكدت المجلة أنه ومع ورود الأنباء عن خروج الاحتجاجات في أكثر من 80 مدينة، وتزايد العدد يوما بعد يوم، يبدو أن قوات الأمن أصبحت ضعيفة وبدأت تقارير تتحدث عن انتشار الخلافات في صفوفها.

ومع ذلك تؤكد المجلة أنه وللأسف تتزايد التوقعات بأن السلطات ستعمد لانتهاج المزيد من القمع في محاولة منها لإخماد الاحتجاجات، كما حصل في 2019 و2009.

وتبين المجلة أن السلطات أغلقت شبكات بيانات الهاتف المحمول وصعبت الوصول لمعظم وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن الإيرانيين تعلموا قبل سنوات كيفية التحايل على قيود الإنترنت، إلا أن الاحتمال الذي يلوح في الأفق بحدوث تعتيم كامل على ما يجري في الداخل أثار قلق الكثيرين خاصة بعد اعتقال عشرات النشطاء والطلاب والشخصيات السياسية بشكل استباقي خلال الساعات الماضية.

وتقول الناشطة الإيرانية المعروفة مسيح علينجاد إنها قلقة مما سيحدث للمتظاهرين في إيران، حيث تتخذ الحكومة إجراءات مشددة للسيطرة على الاحتجاجات وقمع المعارضين، في حال لم يكن هناك ضغطا خارجيا لمنعها.

وتضيف علينجاد لوكالة أسوشيتد برس أن «الشعب الإيراني اتخذ قراره.. وسواء قام النظام بقمع الاحتجاجات أو غلق الإنترنت فلن يستسلم لإن الغضب قائم».

علينجاد، البالغة من العمر 46 عاما والمقيمة في نيويورك منذ فرارها من إيران بعد انتخابات عام 2009، أشارت إلى أن «النساء الإيرانيات اللواتي يواجهن البنادق والرصاص الآن في الشوارع، لم يخرجن بسبب فرض الحجاب الإجباري عليهن، بل لأنهن ناقمات على النظام بأكمله والذي يعد الحجاب أحد أهم رموزه».

ولعبت النساء دورا بارزا في الاحتجاجات، ولوحت المحتجات بحجابهن وحرقنه. وقصت أخريات شعرهن فيما دعت حشود غاضبة إلى سقوط الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي.

والاحتجاجات هي الأكبر التي تجتاح البلاد منذ مظاهرات خرجت اعتراضا على أسعار الوقود في 2019، وأفادت رويترز وقتها بمقتل 1500 شخص في حملات قمع ضد المتظاهرين. وكانت تلك أكثر المواجهات دموية في تاريخ إيران.■

إيران.. عشرات القتلى ورقعة الاحتجاجات تتسع

■ توسعت الاحتجاجات في إيران على مقتل مهسا أميني حيث دعا المحتجون سكان العاصمة للخروج إلى الشوارع، كما أظهرت مقاطع فيديو إطلاق قوات الأمن النار على المحتجين في مناطق عدة.

وتناقلت وسائل إعلام أنباء عن سقوط مدينة أشنوية ذات الأغلبية الكردية بيد المحتجين، كما تم تداول صور لحرق مقر لقوات الباسيج في مدينة قم الإيرانية.

وقبيل ذلك أكدت منظمة غير حكومية مقرها النرويج، الجمعة، مقتل ما لا يقل عن 50 شخصاً في حملة تشنها قوات الأمن الإيرانية لقمع الاحتجاجات التي اندلعت بعد وفاة الشابة مهسا أميني أثناء توقيفها لدى شرطة الأخلاق، بعد أن دخلت في غيبوبة.

وقالت منظمة «هيومن رايتس إيران» غير الحكومية ومقرها في أوسلو إن ارتفاع الحصيلة جاء بعد مقتل 6 أشخاص بنيران قوات الأمن في بلدة ريزفانشهر في محافظة غيلان (شمالا) مساء الخميس، مع تسجيل وفيات أخرى في بابل وآمل (شمالا).

ومن جانبها، أكدت الخارجية الأمريكية «دعم حق الإيرانيين في التظاهر بحرية ودون خوف».

وقالت الخارجية الأمريكية: «سنمنح خيارات أكبر للشعب الإيراني لتسهيل الوصول لمنصات التواصل».

هذا وأعلن الجيش الإيراني في بيان، الجمعة، أيضا أنه «سيتصدى للأعداء» لضمان الأمن والسلام في البلاد، وذلك مع تصاعد الاحتجاجات.

ونظم الإيرانيون مظاهرات في مختلف أنحاء البلاد احتجاجاً على وفاة مهسا أميني (22 عاما)، الأسبوع الماضي، بعد اعتقالها لارتدائها «ملابس غير لائقة».

وقال الجيش في البيان إن «هذه الأعمال اليائسة جزء من استراتيجية خبيثة للعدو، هدفها إضعاف النظام الإسلامي». وأضاف أنه «سيتصدى لمؤامرات الأعداء المختلفة».

من جهتها، أفادت وسائل الإعلام الإيرانية باعتقال 280 شخصاً خلال الاحتجاجات، الخميس. وكانت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية تحدثت، الخميس، عن سقوط 17 قتيلاً بينهم عناصر أمن.

وأشار مركز حقوق الإنسان في إيران (ICHRI) الذي يتخذ من نيويورك مقراً، إلى تواصل الاحتجاجات في مدن عدة.

وأثار موت أميني إدانات شديدة في عدد من الدول والمنظمات غير الحكومية الدولية التي انتقدت أيضاً قمع التظاهرات الاحتجاجية التي رفعت فيها هتافات تطالب بالحرية وسقوط النظام.

وكانت الشابة الإيرانية أوقفت بسبب ارتدائها «لباساً غير محتشم». وقال ناشطون إنها تلقت ضربة على رأسها، لكن السلطات الإيرانية نفت ذلك، وقالت إنها فتحت تحقيقاً في الحادثة.

وتخلّلت الاحتجاجات مواجهات بين متظاهرين وقوات الأمن، وأحرق المتظاهرون آليات للشرطة وألقوا حجارة باتجاهها. وردت الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع، وأوقفت عدداً من الأشخاص، بحسب وسائل إعلام إيرانية.

وبينت أشرطة الفيديو المتداولة، إقدام متظاهرين على تشويه أو إحراق صور للمرشد، علي خامنئي.■

ذكرى الانقلاب الحوثي على الشرعية

8 سنوات على «نكبة اليمن»

شريف عبد الحميد

■ انقلاب جماعة الحوثي على الدولة فتح باب الشرور على مصراعيه.. وأغرق البلاد في الفوضى

■ في 21 سبتمبر/أيلول 2014، سيطرت ميليشيا «الحوثي» الانقلابية على العاصمة اليمنية صنعاء، بمسلحيها القادمين من معقل الجماعة في صعدة، والذين سطروا بذلك تاريخ «نكبة اليمن»، التي أسست لواقع الحرب والمعاناة والدمار الذي تعيشه البلاد، للعام الثامن على التوالي، وأدى إلى تدهور كل مناحي الحياة، وحوّل اليمن السعيد «سابقًا» إلى بلد تعيس، بمعنى الكلمة.

انقضت ثماني سنوات عجاف، منذ انقلاب ميليشيا الحوثي على الحكومة الشرعية، حيث تصاعدت خلال تلك السنوات عملية استلاب حقوق الحياة الكريمة من اليمنيين، وعمدت سلطة الانقلاب على تنفيذ سياسة شاملة لتجريف الوعي وتقويض المكتسبات الوطنية، مستخدمةً مختلف الوسائل لنشر أنشطتها الرامية إلى القضاء على ما تبقى للمجتمع من قيم ومبادئ راسخة.

انقلاب جماعة الحوثي على مؤسسات ومكونات الدولة اليمنية، فتح باب الشرور على مصراعيه، وأغرق البلاد في حالة من الفوضى وانعدام الأمن، والتنكر للحقوق وانتهاك حقوق الأفراد بشكل خطير وغير مسبوق في تاريخ اليمن الحديث.

جناية الحوثيين على اليمن

لم تقتصر خطورة المشروع الانقلابي الحوثي على بسط سيطرته فحسب، بل اتخذ منحى خطيرًا، من شأنه تدمير ماضي وحاضر ومستقبل الإنسان اليمني على كافة المستويات، حيث تدهور الوضع الاقتصادي الى حد غير مسبوق، وتراجع مستوى التنمية بشكل مرعب.

وكان للانقلاب تأثيره الخطير على تدني الوضع الاقتصادي في البلاد، بسبب نهب جماعة الحوثي الاحتياطي النقدي لليمن من العملة الصعبة، والذي كان يساوي خمسة مليارات دولار، إضافة لاستيلائها على إيرادات مؤسسات الدولة وتعطيل عمل البنوك والاتجاه للسوق السوداء والصرافين التابعين لهم، ليتمكنوا من تنفيذ عمليات غسيل الأموال، ونقلها دون قيود.

واستمر الحوثيون، طوال سنوات الحرب، في تحصيل إيرادات الدولة المتمثلة في الضرائب والجمارك والرسوم، والتي تصل إلى أكثر من

■ سيطرة الميليشيا حوّلت حياة ملايين اليمنيين إلى جحيم من البطش والتجويع ونهب الممتلكات والحقوق

34% من إجمالي حجم الإيرادات، حسب أرقام الموازنة العامة للدولة، بمبالغ تجاوزت 4 مليار دولار، إضافة لتخلي الجماعة عن مسؤولياتها في دفع رواتب الموظفين الموجودين في مناطق سيطرتها، أو تقديم أي خدمات لهم.

وتكبد الاقتصاد اليمني خسائر فادحة بسبب الحرب، بلغت تراكميًا نحو 126 مليار دولار حتى نهاية 2021، وذلك حسب تقرير للحكومة اليمنية استعرضه مؤخرًا معين عبد الملك، رئيس الحكومة، خلال مشاركته في فعالية تدشين التقرير الثالث والأخير من سلسلة تقارير «آثار النزاع في اليمن» بالعاصمة السعودية الرياض.

وزجت نكبة الانقلاب الحوثي باليمن في أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، وفق الأمم المتحدة، إذ تتوقع التقارير الأممية ارتفاع عدد الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية إلى 9.2 ملايين بحلول عام 2030، فيما سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 22 مليونًا، أي حوالي 65% من السكان البالغ عددهم 30 مليون نسمة.

ومن اللافت للنظر، أن ميليشيا الحوثي تدير مناطق سيطرتها بأسلوب الراحل من الحكم يوم غد، لكنها - في نفس الوقت- تعمل على الاستعداد بشكل دائم لأي خطر وجودي يهددها، وتحاول تأبيد سيطرتها على مناطق نفوذها بمختلف الوسائل، بل والاستعداد لحكم اليمن كاملًا.

فمن ناحية، هناك سباق على النهب والسرقة

بشكل موحش وجرف كل ما يمكن نهبه وسرقته، دون الالتزام بأدنى مسؤولية اجتماعية إزاء المواطنين. ومن ناحية ثانية، تبذل الميليشيا كل جهودها لتطييف المجتمع وتطوير أسلحتها والاستمرار في تهريب السلاح من إيران وحشد المجندين وسجن المعارضين وتعذيبهم ونشر الخوف والذعر في أوساط المجتمع كقمع استباقي لأي انتفاضة شعبية ضدها.

أما على المستوى الإقليمي، فلا جدال أن طول أمد حكم ميليشيا الحوثيين، بعد ثماني سنوات من الانقلاب، سيجعل أمن الإقليم مكشوفًا أمام إيران والميليشيات الطائفية الموالية لها في منطقة المشرق العربي، فقبل الانقلاب لم تكن تجرؤ أي ميليشيا طائفية في المنطقة على إطلاق رصاصة واحدة باتجاه أي دولة خليجية.

غير أن الوضع تغير بفعل المساعدات الإيرانية للانقلابيين، فبات هؤلاء أكثر جرأة على مهاجمة السعودية والإمارات بالمسيرات والصواريخ، كما حدث أكثر من مرة على مدار الأعوام الماضية، وهو مؤشر خطير على المدى الذي يمكن أن يبلغه الانقلابيون في عدائهم للدول العربية الشقيقة المجاورة.

وسيكون أمن الإقليم والمصالح الدولية عرضة لمخاطر متزايدة، لا سيما في ظل استمرار إيران في مواصلة الدعم للحوثيين، وإمدادهم بالخبراء العسكريين وخبراء تطوير الأسلحة وصناعتها، فهي تنظر لليمن كقاعدة متقدمة لها تستخدمها في تهديد أمن الإقليم وأمن الطاقة والملاحة البحرية، وكسب مزيد من الأوراق التفاوضية وابتزاز المجتمع الدولي.

ثقافة الموت

واجهت المكتسبات الوطنية، التي تحققت لليمنيين طيلة العقود السابقة بفضل ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، حملات طمس وإلغاء ممنهجة، من جانب ميليشيا الحوثي الانقلابية، التي انبثقت رؤية مشروعها الكهنوتي من العداء لثورة الشعب المجيدة، ونظامها الجمهوري، وكذلك العمل على اجتثاث رمزيّتها الخاصة عند جموع اليمنيين.

وكان الانقلاب على إرادة الشعب ومؤسسات الدولة هو الجريمة الكبرى، التي تتحمل جماعة الحوثي مسؤوليتها التاريخية والقانونية، إلى جانب الكثير من الانتهاكات والممارسات التي نتجت عنها، والتي أدت بعد 8 سنوات إلى تبديد حلم اليمنيين بدولة ديمقراطية تحمي لهم حقوقهم وتحفظ كرامتهم وتلبي تطلعاتهم إلى حياة حرة كريمة.

ولم تكتف ذراع إيران بالقتل وانتهاك واقع اليمنيين بعد انقلابها، بل عمدت إلى تزييف الحقائق وتكريس حالة القمع واستهداف المناهج التعليمية، وتعيينها لقياداتها في المفاصل المهمة خاصة المرتبطين والقريبين من مركز القرار الحوثي، اعتمادًا على معيار عائلي وعنصري.

وفاقمت الحرب النفسية والحملات التعبوية لثقافة الموت التي يروج لها الحوثيون، من ارتفاع معدلات جرائم القتل، في ظل عرقلة الأجهزة القضائية عن أداء مهامها، وشيوع حالة الانفلات وتردي الحالة الاقتصادية، والعجز عن توفير لقمة العيش اليومية، حتى غدا الموت شيئًا مألوفًا، بشكل شبه يومي.

وحملت النكبة الحوثية لليمنيين أنواعًا شتى من أسباب الموت، كان أبشعها الألغام التي تزرعها الميليشيات في كل حدب وصوب، حيث تشير التقارير الأممية والحقوقية إلى أن الألغام الأرضية للحوثي وحدها، خلفت أكثر من 9 آلاف و500 قتيل وجريح في صفوف المدنيين منذ نكبة 21 سبتمبر/أيلول 2014.

كما أدى سقوط الدولة بمختلف مؤسساتها بيد الحوثيين، إلى حالة من التدهور المريع، في ظل اشتداد موجات العنف التي تعيشها معظم المحافظات، مما جعلها تعيش فراغًا أمنيًا غير مسبوق، أثّر على الوضع الأمني، وتسبب بحدوث اختلال كبير في بنية المؤسستيّن الأمنية والعسكرية.

وللعام الثامن على التوالي، ترزح 12 محافظة وأجزاء من محافظات أخرى، تحت سيطرة ميليشيات الحوثي التي حولت حياة الملايين إلى جحيم من البطش والتجويع، ونهب الممتلكات والحقوق، ومصادرة مرتبات الموظفين، وفرض التجنيد الإجباري على السكان، وتفخيخ عقول الأطفال بمفاهيم طائفية متطرفة تمجد القتل والتوحش.

واليوم، إذ يدخل اليمن عام النكبة التاسع، يأمل ملايين الناس في البلاد المنكوبة بالانقلاب والحرب، أن تقبل الميليشيات الحوثية بخيار السلام، وأن تنصاع إلى صوت العقل والحكمة، وتنهي بذلك معاناة 30 مليون يمني تحولوا إلى ضحايا للنكبة المستمرة، والتي لابد من أن تنتهي ليعود اليمن سعيدًا، كما كان من قبل.■

جناية الحوثيين على اليمن.. 8 سنوات عجاف

لـم تتـرك عصابـة الحوثي الانقلابيـة، منذ انقلابهـا على الدولة عـام 2014، جريمة إلاّ ارتكبتهـا في حق اليمن واليمنيين، بدءًا من القتل إلى التهجير، إلى الاعتقال، والتجويع، مرورًا بالتعذيب داخل السجون والمعتقلات، وزراعة الألغام، وصـولاً إلى تجنيد الأطفال على جبهـات القتال.. إلى آخر قائمة الجرائم التي لا تنتهي.

ومنـذ أن رفعـت هـذه الحركـة السـلالية البغيضة، السـلاح في وجه الدولة اليمنية، ارتبط اسـمها بالقتل والسـحل والتعذيب، والتفجير والتنكيل، وهي الممارسـات التي ترقى لتكون جرائم ضد الإنسانية.

وحوّلت الميليشـيا الحوثية المـدن اليمنية إلى حمام دم، عن طريق القصف الوحشـي للأحيـاء السـكنية بالصواريخ الباليسـتية، وزجّـت بعشـرات الآلاف مـن عناصرهـا والأطفـال فـي محـارق الحـرب، فضلاً عن أعمال قرصنة متصاعدة في البحر الأحمر.

ودمـرت الميليشـيات الحوثيـة ممتلـكات عامـة وخاصـة، شـملت مرافـق تعليميـة وصحيـة وخدميـة ومقـرات حكوميـة، ومشـاريع ومنشـآت حيوية، ومعالـم أثرية وسـياحية، ودور عبـادة، وطرقًـا وجسـورًا ومنازل ومجمعات سـكنية، ومقرات أحزاب وهيئات ومنظمات محلية ودولية، ومصانع وشركات استثمارية ومحلات تجارية، ومزارع وآبار مياه، وغيرها.

وارتكبـت جماعـة الحوثي أكثـر من 95 ألف جريمـة وحالة انتهاك بحق سـكان العاصمة اليمنيـة صنعـاء وحدهـا، منـذ الاسـتيلاء عليها قبل ثماني سـنوات. وهو الرقم الذي يكشف ما فعله الانقلابيون، ويؤكد المدى البعيد الذي وصل إليه الإجرام الحوثي، دون رادع من دين أو ضمير أو أخلاق.

ولـم يكـن الانقلاب الـذي قادته ميليشـيا الحوثـي الإرهابية على الحكومة الشـرعية، والاسـتيلاء على السـلطة في 21 سبتمبر/ أيلـول من عام 2014، إلا فصلاً من فصول الإرهـاب الذي تمارسـه إيران فـي مناطق متفرقة من العالم.

وترك الانقـلاب الحوثي خرابًا واسـعًا في اليمن، وجرحًا غائرًا ودمارًا هائلاً في الأرض والإنسـان، تمثل في عشـرات الآلاف من القتلى، ومئات الآلاف من الجرحى، فضلاً عن تشـريد الملاييـن من النـاس، وتدمير واسع للبنية التحتية، وارتفاع مخيف لمعدل البطالة، وازدياد غير مسـبوق لنسبة الفقر الذي وصلت نسـبته إلى أكثـر من 80%، وتوقـف للنشـاط الاقتصـادي، وانعـدام لفرص العمـل، وازدياد لمعـدل الجريمة، وانتشـار للفسـاد على نطاق واسع، وغير ذلك مما جنته الجماعة الحوثية على اليمن، حتى هذه اللحظة.

7000 ضحية سقطوا بسبب ألغام الميليشيات

كيف تعمّد الحوثيون «تفخيخ اليمن»؟

■ عمدت جماعة «الحوثي» الإرهابية، منذ استيلائها على العاصمة صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014، إلى «تفخيخ» اليمن، بمعنى الكلمة، حيث زرعت أكثر من مليون ونصف لغم وعبوة ناسفة في مناطق سيطرتها، وحطّمت بذلك رقمًا قياسيًا في حرب الألغام والمتفجرات والعبوات الناسفة لم يسجله العالم منذ أيام الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى إلى سقوط نحو 7 آلاف ضحية من اليمنيين الأبرياء، ما بين قتيل ومصاب ومعاق.

وفي أحدث إحصائية عن ضحايا الألغام، كشف وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، عن أن الألغام والعبوات الناسفة التي زرعتها ميليشيا «الحوثي» تسببت في مقتل وإصابة أكثر من 7000 مدني في البلاد، غالبيتهم من النساء والأطفال والمسنين.

وقال الإرياني، إن ميليشيا «الحوثي» قامت منذ انقلابها بأوسع عمليات لزراعة الألغام منذ الحرب العالمية الثانية، مؤكدًا أن كميات الألغام والعبوات الناسفة التي زرعتها الميليشيا في شبوة ومأرب، على سبيل المثال، وتمويهها بإشراف من خبراء «حزب الله» اللبناني و«الحرس الثوري» الإيراني، على شكل أحجار المباني والصخور، كشفت عن همجيتها ودمويتها وإجرامها بحق اليمنيين.

وحذر وزير الإعلام اليمني من أن «الاستخدام المفرط للألغام والعبوات الناسفة وزراعتها بشكل عشوائي بين منازل المواطنين والمدارس والمساجد والأسواق، يشكّل خطرًا مستدامًا يهدد حياة ملايين المدنيين، ويصيب الحياة العامة بالشلل».

ضحايا «القاتل الأعمى»

تشير تقديرات غير رسمية إلى أن «الحوثيين» زرعوا نحو مليون ونصف المليون لغم، وهي تقديرات تستند في جزئية منها إلى حجم التسليح بالألغام في مخازن الجيش اليمني قبل الانقلاب في عام 2014، لكن الكميات أكثر من ذلك بكثير. ومعظم الألغام التي يتم انتزاعها هي ألغام محلية الصنع، وليست من الألغام المشتراة، التي كانت ضمن تسليح القوات المسلحة اليمنية.

ووثّق تحالف حقوقي يمني سقوط أكثر من أربعة آلاف مدني بين قتيل وجريح، بالألغام التي زرعتها ميليشيات «الحوثي» الإرهابية في عدد من المحافظات اليمنية حتى نهاية العام الماضي.

وكشف «التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان» (رصد) في تقرير له، عن سقوط أكثر من 1929 قتيلًا مدنيًا، بسبب الألغام، من بينهم 357 طفلًا، و146 امرأة. كما وثّق إعاقة

وتشويه أكثر من 2242 مدني، بينهم 519 طفلًا و167 امرأة في الفترة نفسها.

من جهة ثانية، رصد «المركز الأمريكي للعدالة» في تقريره المعنون «الألغام: القاتل الأعمى»، الصادر في أبريل/نيسان 2022، حالات القتل والإصابة وتدمير الممتلكات في اليمن، بفعل الألغام.

وأظهر التقرير أنه منذ يونيو/حزيران 2014 إلى فبراير/شباط 2022، قُتل نحو 2526 من المدنيين منهم 429 طفلًا و217 امرأة. كما أصيب 3 آلاف و286 آخرين، منهم 723 طفلًا و220 امرأة في 17 محافظة يمنية، وتعرض 75% من الضحايا للإعاقة الدائمة أو التشويه الملازم لهم طيلة حياتهم.

ودمرت الألغام نحو 425 من وسائل النقل الخاصة المختلفة بشكل كلي، و163 بشكل جزئي بسبب الألغام الأرضية، كما قتلت الألغام «الحوثية» 33 من العاملين في مشروع مسام السعودي لنزع الألغام في اليمن، منهم 5 خبراء أجانب، وإصابة 40 خبيرًا آخرين.

وكشف عن تدمير ألغام ميليشيات الحوثي نحو 334 مزرعة بشكل كلي، ونفوق عدد 2158 حالة للمواشي، فضلًا عن توثيق عشرات الحالات

■ الإرياني: «الحوثيون» قاموا منذ انقلابهم بأوسع عمليات لزراعة الألغام شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية

لزراعة الانقلابيين الألغام الفردية المحرمة دوليًا في الطرقات والمراعي والمنازل، وحتى آبار مياه الشرب.

كما زرعت ميليشيات «الحوثي» الألغام في القرى والأرياف، ما منع وأعاق وصول المساعدات الإنسانية للفئات الأكثر فقرًا، ومنع وصول الأطفال للمدارس، كما أجبر المدنيين على النزوح القسري من منازلهم إلى مناطق آمنة.

وأشار التقرير إلى أن «ميليشيات الحوثي تمارس زراعة الألغام الفردية والمحلية المصنعة محليًا بشكل ممنهج، في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها، وفي المناطق والطرق التي تنسحب منها بطرق عشوائية دونما أي ضرورة عسكرية».

بصمة «الحوثيين» الدموية

نشاط الحوثيين في هذا المجال أصبح «بصمة دموية» تطبعها ألغام الجماعة المصنّعة محليًا بمعاونة خبراء، أو حتى المستوردة من إيران، وفي النهاية يدفع المواطنون اليمنيون الثمن من أجسادهم بالإصابة، أو من أرواحهم بالوفاة.

ويؤكد خبراء تفكيك الألغام أن المُفخخات الحوثية المزروعة أغلبها جديد، وأن المواد الداخلة في تركيبها والقطع التي تتكوّن منها «صنع إيراني»، وتعدُّ «هدية النظام» الإيراني هي قطع أطراف الأطفال وتشويه النساء والشباب وقتل المسنين!

وبفعل الجنون الحوثي غير المكترث بمصير المدنيين، أصبح اليمن البلد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط الذي تعرض لكارثة

انتشار الألغام، إذ تصدّر قائمة الدول الأكثر حوادث لانفجار الألغام على مستوى العالم في العام 2018 فقط، حسب تقرير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ما يشكل خطرًا مستدامًا على حياة المدنيين.

ويقول فارس الحميري، المدير التنفيذي للمرصد اليمني للألغام، إن هناك أساليب «حوثية» مستحدثة في زراعة الألغام، وبتقنيات جديدة لم تكن معروفة من قبل، بهدف إلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية بالمواطنين والفرق الهندسية لنزع الألغام والعسكريين، وحتى المواشي، مؤكدًا أن الميليشيات جعلت مناطق عديدة تطفو على حقول من الألغام العشوائية.

ويؤكد الحميري، أن «الحوثيين» مستمرون في عملية زرع الألغام بكل أشكالها، حيث نشروا مؤخرًا ألغامًا بحرية باتجاه جزر يمنية قبالة سواحل مدينة «ميدي» في محافظة حجة، وباتجاه أرخبيل حنيش وقرب سواحل الخوخة على البحر الأحمر غرب البلاد، إضافة إلى زرع مزيد من الألغام في مداخل مدينة تعز الشرقية والغربية والشمالية.

ويوضح أن الحوثيين يعتمدون على زراعة

■ خبراء «حزب الله» اللبناني و«الحرس الثوري» الإيراني يساعدون الميليشيات على تمويه العبوات الناسفة في شكل «أحجار»

الألغام محلية الصنع، وأنهم طوروا حديثًا هذه الألغام بشكل لافت، وهو على ما يبدو نتاج خبرات عسكرية أجنبية، حيث يزرعون ألغامًا حرارية وأخرى تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وألغامًا تعمل بالكاميرات، وبعضها مزود بمجسات ذات حساسية عالية، إضافة إلى العبوات المموهة بطرق احترافية.

والمثير للدهشة، أن زرع «الحوثيين» للألغام لم يكن لأغراض عسكرية، إذ إن عملية الزرع المفرطة استهدفت مناطق مأهولة وطرقات ومنشآت خدمية ومزارع ومناطق لرعي الماشية، دون أن يكون هناك تفريق بين هدف عسكري ومدني.

كما عمدت الميليشيات الحوثية إلى استهداف الفرق الهندسية التي تعمل في مجال النزع والتطهير، وذلك بوضع أكثر من لغم، بعضها فوق بعض، ودفنها في التراب، وهذا يمثل أحد الأساليب لاصطياد العاملين في مجال التطهير، إضافة إلى زراعة أكثر من لغم بطريقة الربط المشترك بمجس واحد، وكذا ربط بعض حقول من الألغام بعدة كاميرات ليتم الانفجار بشكل متزامن ليحدث أكبر قدر من الخسائر.

ويواجه فريق مسام لنزع الألغام صعوبات كبيرة في عمليات التطهير، نتيجة التقنيات التي أدخلها الحوثيون في الألغام والشراك الخداعية والعبوات المموهة، حيث تسببت حوادث عدة في سقوط ضحايا بصفوف العاملين في مجال نزع الألغام.

حقول الموت المؤجل

حوَّلت الألغام الحوثية مساحات واسعة من مزارع المواطنين في السهل التهامي إلى «حقول موت»، تحصد أرواح الأبرياء، كما منعت المزارعين من استصلاح أراضيهم أو حصد ثمارهم، أو العودة إلى مناطقهم التي نزحوا منها.

ودفعت الألغام المزارعين إلى استصلاح أراضيهم بالطرق البدائية، حيث البقر والمواشي، مع رفض مالكي الجرارات حراثة أراض مملوءة بالألغام والعبوات الناسفة الحوثية، خصوصًا بعد وقوع حوادث انفجار ألغام عدة، أودت بحياة العاملين عليها أو المارين بالقرب منها.

ويزداد الأمر صعوبة في تهامة التي تشكّل الزراعة مصدر دخل وحيدًا لأغلب سكّانها، التي تقيهم بؤس الحاجة والافتقار، ليجدوا أنفسهم وقد أضحوا معدمين، يتربص بهم الجوع والتشرّد، بعد أن طوَّقتهم جماعة الحوثي بالموت من كل مكان، وسلبت منهم مساحات زراعية واسعة في معظم مديريات الحديدة المحررة. والحال ذاته في الجوف وصعدة والطوال وحرض والضالع وتعز، حيث حوَّلت جماعة الحوثي مزارع المواطنين ووديانهم إلى حقول للموت تتخطف أرواح المزارعين وتحصد رؤوسهم بعد أن كانت مصدرًا للعيش.

من جهة ثانية، تشكّل حقول الألغام التي خلَّفتها الجماعة الحوثية في المناطق المحررة، كابوسًا يؤرق أبناء الساحل الغربي، إذ لا يكاد يمر يوم دون وقوع ضحايا مدنيين، معظمهم نساء وأطفال في قراهم ومزارعهم والطرقات العامة.

وتترك الألغام الحوثية قصصًا مأساوية ومعاناة يعيشها الضحايا وأسرهم، الذين يضطرون إلى بيع ممتلكاتهم لتسديد تكاليف علاج أبنائهم في الخارج، ناهيك عن دفع آلاف الأسر إلى دائرة الفقر والفاقة والعوز، التي فقدت معيلها في حوادث الألغام والعبوات الناسفة الحوثية.

ولا تزال مختلف مناطق السهل التهامي والساحل الغربي شاهدة على مئات حوادث انفجارات الألغام في يختل والفازة وحيس والتحيتا والجبلية والدريهمي، التي مزَّقت الألغام الحوثية أجساد الأبرياء وحوَّلتها إلى أشلاء، وتركت خلفها قصصًا مأساوية لمعاناة تظل تعايشها أسر الضحايا فترات طويلة، لا يستطيع الدهر بتقلباته أن يمحوها بسهولة.

وعلى الرغم من توقف المعارك بين القوات الحكومية والحوثيين منذ مطلع أبريل/نيسان الماضي، على إثر هدنة رعتها الأمم المتحدة، فإن الموت ما يزال يفتك باليمنيين جراء الألغام والعبوات الناسفة. ووفق إحصائية غير موثقة، فإن 32 مدنيًا بينهم أطفال قتلوا، وأصيب 47 آخرون بسبب الألغام والعبوات الناسفة والمقذوفات المتفجرة منذ بداية الهدنة، وهي حصيلة لا تشمل العسكريين.

ويُعزى ذلك إلى عودة المدنيين إلى قراهم وبلداتهم مع بدء سريان الهدنة، ومن بينهم العائدون إلى المديريات الجنوبية لمحافظة الحديدة، وهي مناطق مفتوحة على سواحل البحر الأحمر، شهدت سابقًا مواجهات عنيفة، وزرعت فيها الجماعة الحوثية مئات الآلاف من الألغام.

وعلى مدار الأسابيع الماضية، شهد اليمن موجة من الأمطار الغزيرة في العديد من المحافظات، ألحقت أضرارًا متفاوتة في البنية التحتية المتهالكة ومساكن الأسر الفقيرة وحتى مخيمات النازحين، ولم تكن الألغام المزروعة بعيدة عن هذا التطور. إذ تسببت السيول بجرفها نحو طرق ومساحات زراعية ومناطق مأهولة. على نحو يفاقم التهديد الذي تشكله على حياة المدنيين.

ويقول مدير المركز التنفيذي الحكومي للتعامل مع الألغام أمين العقيلي، في تصريحات، إن السيول ساعدت على اتساع رقعة انتشار الألغام بجرفها لمناطق غير ملوثة. لتصبح أماكن انتشارها غير محدودة ولا معلومة تحتاج إلى جهود كبير، محذرًا من أن كارثة الألغام ستمتد لعشرات السنين.

وتطالب العديد من المؤسسات والمراصد الحقوقية الأمم المتحدة ومنظماتها ومبعوثها الخاص لليمن والحكومات؛ بالضغط على الحوثيين، للتوقف فورًا عن زراعة المزيد من الألغام، وأن يتم إفراد مساحة لمناقشة هذا الملف خلال فترة الهدنة، ووضع حلول عاجلة لوقف سقوط مزيد من الضحايا المدنيين، غير أن ذلك لم يحدث حتى هذه اللحظة.■

جهات دولية: اليمن هو البلد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط الذي تعرّض لكارثة انتشار العبوات الناسفة

المصادر:

1- ألغام الحوثيين... رسائل خفية للقتل وأدوات لتفخيخ مستقبل اليمنيين، موقع الشرق الأوسط، 3 سبتمبر/أيلول 2022.

2- تجاوزت المليون وبلا خرائط... «ألغام الحوثيين» تحصد أرواح المدنيين في اليمن، موقع إندبندنت عربية، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

3- اليمن: 7000 مدني أغلبهم أطفال ونساء ضحايا ألغام الحوثي، موقع العربية، 15 فبراير/شباط 2022.

جناية الانقلابيين على البلاد والعباد

اليمن السعيد.. يتحوّل إلى «بلد تعيس»

■ عاش اليمن أوضاعًا اقتصادية وإنسانية مأساوية، منذ استيلاء ميليشيا «الحوثي» الإرهابية على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، الأمر الذي أدى إلى تحوّل اليمن السعيد سابقًا إلى «بلد تعيس»، يعيش أهله تحت براثن الفقر والعوز، ولا يجد أغلبهم قوت يومه إلاّ بشق الأنفس.

بدأت بوادر الانهيار الاقتصادي في اليمن بعد عدة أشهر من الاستيلاء على صنعاء، حيث ظهر التراجع الحاد في العائدات الحكومية، خصوصًا إنتاج النفط والغاز الذي انخفض بشدة، وساهم ذلك في انهيار شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية، وعدم انتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام، فضلًا عن تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين الذين يعيشون في مناطق سيطرة «الحوثيين»، وتضرر سكان المناطق الأخرى جراء تداعيات الحرب التي استمرت نحو 7 سنوات، حتى التوصل إلى الهدنة الأخيرة.

وعانى المواطنون جراء الحرب الأهلية وضعًا معيشيًا مأساويًا، ودفعوا ثمن المغامرة الحوثية من قوت يومهم، حيث بات 22 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، منهم 9 ملايين يواجهون «خطر المجاعة»، وهم في حاجة ملحة إلى مساعدات للحفاظ على حياتهم.

دولة على حافة الكارثة

أفرز الانقلاب الحوثي، وما تبعه من مواجهات عسكرية لاستعادة زمام السلطة في البلاد، ضغوطًا اقتصادية واجتماعية ساهمت في تدهور حاد للنشاط الاقتصادي وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، الأمر الذي انعكس على تدني مستويات الدخل وتزايد معدلات البطالة والفقر. فضلًا عن تزايد حالات النزوح واللجوء وحالات سوء التغذية وتفشي الأمراض الوبائية.

كما تسببت الحرب أيضًا في تضرر أو تدمير البنى التحتية، خاصة في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل، وتعرضت المنازل والمباني الحكومية والطرق والجسور لدمار جزئي أو كلي، وتدهورت البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية أو المرتبطة بها مثل النفط والصناعة والزراعة، ما أدى إلى توقف الإيرادات والرسوم الجمركية والضريبية، وبات وضع المالية العامة والقطاع الحكومي على حافة الانهيار.

وأدى ذلك إلى تضاؤل نشاط الشركات التي قلصت ساعات التشغيل بنسبة 50% في المتوسط، تأثر نشاط الزراعة وصيد الأسماك اللذيّن يعمل بهما أكثر من 54% من القوى العاملة الريفية، بينما كان النشاطان مصدرًا رئيسيًا للدخل لنحو 73% من السكان قبل

تصاعد النزاع مع الحوثيين.

ويؤكد خبراء الاقتصاد، أن في اليمن مرّ خلال الثماني سنوات الماضية بأزمات حقيقية، سواء في مالية الدولة من حيث تحصيل الإيرادات، أو من حيث الاستثمارات الخارجية أو الاستثمارات التجارية، مشيرين إلى أن ذلك أدى إلى نتائج كارثية على الاقتصاد، خصوصًا في ظل تراجع الإيرادات وارتفاع معدلات التهرب الضريبي نتيجة الفوضى.

وقال الدكتور علي مهيوب العسلي، أستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء، إن بعض المحافظات اليمنية أحجمت عن توريد الضرائب والعوائد المالية إلى العاصمة صنعاء، بسبب سيطرة الحوثيين على مراكز الدولة كافة، وإحكام قبضتهم على الوزارات، لأن الأموال الموردة سوف توظف لمصلحة الحوثيين، وهذا جانب سياسي وأمني ترتب عليه انحدار الوضع الاقتصادي في البلاد، مما أدى إلى فشل الدولة، لكونها لا تستطيع القيام بأداء وظيفتها الأساسية، وأبسطها سداد رواتب الموظفين العموميين في مواعيدها.

ومن أبرز التحديات التي أعاقت نمو الاقتصاد اليمني، في ظل سيطرة الحوثيين

«الحوثيون» استنزفوا الاحتياطي النقدي للبلاد فانخفض من 5,1 مليارات دولار إلى أقل من مليار

على عدة محافظات في البلاد، أزمة السيولة الخانقة، وهي أحد أهم التحديات الاقتصادية التي ضاعفت من الصعوبات التي واجهها القطاع المصرفي، حيث عجزت البنوك اليمنية عن الوفاء بالتزاماتها لعملائها، ولجأ التجار إلى شركات الصرافة والسوق السوداء لشراء ما يحتاجونه من العملات الأجنبية.

من جهة ثانية، واجهت البنوك اليمنية تواجه صعوبات كبيرة في التحويلات والتعامل مع البنوك الخارجية بسبب تصنيف اليمن بأنها «منطقة ذات مخاطر عالية»، كما أن عدم فاعلية البنك المركزي وقيامه بمهامه الأساسية من رسم السياسات النقدية والرقابة على البنوك والمصارف وإدارة حسابات الحكومة في الداخل والخارج، كان من أبرز المعوقات الاقتصادية في اليمن.

وأدت أزمة السيولة المالية والتضخم، وانهيار السياسات الموحدة التي فرضها البنك المركزي، كل ذلك، أدى إلى اللجوء للسوق السوداء لتوفير السيولة المالية، والاعتماد على وسطاء غير شرعيين وتعاظم دورهم الذي يمتد إلى أنشطة التهريب وتجارة المواد الغذائية والوقود في السوق السوداء، حتى أن هؤلاء باتوا بديلًا عمليًا للمؤسسات المالية اليمنية. وكثيرًا ما يعتمد على هذه الشبكات غير الشرعية في إجراء التحويلات بالداخل والخارج.

انهيار الاقتصاد اليمني

كان احتياطي النقد الأجنبي للبلاد قبل اجتياح الحوثيين صنعاء، يقُدر بنحو 5.1 مليارات دولار. ومع بداية الحرب الأهلية عقدت القوى الانقلابية مع الحكومة الشرعية

■ الأمم المتحدة: 22 مليون يمني بحاجة لمساعدات إنسانية.. منهم 9 ملايين واجهوا «خطر المجاعة»

في المنفى ما اصطلح على تسميته بـ «الهدنة الاقتصادية»، حيث استمرت هذه الهدنة حتى نهاية عام 2016، لتوجه الحكومة الشرعية فيما بعد اتهاماتها لسلطة الحوثيين باستنزاف الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة. وحسب البيانات المتوفرة، فقد انخفض الاحتياطي النقدي إلى أقل من مليار دولار.

وفي 18 سبتمبر/أيلول عام 2016، أصدرت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا قرارًا قضى بنقل «البنك المركزي» من العاصمة صنعاء، التي يسيطر عليها الإنقلابيون الحوثيون، إلى عدن العاصمة المؤقتة للحكومة الشرعية.

وتعثر البنك المركزي بعد نقله في دفع رواتب موظفي الدولة أكثر من مرة، وتوفير خطوط ائتمان لمستوردي الأغذية والوقود من القطاع الخاص، مما أدى إلى تعطل شبه تام للقطاع التجاري.

وساهم نقل «البنك المركزي» إلى عدن بصورة عشوائية دون مراعاة للفرضيات الاقتصادية، وما لحقه من تعويم للعملة المحلية أمام الدولار، ساهم بشكل كبير في زيادة المعروض النقدي للعملة المحلية أمام الدولار، وغياب مصدر إيرادي مستقر كالنفط والغاز أو مساعدات ومنح مالية كبيرة تورد إلى حساب الحكومة العام، مما أدى بالضرورة لفقدان القيمة السوقية لوحدة النقد المحلي.

■ اليمن مرّ خلال الثماني سنوات الماضية بأزمات حقيقية أدت إلى نتائج كارثية على الاقتصاد

وعلى مدار الأعوام الماضية، أينما وليت وجهك ستجد فساد الحوثيين ماثلاً أمامك، بداية من الجهات الحكومية التي سيطروا عليها، مرورًا بالقطاع الخاص، وانتهاء بالمساعدات الإغاثية التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن. وساد قانون الجباية فأجبر التجار والشركات والمصانع على دفع مبالغ مالية باهظة على شكل إتاوات، وهذا ما انعكس بدوره على المواطن في شكل غلاء في الأسعار.

ولذلك، أشرف الوضع الاقتصادي في البلاد على الانهيار، وهو ما زاد من تردي الظروف المعيشية الصعبة التي مر بها المواطن اليمني، خصوصًا مع عدم سداد رواتب حوالي مليون موظف حكومي يعيلون في المتوسط أسرة من 7 أشخاص، بالإضافة إلى مشاكل تضخم الأسعار وندرة السلع الأساسية، في بلد يعتمد على استيراد 90% من غذائه، وكل هذه العوامل ساهمت في انهيار عمل النظام المصرفي اليمني.

وانعكس التدهور في الظروف المعيشية للمواطنين، في صورة تفاقم كبير في معدلات انتشار الفقر. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3 دولارات في اليوم ارتفاعًا كبيرًا منذ تفجر الصراع، وعاش أكثر من ثلاثة أرباع السكان تحت خط الفقر.■

■ المصادر:

1- اقتصاد الحرب في اليمن: التدابير الاقتصادية لجماعة أنصار الله «الحوثيين» بعد سبتمبر/أيلول 2014، موقع المركز الديمقراطي العربي، 23 يناير/كانون الثاني 2018.

2- اقتصاد الحرب.. وسيلة انتهازية أتقنها الحوثيون بجدارة، موقع الجزيرة نت، 28 يوليو/تموز 2019.

3- الأثرياء الجدد في اليمن.. ميليشيا الحوثي توظف الحرب، موقع العربية، 12 يونيو/حزيران 2022.

293 معتقلاً ماتوا تحت التعذيب

سجون الحوثي.. دماء خلف القضبان

■ تحتجز ميليشيات «الحوثي» منذ انقلابها على الشرعية، آلاف المعارضين للانقلاب من شرفاء اليمن، في السجون والمعتقلات المنتشرة داخل المناطق التي ماتزال خاضعة لسيطرة الجماعة، وهي المناطق التي تحولت إلى «سجن كبير».

ولقيّ الكثير من اليمنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثي مصرعهم في السجون والمعتقلات، جراء التعذيب الجسيم، حيث وثقّت منظمة حقوقية يمنية، في تقرير لها صدر مطلع يوليو/تموز 2022، مقتل 293 معتقلاً مدنيًا قضوا تحت التعذيب في سجون ومعتقلات ميليشيات الحوثي في المحافظات الخاضعة لسيطرتها منذ الانقلاب على الدولة.

وقالت منظمة «مساواة للحقوق والحريات» في بيان نشرته على حسابها في موقع التغريد المصغر «تويتر»، إن 293 معتقلاً مدنيًا قضوا تحت التعذيب في سجون ومعتقلات الميليشيات الحوثية في كل المحافظات الخاضعة لسيطرتها، منذ بداية انقلابها على الشرعية منذ سبتمبر/أيلول 2014، وحتى نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي.

■ 5 نساء أقدمن على الانتحار داخل «السجن المركزي» في صنعاء بعد تعرضهن للاغتصاب تحت تهديد السلاح

وسجلت أمانة العاصمة صنعاء أعلى نسبة تعذيب للمختطفين داخل سجون الحوثيين، وذلك بواقع 430 حالة تعذيب جسدي ونفسي لمختطفين مدنيين، من بينهم 12 طفلًا و8 نساء و12 مسنًا، فضلًا عن 48 مختطفًا تم تعذيبهم حتى الموت بينهم 4 مسنين و8 نساء، 5 منهن أقدمن على الانتحار داخل السجن المركزي بعد تعرضهن للاغتصاب تحت تهديد السلاح والتعذيب الشديد.

وأكد توفيق الحميدي، رئيس المنظمة، أن «هذا الأمر يعود إلى السادية التي تسيطر على نفسيات السجانين الحوثيين، الذين يرون في عمليات التعذيب والإخفاء، بل والقتل تحت التعذيب، نوعًا من القربان اليومي الذي تقدمه لزعمائها ومشرفيها».

ويضيف الحميدي، أن «القائمين على هذه السجون لم يتلقوا أي ثقافة مدنية، في حين تشبعوا بالثقافة العقدية والتعبئة الفكرية الطائفية، بأن هؤلاء المختطفين ما هم إلا أعداء ويهود وموالون لإسرائيل وأمريكا، كما تردد أدبيات الجماعة، بالتالي يتوجب إنزال أقسى العذاب الوحشي عليهم، والذي يصل في مرات عديدة للقتل، وقد رأينا الكثير من السياسيين والإعلاميين وقد خرجوا من هذه السجون شبه أحياء، وفي حالة نفسية وبدنية صعبة للغاية».

من جانبه، أعلن «التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان»، في تقرير أصدره مطلع يونيو/حزيران 2022، أن فريقه وثّق تعرض 1635 مختطفًا للتعذيب في سجون ميليشيات الحوثي، بينهم 109 أطفال و33 امرأة و78 مسنًا، موزعين على 17 محافظة يمنية، تعرضوا خلاله للتعذيب النفسي والجسدي، بينهم 101 طفل و24 امرأة و63 مسنًا، وأسفر هذا الأمر عن إصابة بعضهم بشلل كلي أو نصفي، والبعض الآخر بأمراض مزمنة وفقدان للذاكرة وإعاقات بصرية وسمعية.

وكشف التقرير عن تعرض 208 مختطفين آخرين لأشد وأقسى أنواع التعذيب المفضي إلى الموت، بينهم 8 أطفال و9 نساء و15 مسنًا، منهم

■ سجين سابق: تعرضت للتعذيب الجسدي والنفسي والإحراق بالنار والصعق بالكهرباء والحرمان من النوم لعدة أيام

من فارق الحياة داخل الزنازين تحت التعذيب بالصعق الكهربائي والضرب والخنق، والبعض الآخر توفي نتيجة الإهمال وتدهور حالتهم الصحية في ظل الحرمان المستمر من تلقي العلاج، إضافة إلى تعرض عدد من المختطفين للتصفية الجسدية داخل سجون ميليشيات الحوثي، أو دفعتهم قسوة وبشاعة التعذيب إلى الانتحار.

منتحرون تحت التعذيب

يحكي الدكتور عبد القادر الجنيد، الناشط السياسي وعضو الحركة الاجتماعية الثقافية في مدينة تعز، ذكريات الاعتقال في سجون ميليشيات الحوثي، بعد قضائه ما يزيد عن 300 يوم في سجون الميليشيات، بسبب نشاطه وكتاباته ضد الجماعة الانقلابية.

يقول «الجنيد»: «تم اقتيادنا إلى سجن الأمن القومي في صرف بمنطقة بني حشيش بالقرب معسكر الخرافي في صنعاء، وكانت ظروف السجن مرعبة، فهو عبارة عن غرفة مظلمة لا تتوفر فيها عوامل التهوية ولا ضوء الشمس، حتى إن القدرة على الحركة صعبة جدًا. وفي زاويتها حفرة صغيرة مغطاة بساتر لا يتعدى مترًا واحدًا، لقضاء الحاجة».

وكشف «الجنيد» عن أن العديد من المعتقلين لم يتمكنوا من التعايش مع التعذيب، قائلًا: «شاهدت أشخاصًا ينتحرون شنقًا في السجن، وخلال فترة اعتقالي انتحر 3 أشخاص، وفي إحدى المرات أحضروني من زنزانتي لفحص شخص حاول الانتحار في الثالثة فجرًا».

وأضاف: «أما من يفشل في الانتحار فيتعرض لعقاب أكبر»، مؤكدًا أن «معظم المعتقلين يعانون من انهيارات عصبية، حتى إن البعض فقد عقله

بسبب التعذيب، وكانت أصوات البكاء والصراخ تصدر باستمرار من الزنازين المجاورة حيث يقوم البعض بضرب رأسه بشدة بالجدار».

وقائع الموت المُعلن

سجلت المنظمات الحقوقية عددًا كبيرًا من وقائع الموت تحت التعذيب، من بينها واقعة موت الشاب باسم عبد الكريم الحوبري، من أبناء محافظة ذمار، الذي توفي في 17 مايو/أيار 2022 بعد اختطافه من قبل ميليشيا الحوثي، قبل نحو أسبوعين من وفاته، وهو يسير في أحد شوارع العاصمة صنعاء. وتعرض الشاب باسم الحوبري، خلال فترة الاختطاف، للتعذيب الوحشي في سجني الجراف، والحصبة، فارق على إثره الحياة.

كما كشف ناشطون حقوقيون عن وفاة الأخوين جهاد وسليم عبد الكريم القوسي، تحت التعذيب بعد اعتقالهما من منزلهما بمنطقة السحول بمحافظة إب وسط اليمن، إضافة إلى ما تعرض له الشيخ محمد زيد السبل من مديرية القفر محافظة إب الذي اعتقل مع مرافقه، وقام الحوثيون بتقييد قدميه بالقيود، وتعذيبه بشكل غير مسبوق، فقطع لسانه وفقئت عيناه وسحل بالشارع، ثم أُعدم مع مرافقه رميًا بالرصاص.

وفي 13 يوليو/تموز 2022، كشفت ناشطة حقوقية عن وفاة مختطف من عمال الإغاثة الإنسانية تحت التعذيب في سجون ميليشيا الحوثي في محافظة الحديدة.

■ الدكتور عبد القادر الجنيد: شاهدت أشخاصًا ينتحرون شنقًا في السجن.. وخلال فترة اعتقالي انتحر 3 سجناء

وقالت عضو اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن إشراق المقطري، إن «جماعة الحوثي أبلغت الثلاثاء، أسرة المختطف ياسر محمد جنيد (45 عامًا) بوفاته، وأن جثته موجودة بأحد المستشفيات».

وأوضحت المقطري، في تغريدات على صفحتها بموقع «تويتر»، أن «ياسر جنيد كان يعمل بالإغاثة الإنسانية في مديرية الخوخة، واعتقله الحوثيون في فبراير/شباط 2017، ونقلوه إلى زبيد، ثم أنكرت الميليشيا وجوده».

وأضافت أنها» استمعت لزوجته قبل عام وهي تبكي وتطالب بإظهار زوجها ومحاسبة الجناة، واليوم اتصلوا بها من صنعاء لتستلم جثة زوجها المرمية بثلاجة أحد المستشفيات».

ويؤكد المراقبون أنه في خضم هذا المشهد المأساوي الذي يندى له الجبين، أضحت ثمة مسؤولية يتحملها الضمير الإنساني عالميًا وعربيًا، بضرورة الإسراع باتخاذ إجراءات فاعلة لإنقاذ الضحايا اليمنيين من موت محقق تحت هيمنة جماعة إرهابية لا تعر بالا للمواطن اليمني وحقه في الحياة، وهو ما يجب أن يبدأ التحرك من جانب الجهات الدولية المعنية، وفي مقدمتها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فلا يمكن بأي حال الصمت على هذه الجرائم ضد الإنسانية التي تُضاف إلى السجل الأسود لجماعة «الحوثي» الإرهابية.■

■ المصادر:

1- حصيلة جديدة صادمة لقتلى سجون الحوثي، موقع إندبندنت عربية، 3 يوليو/تموز 2022.

2- تعرف على طرق التعذيب المرعبة في سجون الحوثيين، موقع حفريات، 21 ديسمبر/كانون الأول 2017.

3- سجون الحوثي.. ثقب أسود يلتهم حياة اليمنيين، موقع الصحوة نت، 29 يونيو/حزيران 2022.

دفعن ثمن سيطرة الجماعة على السلطة

نساء اليمن.. «أسيرات» الانقلاب الحوثي

■ كان سبتمبر/أيلول 2014، الشهر الذي احتل فيه الحوثيون العاصمة صنعاء، نقطة تحول سوداء في حياة نساء اليمن، كغيرهن من مكونات الشعب اليمني، الذي يتجرع حتى اليوم تبعات الانقلاب المسلح على السلطة الشرعية.

ولم تسلم المرأة اليمنية، التي عاشت مكرّمة معزّزة على مر تاريخ البلاد، وكانت ملكة حقيقية متوجة منذ أيام دولة سبأ القديمة في شخص الملكة الأشهر «بلقيس».. لم تسلم المرأة من الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها ميليشيا الحوثي الإرهابية في حق اليمنيين عامة، رجالًا ونساءً على السواء.

وارتكبت ميليشيا الحوثي الإرهابية منذ انقلابها عشرات الآلاف من الجرائم والانتهاكات غير المسبوقة، بحق المرأة اليمنية، توزعت بين القتل، والتهجير، ومداهمة المنازل والاختطاف، والإخفاء القسري، والتعذيب النفسي والجسدي، والاغتصاب والتحرش.

وبعد أن زجت ميليشيا الحوثي الانقلابية بمئات الآلاف من رجال اليمن وشبابها في أتون الحرب، فخسرت البلاد الآلاف من شبابها على مذبح الجماعة الطائفية، بدأت الميليشيا الإرهابية باستغلال النساء أيضًا، والزج بهن في أنشطة عسكرية وتحريضية وتدريبات عنيفة تخالف تقاليد وأعراف اليمنيين، رغم أن هؤلاء النسوة أصبحن أرامل وأمهات أيتام، فضلًا عن معاناتهن من قسوة ظروف الحياة وويلات نيران الحرب لتخليص اليمن من أيدي الحوثيين.

سجون النساء السرية

شهد عام 2015 عددًا كبيرًا من حالات الانتهاكات الجسيمة ضد المرأة في اليمن، مع اندلاع الحرب حينذاك، حيث تم رصد 105 حالات قتل للنساء بقذائف مسلحي ميليشيا الحوثي، ونحو 248 حالة إصابة لسيدات وفتيات، وذلك عبر القصف العشوائي على الأحياء السكنية في محافظتي عدن وتعز.

وباتت المرأة اليمنية اليوم، وكأنها مدفونة تحت تراب انتهاكات الحوثيين وقمعهم، بسبب تغيير نمط حياتها الطبيعي في ظل مصادرة الميليشيات لأبسط أساسيات حقوق النساء في البلاد.

وبلغ التمييز ضد نساء اليمن من قبل ميليشيا الحوثي الإرهابية أقصاه، ضاربًا بالقوانين الإنسانية عرض الحائط، وكأن إرهابه الدامي بات يتلذذ بتفاقم تلك الانتهاكات التي سلبت المرأة أبسط معاني العزة والكرامة، واقتادتها إلى «سجون سرية» خاصة بالسيدات،

وماريست بحقها شتى ألوان التعذيب النفسي والجسدي، في انتهاك سافر وغير مسبوق للقيم والتقاليد اليمنية التي تحرم المساس بالمرأة.

ويقول معمر الإرياني، وزير الإعلام اليمني، إن «ميليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران، حولت حياة النساء اليمنيات إلى جحيم لا يطاق، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والمعيشية والأمنية الكارثية التي فرضها الانقلاب، والجرائم والانتهاكات غير المسبوقة التي ارتكبتها، ومصادرتها للحقوق والحريات».

وأضاف الإرياني عبر حسابه الرسمي في موقع تويتر «الحرب التي فجرها انقلاب الميليشيات الإرهابية خلفت مآسٍ إنسانية لا توصف للمرأة اليمنية، فعشرات الآلاف منهن فقدن أزواجهن في جبهات القتال، إلى جانب آلاف من النساء الذين تعرض أقربائهن للاختطاف والاختفاء القسري، إضافة إلى ملايين النساء المهجرات مع أطفالهن في مخيمات النزوح وخارج الوطن».

وفي فبراير/شباط 2022، وثق تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، التابع لمجلس الأمن الدولي، عددًا واسعًا من انتهاكات المليشيات الحوثية بحق النساء في اليمن. ومن بين تلك

■ الميليشيات ارتكبت أكثر من 20 ألف حالة انتهاك بحق النساء.. ما بين القتل والاعتداء والتعذيب

الأعمال اختطاف وإخفاء الناشطات الحقوقيات، والاغتصاب، وتلفيق اتهامات كيدية ومحاكمات صورية بحق النسوة في القطاعات المختلفة.

وأكد التقرير الأممي أن الحوثيين استخدموا مزاعم «الدعارة» ذريعة للحد من تقديم الدعم المجتمعي للمعتقلات السابقات، ومنع مشاركتهن النشطة في المجتمع المحلي، وضمان عدم تهديدهن لنظام الحوثيين.

وأوضح التقرير، أن «هذه التدابير الحوثية ضد النساء لها تأثير رادع لنشاطهن، إذ يؤثر قمعهن في قدرات القيادة النسوية المشاركة في صنع القرار المتعلق بحل النزاع اليمني، ويشكل بالتالي تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في اليمن».

إجراءات قمعية جديدة

اتخذت ميليشيا الحوثي، مؤخرًا، إجراءات قمعية جديدة ضد المرأة اليمنية في مناطق سيطرتها، في إطار نهج منظم لتقييد حريتها ومصادرة حقوقها، حيث ألزمت الميليشيا شركات النقل، بتعبئة استمارة للنساء المسافرات تفيد بموافقة ولي الأمر على سفرهن.

وفي الرابع من سبتمبر/أيلول 2022، دعت «منظمة العفو الدولية» ميليشيا الحوثي إلى إنهاء شرط المحرم، الذي يحظر على النساء السفر دونه أو دليل على موافقته الخطية عبر المحافظات اليمنية الخاضعة لسيطرتهم، أو إلى مناطق أخرى من البلاد.

وقالت المنظمة في بيان، إن «القيود الحوثية المشددة أعاقت النساء اليمنيات من القيام بعملهن، خاصة اللواتي تتطلب منهن طبيعة عملهن السفر. وهذه القيود التي يفرضها شرط

■ الحوثيون استخدموا مزاعم «ممارسة الدعارة» ذريعة للحد من تقديم الدعم المجتمعي للمعتقلات السابقات

المحرم تنطبق أيضًا على العاملات اليمنيات في المجال الإنساني، اللواتي يعانين من أجل القيام بعمل ميداني، مما يؤثر بشكل مباشر على وصول اليمنيين المحتاجين إلى المساعدات، وخاصة النساء والفتيات».

وأكدت المنظمة أن هذا الشرط التقييدي يشكل شكلًا من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي، ويرسخ التمييز الذي تواجهه النساء في اليمن على أساس يومي. وأشارت إلى حاجة النساء اليمنيات بشكل عاجل إلى أن يكن قادرات على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد من أجل العمل، وطلب الرعاية الصحية، وتقديم أو تلقي المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من أن الجماعة تلقي أحيانا باللوم على «التصرفات الفردية» لعناصرها في الحوادث التي تستهدف النساء، أو تقيد حقوقهن، فإن تواتر هذه الانتهاكات، وعدم اتخاذ خطوات قانونية بحق مرتكبيها، فضلًا عن اتساع القيود المفروضة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، والتي يأتي بعضًا منها كنتيجة لتوجيهات مُعلنة من خلال التعميمات أو التوجيهات، يعطي مؤشرًا خطيرًا بأن تلك الانتهاكات تأتي ضمن سياسة رسمية لميليشيات «الحوثيين» في طريق قمعهم للحريات، وتحديدًا حين يتعلق الأمر بالنساء.

وتقول حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان اليمنية السابقة، «إن حقوق المرأة تراجعت كثيرًا في مناطق سيطرة الحوثيين، وكل الذي تم بناؤه في الفترة السابقة من إنشاء الهياكل والمؤسسات المعنية بتنمية المرأة، قد انهار».

وأشارت إلى أن الحوثيين غير مؤمنين لا بحقوق النساء ولا بحقوق الرجال ولا بحقوق أي فئة في المجتمع. ولفتت إلى وجود تقارير عن انتهاكات واسعة وتضييق على الفتيات في الجامعات أو نساء في العمل، وتقييد حرية حركة النساء، وفرض قيود لحصولهن على الأوراق الثبوتية كالجواز والبطاقة الشخصية وغيرها، وحتى التضييق عليهن في الشارع والسوق والمواصلات العامة، ووصل الأمر للمجالات الخاصة كالمناسبات والأفراح.

من جهة ثانية، يؤكد أيمن عقيل، رئيس «مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان» المصرية، إن ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران ترتكب انتهاكات واسعة بحق المرأة في اليمن منذ انقلابها على السلطة الشرعية في البلاد عام 2014، إذ تواجه النساء أنماطًا مختلفة من العنف في ظل غياب مؤسسات الدولة ومنظمات الحماية والتوعية المجتمعية، وتتحمل الويلات كافة الناتجة عن النزاعات المسلحة، وهي أكثر ضحايا الصراع معاناة جسديًا ونفسيًا ومعنويًا.

ويوضح عقيل، أن الإحصاءات التي توصلت إليها المؤسسة خلال السنوات الأخيرة، كشفت عن ارتكاب الحوثيين أكثر من 20 ألف حالة انتهاك بحق النساء في اليمن، ما بين القتل والإصابة والاعتداء الجسدي وحالات العنف، وبالأخص في المدن والمناطق التي تسيطر عليها ميليشيا الحوثي. ■

■ المصادر:

1- اليمن الأخطر على المرأة في العالم.. الحوثي "يئد" النساء أحياء، موقع بوابة العين، 8 مارس/آذار 2022.

2- يمنيات يكشفن: هكذا حولت ميليشيا الحوثي حياتنا جحيمًا، موقع العربية، 18 مايو/أيار 2022.

3- كيف حولت ميليشيا الحوثي حياة المرأة اليمنية إلى جحيم؟، موقع أخبار الآن، 9 مارس/آذار 2022.

قتل وإعدامات جماعية وتنكيل بجثث الضحايا

جرائم «الحوثي» ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم

■ منذ أن رفعت ميليشيات الحوثي الإرهابية السلاح في وجه الدولة اليمنية، ارتبط اسمها بالقتل والسحل والتعذيب والتفجير والتنكيل، التي تُعد بكل المقاييس جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، لا تسقط بالتقادم.

وأدى «الانقلاب الحوثي» إلى تدهور الأوضاع في البلاد على المستويات كافة، وارتفعت بعد الانقلاب وتيرة الانتهاكات بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن المعاصر منذ ذلك التاريخ، وارتكبت الميليشيا كافة أنواع جرائم الحرب، والانتهاكات لحقوق الإنسان، من قتل وتدمير وتعذيب واختطاف وإخفاء قسري.

وتنوعت الممارسات الإجرامية لميليشيا الحوثي ضد المواطنين في مناطق سيطرتها، وفي المناطق القريبة من جبهات الحرب، وطالت تلك الجرائم مختلف شرائح المجتمع وتوزعت على محافظات عدة، من أبرزها القصف العشوائي بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة على مخيمات النازحين والأحياء السكنية، بالإضافة إلى الإعدامات الميدانية واستمرار خطف النساء وتعذيبهن في السجون وتجنيد الأطفال، وغير ذلك من الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الميليشيا الإرهابية يوميًا، وسط صمت مخزٍ من قِبَل المجتمع الدولي.

واشتملت قائمة جرائم «الحوثي» خلال السنوات الثماني الماضية على ممارسات شائنة، كان من أشنعها جريمة قصف المنشآت الطبية وأماكن العبادة، واستهداف المدنيين من غير المقاتلين، فضلًا عن الاغتيال والاختطاف والتغييب القسري، وممارسة التعذيب داخل السجون والمعتقلات، والمعاملة غير الإنسانية والإبعاد غير المشروع، كما شملت أيضًا إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات أو نهبها أو الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية، إضافة إلى تجنيد الأطفال وتعريضهم للمهالك والمعاناة الشديدة.

مذبحة «دماج» الدموية

كانت أولى جرائم الحوثيين المروعة، هي التي ارتكبتها الميليشيات ضد الجماعات السلفية في بلدة «دمّاج» التابعة لمحافظة صعدة في مطلع عام 2015، ولم تكن هذه الجريمة

التي أسقطت أكثر من 100 قتيل ومئات المصابين، تستهدف سوى عملية تطهير طائفي، وإبادة جماعية للوجود السني، في مختلف أنحاء المحافظة، الخاضعة لميليشيات الحوثيين الشيعية المسلحة، التي بات هدفها إقامة إمارة شيعية خالصة في شمال اليمن، وتصفية أي تواجد سني هناك.

آنذاك، شن مسلحو ميليشيا الحوثي هجومًا مباغتًا وواسعًا بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الدبابات على دماج، مما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى ومئات الجرحى، فيما عجزت لجنة رئاسية مكلفة بالوساطة، عن إيقاف هجوم الحوثيين، ليواصل الحوثيون قصفهم العنيف بالأسلحة الثقيلة، وقصفوا مسجدًا في دماج خلال أداء المصلين صلاة الظهر.

ولم تكتف ميليشيات الحوثيين بالقصف المتواصل، بمختلف الأسلحة الثقيلة والدبابات والصواريخ لبلدة دماج، بل فرضت حصارًا محكمًا على البلدة، استمر لما يزيد عن الشهر، منعت خلاله دخول الدواء والغذاء ومواد الإغاثة إلى دماج، كما منعت نقل وعلاج المصابين، وحظرت دخول فرق الإنقاذ والإغاثة إلى هناك.

الجرائم الدموية للحوثيين، والتي أسقطت

أولى جرائم الجماعة مذبحة الجماعات السلفية في «دمّاج» التي أسقطت أكثر من 100 قتيل

ما يزيد عن مئة قتيل من أهالي دماج، فضلًا عن مئات الجرحى، طالت المساجد هناك، والتي قصفها هؤلاء المجرمون الطائفيون وأسقطوا القتلى والجرحى أثناء إقامة الصلاة، وبعد أيام طويلة من الحصار والقصف المتواصل، اقتحمت تلك العصابات الشيعية البلدة، فقتلت النساء والأطفال ولم تراع أي حرمات.

وارتكبت ميليشيا الحوثي الإرهابية جرائم بشعة بحق سكان منطقة الحيمة التابعة لمديرية التعزية شرق مدينة تعز، شملت قصف القرى بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة ودهم المنازل واعتقال السكان، وأسفرت الحملة عن مقتل وجرح عشرات المدنيين وخطف العشرات.

وفرضت الميليشيا حصارًا مطبقًا على «الحيمة»، واستحدثت موقعًا عسكريًا في قرية السايلة لقصف المساكن والمزارع والمدنيين بمختلف الأسلحة، وبلغت الجرائم ذروتها عندما علقت الميليشيا على الأشجار جثث عدد من أبناء المنطقة ممن قتلتهم، وصلبتهم أيامًا عدة قبل أن تسمح لذويهم بدفن تلك الجثث.

مجزرة الإعدامات الميدانية

في يوم 18 سبتمبر/أيلول 2021، كان اليمنيون على موعد مع أبشع جريمة ارتكبتها ميليشيا الحوثي الإرهابية في العاصمة صنعاء، حيث أعادت إلى الأذهان الإعدامات الميدانية التي كان يرتكبها الأئمة السلاليون بحق اليمنيين.

أعدمت ميليشيا الحوثي، في ذلك اليوم الدموي، تسعة أشخاص من أبناء «تهامة» بتهمة المشاركة في قتل القيادي في الميليشيا صالح الصماد، وجرى الإعدام وسط العاصمة صنعاء

في ظل إجراءات أمنية مشددة وانتشار واسع لمسلحي الميليشيا، وتم إعدام الضحايا بعد سنوات من تعذيبهم في السجون والمحاكمات الهزلية، وتسبب التعذيب في السجون بشلل لطفل ممن أعدمتهم الميليشيا، كما توفي شخص آخر تحت التعذيب ممن اتهمتهم الجماعة بذات التهم الملفقة.

وخاطبت الحكومة اليمنية، مرارًا، مجلس الأمن الدولي بشأن استمرار العدوان الحوثي، والاستهداف العشوائي المتكرر للسكان المدنيين والقرى في محافظتي مأرب وتعز، بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة؛ ما أسفر عن سقوط آلاف الضحايا، وخاصة بين صفوف المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن.

وواصلت ميليشيات الحوثي انتهاكاتها للقانون الدولي باستهداف المدن السعودية والمنشآت المدنية من مطارات ومنشآت نفطية، وتكشف الإحصاءات والبيانات التي أعلنها تحالف دعم الشرعية في اليمن عن حجم الانتهاكات التي قامت بها هذه الميليشيات خلال السنوات الماضية، فقد قامت بإطلاق 372 صاروخًا باليستيًا و659 طائرة مفخخة تجاه المملكة، كما هددت الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب باستخدام 75 زورقًا مفخخًا و205 ألغام بحرية و96292 مقذوفًا.

كما تنوعت الجرائم الحوثية ضد الإنسانية، ما بين الاعتقالات التعسفية، في ظل غياب محاكمات عادلة أو حتى صورية، وتجنيد الأطفال دون سن الحرب، واستهداف المدنيين أو استعمالهم كدروع بشرية، وتحويل بعض المؤسسات الخدمية إلى قواعد عسكرية في مواجهة قوات دعم الشرعية.

لائحة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قامت بها جماعة الحوثي طويلة، وطالت كل فئات الشعب اليمني، حيث يقوم بتحويل المنشآت المدنية مثل المدارس وملاعب الكرة والسجون والمستشفيات إلى مخازن للسلاح، ولعل أبرزها ما شاهده العالم من تحويل مطار مدني بالكامل وهو مطار صنعاء إلى مخزن للأسلحة، وإخفاء الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية التي يطلقها على دول الجوار، كما قامت الجماعة بتجنيد الأطفال على الجبهات الأمامية للحرب، ويتعمد حرق وإتلاف المواد الغذائية والتموينية والطبية التي يمكن أن تنقذ آلاف اليمنيين، وهي كلها جرائم حرب وجرائم واضحة ضد الإنسانية لا يمحوها الزمن.

ويقول الكاتب عبد الله العتيبي، إن «ما يدفع الحوثيين للإيغال أكثر في ارتكاب تلك الجرائم، هو المواقف المتخاذلة على المستوى الدولي من إدانته بشكل صريح ومباشر، فالأمم المتحدة تبدو في بعض المواقف، وكأنها تدافع عن هذه الميليشيا ورفع تصنيف الإرهاب عن الجماعة من قبل الإدارة الأمريكية، أوصل رسالة خاطئة لها بأن تستمر في تلك الجرائم.»

ويضيف العتيبي، أن «إحراق الحوثيين للمهاجرين الإثيوبيين في العاصمة صنعاء جريمة حرب، وتجنيد الأطفال جريمة حرب، وقتل النساء والأطفال جريمة حرب، وتصفية السياسيين والإعلاميين جريمة حرب، وتحويل التعذيب البشع إلى سياسة حوثية ثابتة جريمة حرب، وهذه وأمثالها كثير، وهي منهج تم استخدامه سابقاً في لبنان والعراق وسوريا من ميليشيات شبيهة بالحوثيين، وقد تعلموا جميعًا أن القانون الدولي والقوى العظمى لن تحاكم المشاركين في هذه الجرائم من أحزاب أو ميليشيات أو قيادات فأصبحت سياسة ثابتة». ■

■ الميليشيا علقت جثث سكان «تعز» على الأشجار وصلبتهم أيامًا قبل أن تسمح لذويهم بدفنهم

■ المصادر:

1- «الحوثي» بين جرائم الحرب ولغة القوة، موقع الاتحاد، 22 مارس/آذار 2021.

2- جرائم وانتهاكات ميليشيا الحوثي خلال 2021.. إعدامات ميدانية وممارسات إرهابية بشعة، موقع الإصلاح نت، 30 ديسمبر/كانون الأول 2021.

3- جرائم الحوثيين ضد الإنسانية، موقع بوابة العين، 7 سبتمبر/أيلول 2021.

70 % من مقاتلي الميليشيات «مراهقون»

أطفال اليمن على الجبهة.. «جريمة حرب» مزدوجة

■ أدى انحسار رقعة سيطرة ميليشيات «الحوثي» الإرهابية على الأراضي اليمنية، خلال السنوات الماضية، وخسارتها المزيد من المقاتلين، إلى بروز ظاهرة خطيرة على الساحة، وهي «تجنيد الأطفال» دون سن الثامنة عشرة، والزج طوعًا أو كرهًا بهم إلى جبهات القتال المشتعلة.

وكشف تقرير نشرته وكالة «أسوشيتد برس» الإخبارية في يونيو/حزيران الماضي 2022، عن أن ميليشيات الحوثي تواصل تجنيد الأطفال في صفوف المقاتلين، رغم الهدنة التي أعلنتها الأمم المتحدة في أبريل/نيسان الماضي، موضحًا أنه «تم نشر المجندين من الأطفال،

■ الانقلابيون دفعوا بـ 43 ألف طفل إلى مختلف جبهات القتال على مدار السنوات الثماني الماضية

بعضهم بعمر أقل من عشر سنوات، على خطوط المواجهة».

وأكد معمر الإرياني، وزير الإعلام اليمني في تغريدات على صفحته بموقع «تويتر»، في يونيو/حزيران الماضي، أن ميليشيا الحوثي الإرهابية تواصل تجنيد الأطفال تحت غطاء ما تسميها «المراكز الصيفية» تحضيرًا للزج بهم في مختلف جبهات القتال في ظل الهدنة الأممية، وردًا على مساعي التهدئة وإنهاء الحرب وإحلال السلام في البلاد.

وتأتي حملة التجنيد الحوثية الأخيرة لتعويض خسائرها البشرية الكبيرة، بعد تكرار محاولاتها الفاشلة للسيطرة على مدينة مأرب طوال ما يقارب عامين، وهي بذلك تعد العدة

لجولة جديدة من الصراع والعنف وسفك الدماء، وتجعل من الأطفال وقودًا لمعاركها العبثية، رغم أن القانون الدولي الإنساني يحظر تجنيد الأطفال، ويعد ذلك «جريمة حرب».

وفي دليل إضافي على استمرار الميليشيا في تجنيد الأطفال وتعبئتهم بالأفكار الطائفية التي تهدد النسيج الاجتماعي اليمني، نشر القيادي الحوثي، محمد البخيتي، الذي يشغل منصب محافظ محافظة ذمار، في مطلع يونيو/ حزيران الماضي، مقطع فيديو من زيارة قام بها إلى أحد المعسكرات بمحافظة ذمار، ويظهر من خلاله مئات الأطفال في الزي العسكري يقفون في تشكيل صباحي يشبه الطابور العسكري، ويعلنون ولاءهم لقائد الميليشيا، عبد الملك الحوثي، وهم يصرخون: «نحن جنود الله»، و«نحن قادمون».

صغار في آتون الحرب

تُعد قضية تجنيد الأطفال بكل المقاييس «جريمة مزدوجة» يرتكبها عملاء إيران، لأنها جريمة ضد حاضر البلاد ومستقبلها معًا. كما أن توسع نطاق انتشار هذه الظاهرة الإجرامية بشكل مخيف خلال السنوات الماضية، يكشف

■ الأمم المتحدة: تجنيد «الحوثيين» آلاف الأطفال في اليمن «جريمة مكتملة الأركان» ضد الإنسانية

الستار عن أن أضرار إشراك الأطفال في النزاع المسلح، تمتد لتشمل انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، والإصابات المؤدية للإعاقة بأنواعها، إلى جانب أن الأضرار الأخرى المعنوية والنفسية والجروح الغائرة في قلب وروح «الطفل الجندي» لا تؤثر على حاضر الطفل فقط، وإنما على استقراره النفسي في المستقبل أيضًا، وهو ما يعني «تفخيخ مستقبل اليمن» بمعنى الكلمة.

وذكرت مصادر في الحكومة الشرعية أن نحو 70% من قوام ميليشيات الحوثي الانقلابية، هم من الأطفال، في وقت تتزايد الأصوات المنددة بتجنيد الميليشيات للأطفال والدفع بهم إلى محرقة الحرب وجبهات القتال.

ومن جانبها، كشفت منظمات حقوقية يمنية عن أن الانقلابيين يستخدمون جملة من الأساليب لتجنيد الأطفال، منها الترغيب بمرتبات شهرية، في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها اليمن جراء الحرب، وأيضا الترهيب بسجن أولياء الأمور الذين لا يرسلون أبناءهم إلى معسكرات الميليشيات، إلى جانب استخدام الميليشيات للوجاهات الاجتماعية المحلية الموالية لهم، من أجل الضغط على أسر الأطفال لتجنيدهم.

من جهة ثانية، ساعد التردّي الكبير للوضع الاقتصادي في مناطق سيطرة الحوثيين، على ازدياد ظاهرة تجنيد الأطفال؛ إذ تعمد كثير من الأسر إلى الموافقة على تجنيد أطفالها للحصول على عائد مادي حتى لو كان ضئيلًا؛ ليُعينها على تلبية بعض احتياجاتها المعيشية، ولا سيما بعد ارتفاع الأسعار، وانقطاع المرتبات عن المدنيين والعسكريين لسنوات، في حين لا تعلم بعض الأسر أيّ شيء عن تجنيد أطفالها

إلا بعد عودتهم إلى منازلهم جُثثًا هامدة، أو بعد إصابتهم في جبهات القتال.

وبجانب إغراء أطفال القبائل بالسلاح الذي يجد حفاوة كبيرة في ثقافتهم القبلية، يتم استغلال فقرهم أسوأ استغلال، حيث يجري استغفال وخداع كثيرين منهم بأن مهماتهم لوجستية فقط في غير ساحات القتال، وفجأة يجدون أنفسهم يقاتلون بعد تدريب يدوم أياما قليلة، مع تهديد من يتراجع بالإعدام دون محاكمة.

ويرغم الحوثيون في أكثر من منطقة يمنية الأسر على تجنيد أطفالها، والتي ترفض يتم الضغط عليها لسداد مبلغ مالي يقدر بـ 100 ألف ريال للجماعة. ولأنهم يدركون أن الأسر في شمال اليمن معظمها فقيرة لاسيما في الحديدة وحجة، فإن هذه الأسر ترضخ لتجنيد أطفالها في هذه الحالة.

وباتت أساليب الترغيب والترهيب لا تجدي نفعًا فيما يبدو، ما دفع قادة الانقلاب إلى اللجوء للمدارس والجامعات، للانتقاء من بين طلابها من تزج بهم في محرقة أطماع عبد الملك الحوثي، ومن ورائه ملالي طهران، وهو ما ترفضه القبائل اليمنية في صنعاء والمحافظات المحيطة بها.

القتال «طوعًا أو كرهًا»

ذكرت منظمة «سلام بلا حدود» الدولية ومقرها باريس في تقرير لها مؤخرًا، أن «المعلومات القادمة من داخل اليمن تشير إلى ارتفاع أعداد الأطفال ممن تجبرهم جماعة الحوثي على حمل السلاح، ويُقدر عددهم بـ 43 ألف طفل، وأحيانًا ما تكون أعمارهم أقل من السابعة، وقد وجهنا هذه الحملة بتركيز كبير خاصة بعد تصاعد العمليات العسكرية خلال الفترة الأخيرة».

وأكدت الأمم المتحدة، مؤخرًا، أنها تحققت من تجنيد آلاف الأطفال في اليمن واستخدامهم في الصراع المسلح، متهمة جماعة الحوثي الإرهابية صراحة بالوقوف وراء عمليات تجنيد الأطفال. وقالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إنها «تلقت العديد من التقارير، حول تجنيد الأطفال في اليمن واستخدامهم في الصراع على يد اللجان الشعبية التابعة للحوثيين».

وذكرت المتحدثة باسم المفوضية أنه ما بين مارس/آذار 2015 ويناير/كانون الثاني 2017، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد 1476 طفلاً في أعمال القتال الدائرة في اليمن، جميعهم من الذكور، منوهة إلى أنه «من المرجح أن تكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير؛ نظرًا لرفض معظم الأسر الحديث عن تجنيد أطفالها؛ خوفًا من الانتقام».

وأضافت المسؤولة الأممية «تلقينا تقارير جديدة حول الأطفال الذين تم تجنيدهم من دون علم أسرهم، غالبًا ما ينضم هؤلاء الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة إلى القتال نتيجة التغرير بهم أو الوعود بمكافآت بمالية أو مراكز اجتماعية، ويتم إرسال العديد منهم على وجه السرعة إلى الخطوط الأمامية لجبهة القتال، وهي جريمة مكتملة الأركان ضد الإنسانية».

ويرى الدكتور عبد الباقي شمسان، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء، أن تجنيد الأطفال استهداف منهجي من قبل الانقلابيين، حيث تتم عملية التجنيد جبرًا أو طوعًا بوسائل متعددة، منها الوعود برتبة عسكرية ومرتب في المستقبل، علاوة على عدم الشفافية مع أسر الأطفال حيث يتم إخبارهم أنهم لن يشاركوا في المعارك وأنهم سوف يمارسون مهامهم في نقاط التفتيش ليس أكثر، وكل تلك الإجراءات تعد جرائم ضد الإنسانية وفقًا لكل المواثيق الدولية ذات العلاقة.

ومن جانبه، يشير الدكتور عمر الشرعبي، الخبير اليمني المتخصص في الشؤون الاستراتيجية، إلى أن عددًا كبيرًا من الأطفال اليمنيين تم تجنيدهم للقتال ضمن صفوف جماعة الحوثي، وهو الأمر الذي تؤكده التقارير الدولية التي أفادت بوجود أطفال بأعداد مهولة تقاتل مع الجماعة، منبهًا إلى أن تجنيد الأطفال ضمن صفوف الجماعات المسلحة، أشد خطرًا من تجنيدهم في الجيوش النظامية لأن للجيوش لوائح وقواعد وضوابط، تنظم انضمام الأفراد إليها لكن الجماعات المسلحة منهجها ارتجالي وعشوائي ولا يهمها إلا وجود مقاتلين كثر، ولو كانوا أطفالاً.

وطالب «الشرعبي» المجتمع الدولي بوضع عقوبات أشد وأقوى، وإدخالها ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح استخدام القوة عبر قرارات مجلس الأمن، وتنفيذه وتفعيله في حالة تجنيد الأطفال لصالح أي طرف في النزاعات المسلحة في اليمن خاصة أو في المجتمع الدولي بصفة عامة.■

■ المصادر:

1- تجنيد الأطفال في اليمن - من المدارس إلى المتارس، موقع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

2- "أسوشيتد برس": الحوثي كثف جهود تجنيد الأطفال رغم الهدنة، موقع روسيا اليوم، 16 يونيو/حزيران 2022.

3- فيديو.. مشاهد صادمة من معسكرات الحوثي لتجنيد الأطفال، موقع العربية، 18 يونيو/حزيران 2022.

4- تجنيد الحوثيين للأطفال.. جرائم حرب تفخخ الحاضر والمستقبل، موقع الإصلاح نت، 20 يوليو/تموز 2022.

من احتياطي البنك المركزي إلى «أموال الزكاة»

كيف نهب الحوثيون ثروات اليمن؟

■ لم يتورع الحوثيون، ذراع إيران الباطشة في اليمن، عن نهب أموال البلاد والعباد، واستحلالها ظلمًا وعدوانًا، للإنفاق على المجهود الحربي خلال الأعوام الماضية، خصوصًا في ظل الهزائم المنكرة التي منوا بها على جبهات القتال خلال السنوات الماضية، ما يعني - ببساطة - أنهم استخدموا أموال اليمن لقتل اليمنيين!

وبعد شهر من الاستيلاء على صنعاء بقوة السلاح، وتحديدًا في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، بدأت تظهر على السطح مظاهر الفساد المالي للمتمردين الحوثيين، وعانت خزائن حكومة من الإفلاس بسبب سيطرة الجماعة على مؤسسات الدولة وسطوها على مليارات الدولارات والريالات.

وعندما استولت ميليشيات الحوثي الانقلابية على العاصمة «صنعاء» في سبتمبر/أيلول 2014، كان البنك المركزي يحتوي على احتياطيات مالية ضخمة من العملات الصعبة تُقدّر بـ 4 مليارات وستمائة مليون دولار، عدا الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى. ولم ينج البنك، قبل أن تقوم الحكومة الشرعية بنقله إلى عدن، من عمليات النهب الحوثية، حيث تم الاستيلاء بقوة السلاح على نحو 2 تريليون ريال من احتياطات البنك المركزي، ما عمّق من حالة التدهور الحاد في سعر العملة اليمنية، الأمر الذي لا توليه الجماعة أي اهتمام، خاصة أنها تعلم بقرب سقوطها من سدة الحكم عاجلًا أو آجلًا.

وليس من المعلوم بدقة حجم الأموال التي نهبها جماعة «الحوثي»، خصوصًا أنهم قاموا بعمليات سلب ونهب في كل مكان سيطروا عليه، وإن كانت مصادر مصرفية يمنية تُقدر حجم الأموال المنهوبة من الاحتياطي النقدي اليمني بنحو 5.2 مليار دولار.

ولم تكتف الميليشيات بنهب أموال البنك المركزي، فقد لجأت إلى المؤسسة العامة للتأمينات، حيث نهبت منها نحو مليار دولار. وكشفت لجنة متابعة ملف التأمينات في صنعاء عن اختفاء 300 مليار ريال يمني ما يعادل مليار دولار أمريكي، من أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والخاصة بالمؤمن عليهم من القطاع الخاص التجاري والصناعي والخدمي والشركات النفطية والاتصالات والبنوك في عموم البلاد.

عمليات نهب ومصادرة

في مارس/آذار الماضي 2022، نفذت ميليشيات الحوثي الإرهابية عمليات نهب ومصادرة لأملاك العشرات من المناهضين

لمشروعها الطائفي في محافظة المحويت، وذلك ضمن عمليات النهب المنظم التي تنتهجها الميليشيات ضد أبناء محافظة المحويت الموالين للشرعية، ومن بينها منازل قيادات بالمقاومة.

ويقدّر تقرير يمني حديث إجمالي ما استولت عليه ميليشيات الحوثي، من الأموال والإيرادات للأصول والعقارات والمنقولات بأكثر من 2 مليار دولار أمريكي، حيث استخدمت وسائل إعلامها في التمهيد لعمليات النهب.

وعمدت الجماعة، عبر قياداتها ووسائل إعلامها في المجتمعات المحلية، إلى نشر معلومات مضللة، استهدفت النيل من سمعة الضحايا، بهدف ترهيبهم ليصمتوا عما تعرضوا له من نهب لأموالهم وثرواتهم.

وحتى لا يدافع الضحايا عن أنفسهم وأموالهم، وصمتهم الميليشيات بـ «الخيانة والارتزاق والتكفير»، فضلاً عن اتهامهم بالعمالة ومساندة الحكومة المعترف بها دوليًا، أو تمويل أنشطة معادية، وارتباطات بأجهزة استخباراتية، والتهرب الضريبي، وغير ذلك من مبررات واهية.

وتشرّع جماعة الحوثي القوانين، بهدف

■ الجماعة استولت على 2 تريليون ريال من احتياطيات البنك المركزي اليمني بـ «قوة السلاح» لتمويل المجهود الحربي

نهب ومصادرة أموال المعارضين لها في مناطق سيطرتها، حيث كشفت مصادر محلية عن تطور الآليات والإجراءات في نهب ومصادرة أموال الخصوم، من الطرق التقليدية المعتمدة على القوة القسرية إلى عمليات مصادرة ونهب منظمة وواسعة عبر شبكات واسعة، تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات التابع للميليشيات، وجهات أخرى تأتمر بأمر ما يُسمى «الحارس القضائي».

وطيلة 8 أعوام مضت، استخدم الحوثيون بالإضافة لقوة السلاح، «الحارس القضائي» و«البنك المركزي بصنعاء» و«النيابة» و«المحكمة الجزائية» و«محكمة الأموال العامة» وجهاز «الأمن والمخابرات» في تنسيق عمليات النهب بالإضافة لوسائل إعلامها للتغطية والتبرير.

ووصل الأمر مطلع إلى تجرؤ الحوثيين على نهب أموال الزكاة، في سابقة هي الأولى من نوعها، فقد عمدت الميليشيات إلى تعديل قانون الزكاة، وإقراره عبر ما تبقى من أعضاء في مجلس النواب الخاضع لسيطرتهم في صنعاء، للاستيلاء على «زكاة الخُمس» التي يدفعها الشيعة فيما تبقى من المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة.

ونشر النائب أحمد سيف حاشد، الموالي للحوثيين، نص المادة التي طرحها الحوثيون لتعديل قانون الزكاة، بما يضمن توريد نسبة 20% من أموال الزكاة لصالح قيادة الميليشيات ورموزها تحت مسمى «الخُمس»، في خطوة سعى المتمردون من خلالها نهب هذه الأموال، دون وازع من دين أو ضمير.

ويسعى الانقلابيون من خلال هذه المادة إلى إضفاء شرعية دينية وقانونية على الجبايات التي يفرضونها على اليمنيين منذ عدة أعوام، لتوفير موارد مالية لتمويل الحرب التي تخوضها الميليشيات لتثبيت الانقلاب وتعزيز وضعها المالي المتراجع بشدة.

ماكينة التضليل الحوثي

كشف تقرير استقصائي، نُشر في فبراير/ شباط 2022، عن تطور الآليات والإجراءات التي تستخدمها ميليشيا الحوثي لنهب ومصادرة أموال الخصوم، من الطرق التقليدية المعتمدة على القوة القسرية، إلى عمليات مصادرة ونهب منظمة وواسعة عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات التابع للميليشيا وجهات أخرى تأتمر بأمر «الحارس القضائي».

وقالت منظمة «سام للحقوق والحريات» في تقريرها الصادر بعنوان «إقطاعية الحارس وماكينة التضليل»، إنها وثقت عمليات نهب ومصادرة أموال وممتلكات خاصة متزامنة مع حملات تضليل من قبل ما يسمى «الحارس القضائي»، الأداة التي تستخدمها الجماعة لشرعنة أعمال النهب.

ووثق التقرير استيلاء «الحارس القضائي» التابع للجماعة على أكثر من (1،7) مليار دولار من قيمة واردات الأموال والشركات والمؤسسات والجمعيات. كما وثق إجمالي ما تم الاستيلاء عليه من قيمة الأموال والإيرادات للأصول والعقارات والمنقولات أكثر من ملياري دولار.

وجمع التقرير أسماء أكثر من (38) شركة كبرى ومؤسسة وجامعة ومستشفى، استولى عليها الحارس القضائي، وتم فرض الحراسة عليها في العاصمة صنعاء وحدها، وتتبع هذه الشركات والمؤسسات عشرات الفروع والمراكز والوحدات في المحافظات الخاضعة لسلطة الجماعة.

وأشار تقرير المنظمة، إلى أن وسائل وتأثيرات النهب والسطو على الممتلكات تتطابق مع اقتصاد الحرب وغسيل الأموال، فيما ينطوي عليه من تحايل، وسلب وابتزاز، وعنف متعمّد للسيطرة على الأصول المربحة، واستثمار الأموال المنهوبة في نشاطات قابلة للتداول، واستغلال اليد العاملة في الأملاك المنهوبة.

من جهته، يقول عبد الحميد المساجدي، الخبير الاقتصادي اليمني، إن نهب وسلب ثروات اليمنيين وممتلكاتهم بالنسبة لجماعة الحوثي

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون القانونية

الفصل السابع
زكاة المنتجات الحيوانية

المادة (٤٦) تجب الزكاة في المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة كالأغنام ومشتقاتها وبيوض الدجاج وحوير البط وغيرها، وتعامل هذه المنتجات معاملة عروض التجارة من حيث الانصباب والنصاب والمقدار ونحوها.

الفصل الثامن
ما يجب في الركاز والمعادن

المادة (٤٧) أ- يجب الخمس (٢٠ %) في الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أيًا كانت حالتها الطبيعية جامدة أو سائلة كالذهب، الفضة، النحاس، الحديد، الزئبق، الزمرد، الفيروز، النفط، الغاز، القير، الماء المالح، الزئبق، الأحجار، الكبريت، البترول، الرخام وكل ما كان له قيمة من المعادن الأخرى.

ب- يجب الخمس (٢٠%) في كل ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره.

ج- يجب الخمس (٢٠ %) في العسل إذا عثر من الشجر أو الكهوف.

د- يصدر رئيس الهيئة بعد موافقة المجلس قراراً بتنظيم عملية تقدير وتحصيل وانصباب زكاة الركاز والمعادن والمنتجات المائية.

المادة (٤٨) أ- مصارف ما يجب في الركاز والمعادن:

١. السهم الأول: سهم لله ويصرف في مصالح المسلمين العامة كالطرق، المستشفيات، المدارس، أجور العاملين فيها، طباعة كتب العلم والمناهج الدراسية وتحسين ثغور المسلمين جداً وملاحاً ومؤونة وغير ذلك من المصالح العامة التي لا يراعى فيها جنس بعينه أو أشخاص بعينهم.

٢. السهم الثاني: سهم الرسول لولي الأمر وله كل تصرف فيها.

٣. السهم الثالث: لذوي القربى من بني هاشم الذين حرمت عليهم الصدقة فدخل الله لهم الخمس عوضاً من الزكاة وللولي أن تصرف في فقرائهم.

٤. السهم الرابع: يصرف لليتامى المسلمين بمن فيهم يتامى بني هاشم.

٥. السهم الخامس: يصرف لعموم مساكين المسلمين بمن فيهم مساكين بني هاشم.

٦. السهم السادس: يصرف في مصرف ابن السبيل من بني هاشم أو من غيرهم من سائر المسلمين.

ب- يصدر رئيس الهيئة بعد موافقة المجلس قراراً بالتفاصيل وضوابط مصارف الركاز والمعادن.

■ الاستيلاء على «زكاة الخُمس» التي يدفعها الشيعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة.. والنهب يتم باسم «الحارس القضائي»

تعد أولوية قصوى، لعدة اعتبارات، يتعلق أولها بجانب عقائدي تتوارثه الجماعات الكهنوتية التي تدعي «الأفضلية الإلهية» عن بقية اليمنيين، وضرورة سيطرتها وتملكها للثروة، فيما على البقية أن يبقوا مجرد مستخدمين، منتفعين!

وأوضح الخبير الاقتصادي اليمني، أن عملية إنهاك رأس المال الوطني ونهب الثروات ومصادرة الممتلكات، تمر بعدة مراحل، تتمثل في فرض جبايات وإتاوات متعددة، وفي مناسبات كثيرة مثل الصرخة والولاية والشهيد وذكرى اندلاع الحرب، وغيرها من الأعياد والمناسبات المستوردة من إيران. وتفرض على التجار ورجال الأعمال دفع جبايات وإتاوات لدعم ما تسميه بالمجهود الحربي، وتسيير قوافل دعم لجبهات القتال، كما أجرت تعديلات على القوانين المالية زادت فيها من النسب والأوعية الضريبية ووسعت من شريحة المكلفين، وفرضت قانونًا ماليًا جديدًا تحت مسمى قانون الخُمس الذي يجيز لها تحصيل 20% من أموال اليمنيين.

وأضاف أنه «ينبغي على المجتمع الدولي ألا يكيل بمكياليّن تجاه القضايا الإنسانية والحقوقية، وعليه بدلًا من التعامل مع الحوثيين أو دعوتهم للحوار، الضغط عليهم لإعادة حقوق وممتلكات اليمنيين، ومنعهم من نهب المزيد من الثروات والأموال.■

■ المصادر:

1- ميليشيات الحوثي تواصل نهب ممتلكات اليمنيين، موقع حضرموت، 5 مارس/آذار 2022.

2- "النهب بغطاء التخوين" .. "تكتيك" حوثي لمصادرة أملاك اليمنيين، موقع بوابة العين، 16 فبراير/شباط 2022.

3- تقرير يكشف عمليات "الحوثي" لنهب ومصادرة ممتلكات خصومها، موقع العربية، 15 فبراير/شباط 2022.

جريمة مستمرة منذ أكثر من 7 أعوام

حصار تعز.. «الانتقام الجماعي»

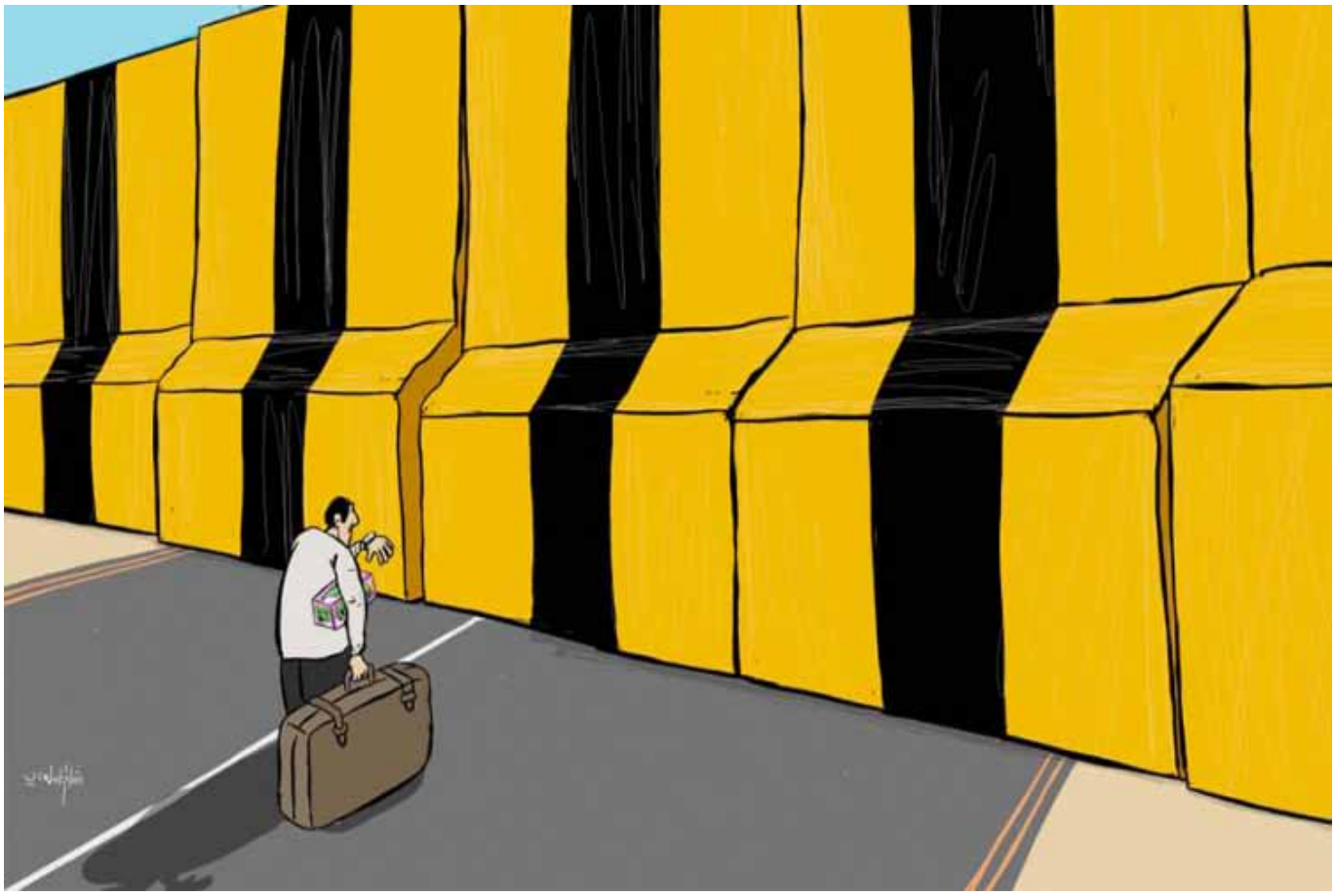

■ على الرغم من سريان الهدنة الأممية في اليمن منذ أبريل/نيسان الماضي 2022، فإن ميليشيات الحوثي الانقلابية ترفض إنهاء الحصار المفروض على مدينة تعز، ثالث كبريات المدن اليمنية، والتي يقطنها نحو 5 ملايين نسمة، وهو الحصار المستمر منذ أكثر من سبعة أعوام.

وعلى مدار هذه السنوات السبع العجاف، ينشر الحوثيون مسلحيهم والقناصة التابعين لهم على نقاط تفتيش، ويغلقون الطرق الفرعية التي استخدمها سكان تعز في السابق، لتمكينهم من الخروج والدخول إليها، ما دفع الكثيرين للتنقل عبر طرق جبلية وعرة، ومسارات زرعت الميليشيات الإرهابية الألغام فيها، وهو ما أودى بحياة عدد كبير منهم، من بينهم أطفال.

إطباق ميليشيا الحوثي حصارها على مدينة تعز، ومنع الدخول والخروج للمواطنين منها أو إليها، ولكل ما يتعلق باحتياجاتهم للمعيشة والحياة، هو دليل دامغ على مدى الحقد الأسود الذي تحمله الميليشيا الإرهابية تجاه أبناء تعز، فقد صبّت جام غضبها على المدينة وسكانها منذ اللحظات الأولى لانقلابها على السلطة، واجتياح المحافظة عام 2015، وفرضت حصارًا خانقًا عليها.

■ ضحايا الحصار الحوثي المفروض على تعز منذ 2015 تجاوزوا 10 آلاف مدني.. من بينهم 2720 قتيلا

ولم تكتف الميليشيا الإجرامية بالحصار، بل مارست القتل الممنهج عبر القصف العشوائي بمختلف أنواع الأسلحة، والقنص لكل ما هو حي في المدينة، مع زرع الألغام الأرضية، مما نتج عنه وفاة الآلاف من الجرحى والمرضى وسط صمت دولي وتواطؤ أممي فاضح.

تعز.. الحصار المُميت

كانت تعز من أوائل المحافظات التي انتفضت في وجه الانقلابيين الحوثيين، الذين

كانوا يعتقدون أن سيطرتهم على تعز ستكون «مجرد نزهة»، نظرًا للطابع المدني والسلمي لأبناء المحافظة، لكن كانت المفاجأة الصادمة عندما تشكلت مقاومة شعبية في المحافظة بسرعة، وأظهرت صمودًا وبسالة نادرة في وجه الميليشيات، وهو ما دفعها إلى «الانتقام» من أبناء المدينة بأي شكل من الأشكال.

وكشفت منظمة «رايتس رادار لحقوق الإنسان»، ومقرها أمستردام في هولندا، في تقرير لها صدر أواخر أغسطس/آب 2022 بعنوان «تعز.. الحصار المميت»، عن أعداد ضحايا الحصار الحوثي المفروض على تعز منذ منتصف 2015، حتى منتصف 2022، والذين تجاوز عددهم 10 آلاف مدني، من بينهم 2720 قتيلًا.

وذكر التقرير أن فرق الرصد الميدانية وثّقت أنواع ضحايا الحصار والاعتداءات الحوثية بمحافظة تعز، طوال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي بلغ إجمالها (285445) حالة تنوعت بين ضحايا القصف والقنص والألغام والقتل عند الحواجز، إضافة إلى ضحايا الحوادث المرورية الناتجة عن سلوك طرق بدائية بديلة، وكذلك وفيات مرضى السرطان

■ الحوثيون لم يكتفوا بالحصار ومارسوا القتل الممنهج عبر القصف العشوائي والقنص لكل ما هو حي في المدينة

والفشل الكلوي الذي تسببت ظروف الحصار في وفاتهم، وضحايا سوء التغذية الحاد من الأطفال، والذين يمثلون النسبة الكبرى من هذه الإحصائيات المفزعة.

وأوضح التقرير أن ضحايا القتل والوفاة بسبب الحصار بلغ لدى فئة الرجال الذين تصدروا النسبة الأعلى بعدد 1831 تليهم فئة الأطفال بعدد 470، ثم النساء بعدد 225 امرأة، ثم رابعًا المسنون من الجنسين بعدد 194 حالة قتل ووفاة.

وأفاد التقرير أن عدد قتلى القصف الحوثي على المدنيين في تعز بلغ 851، منهم 400 رجل و246 طفلًا و110 نساء و95 من المسنين، بينما بلغ عدد القتلى نتيجة القنص 669 حالة غالبيتهم من الرجال بعدد 411، يليهم الأطفال بعدد 125، ثم النساء بعدد 69 امرأة، ثم المسنون بعدد 64 حالة قتل.

وحول ضحايا الألغام أشار التقرير إلى أن العدد بلغ 262 قتيلًا يتصدرهم الرجال بعدد 151، ثم الأطفال 59 ضحية يليهم النساء بعدد 31 امرأة، ثم المسنون بـ 21 حالة، بينما بلغ عدد ضحايا الوفيات والقتل عند الحواجز 63 حالة، الرجال منهم 37 و10 أطفال، و8 نساء و6 من كبار السن.

وعن أعداد الجرحى نتيجة الحصار والجرائم الحوثية في تعز، فقد بلغ 7329 جريحًا ومُصابًا، وهو رقم لا يشمل ضحايا سوء التغذية، وذوي الأمراض المزمنة (سرطان وفشل كلوي)، والبالغ عددهم 3634، المتوفون منهم خلال سنوات الحصار التي يغطيها

التقرير 664 حالة وفاة.

وأكد التقرير أن الفئة الأكثر معاناةً والأسوأ تأثرًا بحصار تعز هم ذوي الأمراض المزمنة، إذ تقول الإحصاءات التي وثقها فريق «رايتس رادار» إن عدد من توفوا نتيجة انعدام الأدوية وتعطل المراكز المعنية بسبب الحصار 664 حالة تشمل الرجال والنساء، وأن هذا الرقم يتداخل مع ضحايا انعدام الأوكسجين في المرافق الصحية في مدينة تعز، والذين بلغ عددهم 57 حالة، بينهم 18 طفلًا و7 نساء و6 مسنين.

جريمة حرب

يؤكد المراقبون أن الميليشيات الإرهابية تعتبر الحصار المفروض على المدينة «ورقة ضغط»، قد تؤدي لتحسين موقفها التفاوضي، وتُمَكنّها من الضغط على باقي الفرقاء، وهو ما يبرهن على أن العصابة الانقلابية لا تعتزم التنازل عن أي مكاسب استحوذت عليها بالقوة، من أجل بناء الثقة أو حقن الدماء.

وبدروها، لا تنظر الأمم المتحدة لحصار تعز كملف إنساني خالص، بل ورقة سياسية ضمن تعقيدات المشهد العسكري والسياسي اليمني، ومن ثم فهي تراعي فيه موقف الميليشيات الحوثية منه. كما أن تنازلات الشرعية السريعة، واستجابتها لمقترحات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بمطار صنعاء وميناء الحديدة، شجع الأمم المتحدة على إرجاء ملف حصار تعز لجولة مفاوضات جديدة، ستفتح الباب للميليشيات الحوثية للتملص والمماطلة والتسويف، لتستمر معاناة ملايين المواطنين في مدينة تعاني ويلات الحرب والحصار منذ سبع سنوات.

ويقول الباحث اليمني مصطفى ناجي الجبزي، إن «استمرار حصار تعز يعود إلى مبررات عدة، فعدم استكمال تحرير المدينة قاد إلى نتيجة عكسية، وهي استمرار ميليشيات الحوثي في فرض الحصار كانتقام جماعي، على شكل حقد أعمى لا علاقة له بالمكاسب العسكرية التي يمكن تحقيقها؛ فالحصار تحول قنصًا للأطفال واستهدافًا يوميًا للأحياء السكنية بالقذائف، لكن ثمة مبررات اقتصادية للميليشيات في استمرار حصارها المفروض على تعز، ومن ذلك استمرار سيطرتها على أهم مناطق الإنتاج الصناعي في تعز، وهي الحوبان؛ ما يعود عليها بأموال ضخمة تأتي من الضرائب والإتاوات التي يفرضها الحوثيون».

من جانبه، يقول الناشط الحقوقي اليمني، باسم العبسي، إن حصار تعز جريمة حرب ينبغي أن تقود مرتكبيها إلى المحاكم الدولية، موضحًا أنه تسبب في وفاة العديد من السكان الذين فقدوا حياتهم في سفرهم خلال الطرق الوعرة، وهم يبحثون عن العلاج في المدينة المخنوقة من الحوثيين.

ويؤكد العبسي، أن «ما تعانيه تعز بعيد عن كل معاني الإنسانية ومخالف لكل القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، لذا يفترض أن يكون هناك تحرك دولي أممي فعال وعاجل لإنهاء مأساة الحصار، لكي يعيش أبناء المدينة في أمان بعيدًا عن المأساة الإنسانية المستمرة».■

■ المصادر:

1- من يرفع الحصار عن تعز؟ موقع الشرق الأوسط، 26 مايو/أيار 2022.

2- رفض «الحوثيين» رفع حصار تعز يعرقل جهود السلام، موقع الاتحاد، 19 أغسطس/آب 2022.

3- لماذا تصر ميليشيا الحوثي على حصار تعز؟ موقع المشهد اليمني، 27 أغسطس/آب 2022.

4- مأساة تعز.. وقصة أطول حصار في التاريخ الحديث والمعاصر، موقع بلقيس، 19 سبتمبر/أيلول 2022.

49 صحافيًا قدموا أرواحهم ثمنًا للحقيقة

اغتيال الصحافة اليمنية.. الجريمة الكبرى

■ ارتكبت ميليشيا الحوثي الإرهابية مختلف الجرائم البشعة في حق الصحافيين المختطفين في سجونها منذ ثماني سنوات، ما بين الخطف، والقتل، والتشريد، والإخفاء القسري، والاعتداء الجسدي، والتعذيب الوحشي في المعتقلات، واحتلال المؤسسات الإعلامية، والتهديد، وحجب مواقع إخبارية، والمنع من التغطية، وإصدار لوائح وتعليمات قمعية، ونهب ممتلكات وسائل إعلام، ومصادرة مقتنيات الصحافيين وممتلكاتهم، وإيقاف رواتب إعلاميين، وتوقيفهم عن العمل.

وأصبح الصحافي في اليمن أمام خيارين: إما أن يترك عمله في الصحافة ويبحث عن عمل آخر، وإما أن يعمل مع الميليشيات الحوثية، وإلاّ فإن مصيره السجن أو التشرد أو القتل.

وحسب آخر إحصائية لنقابة الصحافيين اليمنيين، فإن 49 صحافيًا قدموا أرواحهم ثمنًا للحقيقة، منذ بداية الانقلاب والحرب التي أشعلتها الميليشيا الحوثية قبل أكثر من 8 سنوات.

■ مصير الصحافيين تحت حكم الانقلاب هو الخطف والقتل والتشريد والتعذيب الوحشي في المعتقلات

وما تصريحات عبد الملك الحوثي قائد الجماعة في سبتمبر/أيلول 2014 بعد الانقلاب على السلطة، بقتل أي صحافي يثبت ولاؤه للحكومة ويخالف مبادئ الحوثي، إلا تأكيدًا على إدراك الجماعة الانقلابية لجدوى ومصداقية الكلمات التي يكتبها الصحافيون ويرسلونها إلى العالم.

ولذلك، بات فضاء الإعلام في صنعاء خاليًا تمامًا، من أي صوت صحفي معارض لسلطة الأمر الواقع التابعة للحوثي، لاسيما بعدما اضطرت أغلب الصحف سواء اليومية والأسبوعية، إلى وقف إصدارتها، بسبب سياسة الاستهداف والتنكيل الممنهج التي دأبت عليهما جماعة الحوثيين.

الصحفي محمد عبدالله القادري

شهداء الحقيقة

عمدت الميليشيا فور استيلائها على السلطة، في أعقاب سيطرتها على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، إلى اقتحام العديد من مكاتب الصحف ووسائل الإعلام، وقامت بإغلاقها ونهبها والاستيلاء عليها، وفصل الصحافيين العاملين بها، كما استخدمت العديد منهم كدروع بشرية في أماكن ذات استخدامات عسكرية، مما نجم عنه استشهاد عدد منهم.

وبعد عدة أشهر من الانقلاب، تحديدًا في يونيو/حزيران 2015، اختطفت ميليشيا الحوثي عددًا من الصحافيين بعد حملة مداهمات بحق الإعلاميين المناوئين لها، ووجهت لهم ما تسميها تهمة «مساندة العدو والعدوان»، في إشارة للحكومة اليمنية الشرعية وتحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية.

وفي مارس/آذار من عام 2016 قتل الصحافي محمد اليمني، وأصيب عدد من المصورين في جبهة الضباب غرب المدينة، برصاص قناص حوثي أثناء تغطيته المعارك بين الجيش الوطني وميليشيا الحوثي.

وتوفى الصحافي أنور الركن في يونيو/حزيران عام 2018 بعد يومين من إطلاق سرحه، جراء التعذيب في سجون الحوثيين بمحافظة تعز، بعد أن اختطفته جماعة الحوثي

■ إغلاق 9 قنوات فضائية محلية.. ومنع 38 صحيفة من الصدور.. وحجب 86 موقعًا إلكترونيًا

وأخفته لقرابة عام في أحد سجونها بمدينة الصالح شرقي مدينة تعز، قبل أن تطلق سراحه ليتوفى بعد يومين فقط من إطلاق سراحه.

واستهدفت عناصر من ميليشيا الحوثي طاقمًا صحافيًا في منطقة قانية بمحافظة البيضاء اليمنية، في أبريل/نيسان من العام 2018، بصاروخ حراري موجه، أدى إلى مقتل الصحافي عبد الله القادري، مصور قناة بلقيس الفضائية، وإصابة اثنين آخرين كانا ضمن الطاقم الصحفي في السيارة المستهدفة بإصابات بليغة، وهما «ذياب الشاطر»، مراسل قناة «يمن شباب» الفضائية الخاصة، ومصورها وليد الجعوري، في حين نجا عدد آخر من الصحافيين من الحادثة.

وفي شهر مايو/أيار 2019 قتل المصور الصحافي غالب لبحش، برصاص قناص من ميليشيا الحوثي الانقلابية في محافظة الضالع، برصاصة في الرأس وتوفي على الفور، أثناء تغطيته للمواجهات التي تشهدها جبهات الضالع.

وفي ديسمبر/كانون الأول من العام 2020 قتل مراسل قناة بلقيس أديب الجناني في هجوم لميليشيا الحوثي استهدف مطار عدن الدولي، حيث توفي متأثرًا بإصابته بشظية في بطنه، بعد أن وصل إلى مستشفى الجمهورية الحكومي في حالة صحية حرجة.

أما في أبريل/نيسان من العام الماضي 2021، فقد قتل الصحافي هشام البكيري، برصاص ميليشيا الحوثي الانقلابية، بعد تعرضه لرصاصة أطلقها عليه قناص لميليشيا الحوثي في جبهة مقبنة غربي المحافظة، أثناء تغطيته للمعارك الدائرة هناك، وفارق على إثرها الحياة.

ثمن الخذلان

كشف تقرير حقوقي تحت عنوان «ثمن الخذلان»، أصدرته منظمة «صدى» للإعلاميين اليمنيين، عن أسماء تسعة من قيادات الميليشيا الحوثية تورطوا في تعذيب الصحافيين، أحدهم مقرب من زعيم الميليشيا، في معتقلات ميليشيا الحوثيين في صنعاء وذمار، وعن المواقع التي يتواجدون فيها.

وأكد التقرير، تورط علي الحوثي، مشرف

الصحفي محمد عبدالله القادري

الصحفي نبيل حسن القعيطي اغتاله مسلحون في مدينة عدن الجنوبية

الجماعة في الأمن السياسي، وآخر يعمل مشرفًا للحوثيين في الدائرة العاشرة بصنعاء يُكنى «أبو حمزة»، في تعذيب الصحافيين.

وأورد التقرير 25 نوعًا من أساليب التعذيب التي تعرض لها الصحافيون، من أبرزها التعليق على الأيدي والأرجل، والصعق الكهربائي، والتعليق على شكل صليب، والسجن الانفرادي، وتنفيذ حالات إعدام وهمية، والتهديد بسجن عوائلهم، والحبس مع مختلين عقليا، والضرب بالسلاسل.

كما رصد التقرير إغلاق الحوثيين تسع قنوات فضائية محلية ومصادرة محتويات مقراتها، ومنع 38 صحيفة بين يومية وأسبوعية من الصدور، وحجب أكثر من 86 موقعًا إلكترونيًا، ومنع ثماني إذاعات أهلية من البث، إضافة إلى الاستيلاء على القنوات والإذاعات والصحف الحكومية.

وتحدث خمسة صحافيين أفرجت عنهم ميليشيا الحوثي لصحيفة «الجارديان» البريطانية، في أبريل/نيسان 2021، مؤكدين أنهم تعرضوا للتعذيب والتجويع والحبس الانفرادي لسنوات، قبل أن يتم عرض قضيتهم أمام قاضٍ عينه الحوثيون. وأدانت الميليشيا العشرة جميعًا، لكن تم إطلاق سراح ستة منهم في ظل ظروف رقابة صارمة ومُنعوا من مزاولة مهنة الصحافة، بينما حُكم على الأربعة الآخرين بالإعدام. وهم: عبد الخالق عمران، وأكرم

■ «قنص» المصور الصحافي أحمد الشيباني واحدة من سلسلة الجرائم التي ترتكبها ميليشيا الحوثي يوميًا

صالح الوليدي، وحارث صالح حميد، وتوفيق المنصوري.

وجاء في بيان شاركه الصحافيون مع صحيفة «الجارديان» وقتها: «سنحتاج إلى كتابة كتب لوصف (بشكل كامل) ما مررنا به وعانينا في مراكز الاحتجاز هذه، والله وحده يعلم مصاعب ومعاناة عائلاتنا في غيابنا، وما يزال هناك أربعة صحافيين محكوم عليهم بالإعدام داخل هذه السجون المظلمة، ينتظرون القدر للتدخل لإنقاذ حياتهم وإعادتهم إلى أبنائهم».

ويقول تيسير السامعي، الناشط والإعلامي اليمني، «إن الجرائم في حق الصحافيين كثيرة، ويكفي أن الأغلبية العظمى من الصحافيين فقدوا وظائفهم، وهم الآن إما نازحون أو مشردون بالخارج أو في المعتقلات والسجون، ومنهم من يبحث عن عمل يوفر به لقمة العيش له ولعائلته».

ويضيف السامعي أن «جريمة قنص المصور الصحافي أحمد الشيباني تعد واحدة من سلسلة الجرائم التي ترتكبها يوميًا ميليشيا الحوثيين، وربما هذه الجريمة عرفها الناس وشاهدها بالصوت والصورة، لكن هناك جرائم لا نعرفها أهمها القتل المعنوي، عندما يشعر الصحافي -الذي من المفترض أن يكون محميًا بقوة القانون- أنه مطارد وملاحق ولا يستطيع أن يعيش في بيته حتى لا يعتقل أو يقتل».■

■ المصادر:

1- سجل الحوثيين الأسود.. قمع للصحافة وحقوق الإنسان، موقع الجزيرة نت، 19 فبراير/شباط 2016.

2- تقرير حقوقي يرصد جرائم الحوثي تجاه الصحفيين اليمنيين، موقع المصري اليوم، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2021،

3- الصحفيون المختطفون في سجون الحوثيين.. سبع سنوات من التعذيب والتنكيل والانتهاكات، موقع الإصلاح نت، 13 يونيو/حزيران 2022.

الحوثيون يحبطون مساعي المجتمع الدولي في تحقيق السلام

حسين الصادر*

■ تسيطر حالة من الإحباط لكل المراقبين للوضع في اليمن وتتلاشى الآمال في تحسين المناخات اللازمة للبدء في عملية سلام جادة في اليمن.

وإلى الآن لم تنجح جهود المجتمع الدولي ممثلًا بالأمم المتحدة والدول الراعية منذ بداية أبريل/ نيسان الماضي عبر فرض الهدنة والتي تم تجديدها لثلاث مرات ولمدة شهرين في كل مرة في خلق المناخ المأمول للمضي نحو السلام.

وإذا كان الطرف الحكومي قد أبدى مرونة مقبولة والتزم بما عليه تقريبًا، يقابله تعنت من قبل الحوثيين.

ويلاحظ المراقب أن تعامل الحوثيين مع الهدن المتكررة بعدم الجدية، ولم يوفوا بالتزاماتهم مثل رفع الحصار عن المدن أو دفع المرتبات بل تنصلوا كليًا من قضية المرتبات.

وفي المستوى الميداني يقوموا بخرق الهدنة بشكل يومي منذ إعلان أول هدنة وحتى اللحظة.

بل إن الحوثيين يبالغون في التعنت عبر عدة رسائل لأنصارهم وداعميهم عبر العروض العسكرية التي يقيمونها في المدن التي يسيطرون عليها ويتزامن ذلك مع حشد مكثف لمعداتهم في مختلف الجبهات.

ويمكن لأي قارىء بسيط لتصرفات الحوثيين أن يستنتج أن الحوثيين يدقون طبول الحرب بغض النظر عن حديث الآخرين عن السلام.

يتعامل المجتمع الدولي ببرود مع تشدد الحوثيين وكأن هدفه هو الآخر الوقوف عند تهدئة مؤقتة.

لقد منحت الهدنة الحوثيين فرصًا أكبر للتحرك الدبلوماسي وعلى المستوى العسكري سمحت بإعادة ترتيب أوضاعه العسكرية، بعد أن مني بهزيمة عسكرية ساحقة على يد قوات العمالقة الحكومية في شمال شبوه وجنوب مأرب في بداية العام الحالي وقبيل الهدنة.

وإذا كان الحوثي لم يستغل التهدئة للمشاركة الفاعلة في تحسين مناخ ملائم للسلام، فمن المؤكد أنه استغل هذه المساحة الزمنية لترتيب أوضاعه العسكرية.

ويركز الحوثي إذا ما عادت الحرب على تدعيم خيارات استراتيجية وتثبيتها كأمر واقع، ومن هذه الخيارات خيار «جيوبلتكسي» يتعلق بزيادة مساحة سيطرته على جنوب البحر الأحمر وتهديد الملاحة العالمية، والخيار الآخر تطوير الصواريخ والمسيرات كقوة ردع فعالة.

وتقف طهران خلف هذه الاستراتيجية العسكرية للحوثيين وتقوم بتدعيمها بكل السبل الممكنة، وتهدف استراتيجية طهران من هذه الاستراتيجية إلى استمرار شبح الحوثي في جنوب غرب الجزيرة العربية في أكثر النقاط حساسية للأمن الإقليمي والعالمي، كورقة استراتيجية تهدد بها التجارة العالمية في وقت يشهد العالم أزمات طاقة غير مسبوقة منذ عقود.■

■ الحوثيون يبالغون في التعنت عبر عدة رسائل لأنصارهم وداعميهم عبر العروض العسكرية التي يقيمونها في المدن التي يسيطرون عليها

---

* نائب رئيس مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية.

الحادث الذي تحوّل إلى انتفاضة شاملة

مصرع مهسا أميني يُشعل غضب الإيرانيين

■ أشعل حادث مصرع الفتاة الكردية مهسا أميني، داخل أحد أقسام الشرطة، بعد تعرضها للاعتقال من قبل عناصر «شرطة الإرشاد» في طهران، احتجاجات هي الأعنف من نوعها في إيران، في مشهد شعبي تخطى الاحتجاج على الحادث، وتحول إلى انتفاضة شاملة ضد تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد.

وأتى هذا الحادث المأساوي، بعد أسابيع على توقيع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، في 16 أغسطس/آب 2022، مرسومًا فرض إجراءات متشددة في لباس النساء، ونص على فرض عقوبات أقسى على كل من يخرق القانون، سواء علنًا في الشوارع أو عبر الإنترنت.

وأدت الاحتجاجات على الحادث إلى مقتل 5 أشخاص وإصابة العشرات، فضلًا عن

■ سقوط 5 قتلى وإصابة العشرات واعتقال المئات بعد امتداد الاحتجاجات إلى 20 مدينة إيرانية

اعتقال المئات من المتظاهرين الغاضبين، إثر صدامات دموية مع أجهزة الأمن التي واجهت المحتجين بعنف لا مثيل له.

يسقط «ديكتاتور إيران»

أُوقفت أميني في 13 سبتمبر/أيلول أثناء وجودها في محطة المترو، بالعاصمة طهران، خلال زيارة عائلية، بحجة ارتداء «ملابس غير محتشمة»، على أيدي عناصر من «شرطة الإرشاد» التي تراقب التزام النساء بالقيود المشددة على اللباس، ومنها إلزامية تغطية الشعر. وتم اقتيادها إلى أحد أقسام الشرطة، حيث شوهدت لآخر مرة وهي تسقط على أحد المقاعد، في فيديو تم تداوله بعد الحادث مباشرة.

وقالت الشرطة إنها عانت من «قصور

مفاجئ في القلب» أثناء انتظارها مع نساء أخريات في المركز حتى يتم «تثقيفها» بخصوص قواعد الحجاب»، ونفت الشرطة تعرّضها للضرب على رأسها، ما أدى إلى إصابتها بنزيف داخلي، حيث خرجت الدماء من أذنيها، وفق ما ذكرت أسرتها لوسائل الإعلام فيما بعد.

وانطلقت الاحتجاجات على مصرع أميني، من مدينة «سقز» في إقليم كردستان، مسقط رأس الفتاة، حيث ظهر المحتجون في مقاطع مصورة نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وهم يرددون هتافات مناوئة للنظام، بعد أن جاءوا من المدن المجاورة وتجمعوا خلال تشييع جثمان الضحية، التي لفظت أنفاسها الأخيرة في مستشفى في العاصمة طهران.

وامتدت الاحتجاجات بعد ذلك، إلى «سنندج» عاصمة الإقليم، حيث أظهرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي حشودًا تهتف «سقز ليست وحدها، سنندج تدعمها». وشوهد المتظاهرون وهم يواجهون شرطة مكافحة الشغب وسط دوي إطلاق النار.

وتضامنا مع أهالي مدينة «سقز» أيضًا، نظم الآلاف في عدة مدن مجاورة تجمعات

■ نساء يخلعن الحجاب في طهران.. والمتظاهرون الغاضبون يهتفون ضد المرشد «الموت لديكتاتور إيران»

في الشوارع ورفعوا شعارات مناهضة للنظام الإيراني، وأسفرت الاحتجاجات عن إصابة 40 شخصًا، واعتقال 13 شخصًا.

وذكرت تقارير إعلامية أن صحة عدد من المصابين في احتجاجات مدينة سقز، غرب إيران، تدهورت بسبب استهدافهم في الرأس والقلب برصاص الصيد بشكل مباشر، وتم نقلهم إلى مدينة تبريز شمال غرب البلاد لتلقي العلاج.

كما أفادت التقارير الواردة بأن القوات الأمنية الإيرانية اعتقلت أيضًا 15 شخصًا من النشطاء المدنيين اعتزموا تنظيم تجمع احتجاجي أمام البرلمان الإيراني في طهران للتنديد بالحادث المأساوي.

وذكرت الشرطة أن أميني أُصيبت بوعكة صحية، بينما كانت تنتظر مع أخريات في «مركز شرطة الأخلاق» الذي نُقلت إليه، لكن والدها قال إن ابنته لم تكن تعاني من مشكلات صحية، وإن الكدمات كانت ظاهرة على قدمها، محملًا الشرطة مسؤولية وفاتها.

وأظهرت صور الأشعة المقطعية لجثمان الضحية، التي حصلت عليها مجموعة قراصنة، كسرًا بالجمجمة في الجانب الأيمن من رأسها، بسبب مضاعفات ناجمة عن ضربة مباشرة للرأس. كما أظهرت هذه الصور وجود إفرازات ودم في رئتيها. وبحسب الأطباء، فإن تراكم السوائل في رئتيها ناتج عن دخولها في غيبوبة بعد ضربة قوية على رأسها.

وأشعلت هذه الصور غضب الرأي العام، حيث جاءت الاحتجاجات الجديدة في إيران،

بعدما شهدت البلاد عدة احتجاجات خلال السنوات الأخيرة على وقع الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يواجهها المواطن الإيراني منذ 2018 على خلفية العقوبات الأمريكية المشددة بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

كما جاءت الاحتجاجات على وفاة «مهسا» أميني، والتي توسعت رقعتها إلى 20 مدينة إيرانية، ضمن سياق موضوع الحجاب في إيران، والذي عاد إلى الواجهة خلال الشهور الأخيرة بعد عودة دوريات شرطة الآداب إلى الشوارع، وإصدار تعليمات حكومية إلى مؤسسات الدولة بالالتزام بقانون الحجاب وتطبيقه في المؤسسات الرسمية.

وفي طهران، أظهرت مقاطع الفيديو المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، متظاهرات يخلعن حجابهن، وهن يصحن «الموت للديكتاتور» وهو شعار يشير للمرشد الأعلى، بينما ردد آخرون شعار «الحرية، والعدالة»، و«لا للحجاب الإجباري».

كما احتج عدد من طلاب جامعة طهران، ورفعوا لافتات كتب عليها: «لا نريد أن نموت»، و«مهسا لن تموتي. اسمك سيصبح رمزًا»، و«المرأة، والحياة، والحرية».

وتحولت الاحتجاجات بعد ذلك على الحادث إلى انتفاضة شاملة، إذ اندلعت المظاهرات في المدن الإيرانية المختلفة، احتجاجًا على مصرع «مهسا»، ونظم الطلاب تجمعات احتجاجية في عدة جامعات مختلفة، ورددوا هتافات ضد النظام، من بينها «يسقط «ديكتاتور إيران»، وركل عدد من الطلاب صورة المرشد الإيراني علي خامنئي.

الأمم المتحدة تتدخل

على خلفية توسع الاحتجاجات الشعبية، حثت الأمم المتحدة القادة الإيرانيين على السماح بخروج المظاهرات السلمية، وفتح تحقيق محايد في وفاة أميني، معربة عن قلقها إزاء رد السلطات الإيرانية على الاحتجاجات الغاضبة.

وقالت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ندى الناشف، إن «هناك تقارير أفادت بأن أميني تعرضت للضرب على الرأس بهراوة من ضباط شرطة الإرشاد، وإن رأسها ارتطمت بإحدى السيارات التابعة لهم».

وعلى إثر التعليق الأممي، أعلن رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، عن

تشكيل لجنة تقصي حقائق لبيان ملابسات الحادث، فيما حذّرت صحيفة «إيران» الحكومية من تحول القضية إلى توتر داخلي.

فيما قال وزير الاتصالات الإيراني، عيسى زارع بور، إن الوصول إلى الإنترنت في إيران قد يتعطل لأسباب أمنية، وذلك وسط الاحتجاجات التي شهدتها البلاد. ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية شبه الرسمية عن الوزير قوله: «بسبب القضايا الأمنية والمناقشات الجارية حاليًا في إيران، قد يقرر الجهاز الأمني فرض قيود على الإنترنت ويطبقها».

وبينما ذكرت منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، أن السلطات قيّدت الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول في مدينة «سقز» والمناطق المجاورة لها، أفاد مرصد نتبلوكس لمراقبة انقطاعات الإنترنت بوقوع «انقطاع كبير للإنترنت» في طهران.

من جهة ثانية، نشرت 8 أحزاب سياسية معارضة للنظام الإيراني في الخارج، بيانًا مشتركًا وصفت فيه مقتل مهسا أميني بأنه «بداية لنهاية النظام الإيراني»، وأعلنت عن دعمها للاحتجاجات داخل البلاد.■

■ المصادر:

1- إيران.. اندلاع احتجاجات خلال جنازة شابة توفيت أثناء احتجازها، موقع سكاي نيوز عربية، 18 سبتمبر/أيلول 2022.

2- مهسا أميني: إيرانيات يشعلن النار في أغطية رؤوسهن أثناء الاحتجاجات ضد فرض الحجاب، موقع بي بي سي عربي، 20 سبتمبر/أيلول 2022.

3- شرطة طهران تنفي قتلها الشابة أميني.. وصور الأشعة تظهر مفاجأة، موقع العربية، 19 سبتمبر/أيلول 2022.

في كتاب جديد مدعوم بالوقائع والأدلة

محمد الولص بحيبح يكشف عن «جرائم إيران» في اليمن

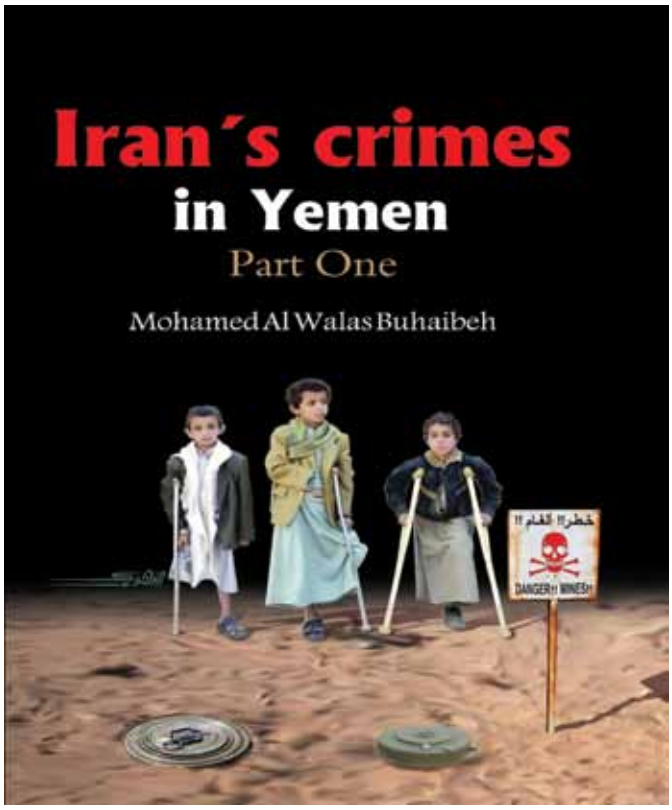

■ صدر مؤخرًا كتاب «جرائم إيران في اليمن»، للباحث محمد الولص بحيبح، رئيس مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية باللغتين العربية والإنجليزية. يكشف الكتاب عن طبيعة وحجم الدور التخريبي والتدميري الذي تلعبه إيران في اليمن، والجرائم التي ارتكبها نظام الملالي في حق اليمن المنكوب، من خلال دعم إيران الخفي منذ البداية في إنشاء الجماعة الحوثي الطائفية العنصرية، وذلك من مطلع ثمانينيات القرن الماضي، حتى هذه اللحظة.

ويقول المؤلف، في مقدمة الكتاب، إن جماعة «الحوثي» ارتكبت جرائم مروعة ضد اليمن وأهله، برعاية إيرانية، حيث تتلقى هذه الميليشيات الأوامر من «الحرس الثوري»، لتنفيذ المزيد من جرائم النهب والقتل والاعتداءات الغاشمة على جموع اليمنيين، وارتكاب الممارسات الخارجة عن القوانين والأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية، بغية المضي في تنفيذ أجندة إيران التوسعية المشبوهة.

ووفق الكتاب، ترتكب جماعة «الحوثي» جرائم دخيلة على الشعب اليمني من تدمير المساجد والبيوت وقتل الناس، ونهب الأموال العامة والخاصة، وهي سلوكيات لم يعرفها اليمنيون في حروبهم الداخلية أبدًا، وهذه السلوكيات الدخيلة جاءت نتيجة تربية فكرية وسياسية مرتبطة بالمشروع الصفوي الايراني في المنطقة.

ولا تقتصر جرائم إيران على الداخل اليمني فحسب، كما يؤكد الباحث، حيث تستخدم طهران الذراع «الحوثية» من أجل تهديد خصومها في المنطقة، لا سيّما المملكة العربية السعودية، فضلا عن تهديد الأمن الإقليمي برمته، بالنظر للإرهاب الخبيث الذي تمارسه الميليشيات «الحوثية»، وهو إرهاب مصبوغ بصبغة إيرانية.

ويشير المؤلف إلى أن الدور الإيراني في اليمن يمثل أحد حلقات النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة العربية، واليمن هو مثال بارز على هذا التوجه، إذ يتمثل التدخل الإيراني في دعم الميليشيات «الحوثية» التي تتبنى أفكارًا إرهابية تعد استنساخًا كاملًا للسياسة الإيرانية، ويندرج الدعم الإيراني بالخبراء والسلاح لها تحت إطار السعي لتحقيق المصالح الإيرانية في المنطقة العربية.

ويوضح بحيبح، أن جماعة الحوثي الانقلابية أخطر أذرع إيران في المنطقة، نظرًا لتواجدها في خاصرة الخليج العربي والذي يمثل الخليج العربي الهدف الأبرز لطهران واطماعها التوسعية، وتمثل ميليشيا الحوثية تهديدًا حقيقيًا للأمن الدولي، لتواجدها بالقرب من باب المندب، أهم الممرات المائية الاستراتيجية، الذي يمر عبره أكثر من 4 مليون برميل من النفط يوميًا لإمداد العالم بالطاقة، التي لا غنى عنها لأي دولة من دول العالم الآن.■

إنجازات مشهودة تغطي 9 عقود من الزمن

اليوم الوطني السعودي.. أصالة الماضي وطموح المستقبل

■ في الثالث والعشرين من سبتمبر، كل عام، تحتفل المملكة العربية السعودية بيوم البلاد الوطني، تخليدًا لذكرى توحيد المملكة وتأسيسها، على يد الملك الراحل عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود.

وتحيي المملكة اليوم الوطني الـ 92، احتفالًا باليوم الذي تم فيه تسمية البلاد بالمملكة العربية السعودية، وهو يوم بدأ الاحتفال به لأول مرة عام 1932، ومنذ عام 2007 جرى إعلانه عطلة رسمية في البلاد.

ويستذكر السعوديون، مع حلول «اليوم الوطني» الـ 92 مؤخرًا، ملامح مهمة من تاريخ بلادهم، مستعرضين شريطًا طويلًا من الإنجازات الوطنية يغطي أكثر من 9 عقود.

■ شعار «هي لنا دار» يعكس أصالة الهوية السعودية.. والطموح المتمثل في «رؤية المملكة 2030»

الاحتفالات الكبرى باليوم الوطني السعودي هذا العام، تأتي في ظل ما يتحقق اليوم على أرض الواقع، في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، من تنمية شاملة وتحديث لا سابقة له في تاريخ المملكة، حيث نجحت السعودية كما يؤكد المراقبون في تسجيل حضور لافت للبلاد عالميًا، بتحويلها إلى رقم صعب في المعادلة الدولية، وبناء دولة المستقبل، ورسم سياستها، في توازن دقيق ما بين احتياجات الداخل ومتطلبات الخارج.

أول احتفال باليوم الوطني

أُقيم أول احتفال باليوم الوطني للسعودية في عهد الملك عبد العزيز، في «قصر أبو حجارة»

بمحافظة الطائف غربي البلاد، وجاء ذلك الاحتفال الوطني في عام 1932، بمناسبة الإعلان الملكي الشهير الذي تلاه نائب الملك في الحجاز الأمير -آنذاك- فيصل بن عبد العزيز، معلنًا عن تحويل اسم «مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها» إلى اسم «المملكة العربية السعودية».

ويتميز اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، منذ بدء الاحتفال به سنويًا حتى الآن، بأنه أكبر حدث تحتفل به الدولة بأكملها في جميع المدن والشوارع والأسواق فرحة شاملة لكل مواطن سعودي بتجديد الانتماء والشعور الوطني.

ويأتي شعار اليوم الوطني السعودي للعام الحالي، تحت شعار «هي لنا دار»، ليعكس الهوية السعودية والانتماء لهذا البلد العريق، إضافة إلى الطموح المتمثل في رؤية المملكة 2030.

ويتصدّر شعار اليوم الوطني السعودي الـ 92 علم المملكة بلونه الأخضر المميز، وشعار اليوم الوطني «هي لنا دار» بالإضافة إلى عبارة «فداك روحي يا وطني»، لتعكس الاعتزاز بالانتماء.

كما حمل شعار اليوم الوطني السعودي، دلالات ورسومات تشير للمشاريع الجاري تنفيذها، في إطار نهضة شاملة تشهدها السعودية في إطار رؤية المملكة 2030.

■ المراقبون: السعودية نجحت في تسجيل حضور لافت عالميًا بتحوّلها إلى «رقم صعب» في المعادلة الدولية

وتستعد مناطق السعودية للاحتفال بمناسبة اليوم الوطني الـ 92، إذ أعلنت الهيئة العامة للترفيه، عن إطلاق برنامج فعاليات وأنشطة اليوم الوطني تحت شعار «هي لنا دار»، وهو الأضخم في تاريخ الاحتفالات الوطنية، وتستمر فعالياته على مدى 9 أيام في مختلف مناطق المملكة في الفترة من 18 إلى 26 سبتمبر/أيلول الجاري.

وفي إطار الاحتفالات باليوم الوطني السعودي، تعيش المملكة أجواء فرحة غامرة، وأياما مبهجة، على وقع العروض العسكرية والألعاب النارية والفعاليات المتنوعة، حيث تتخلل الاحتفالات عروض ملونة في السماء للقوات الجوية الملكية السعودية، وحلقا الطائرات مخلفة وراءها أعمدة من الدخان الملون فوق المدن والشواطئ الكبرى في البلاد.

وتحظى عروض اليوم الوطني بشعبية كبيرة في السعودية، حيث يحتشد الناس بأعداد كبيرة لإلقاء نظرة على العرض، فيما تقام الاحتفالات مثل العروض الخفيفة والمعارض الثقافية، خاصة في العاصمة الرياض التي تزينت بالألعاب النارية وعروض الليزر والضوء، لتستكمل عروض الألعاب النارية ليلًا، والتي تستقطب اهتمام

جميع الفئات، وخصوصًا الأطفال.

وتنطلق المهرجانات الترفيهية من الحدائق والمتنزهات العامة في مختلف مناطق المملكة؛ لتضم عشرات الفعاليات والعروض الترفيهية والأنشطة التفاعلية والتراثية والأعمال الحرفية، إضافة إلى العروض الفلكلورية والألعاب الحركية، كما تضم منصات تفاعلية مجهزة بأحدث تقنيات الإضاءة والصوت للاحتفاء بتراث المملكة من خلال العروض الأدائية المستوحاة من التراث الشعبي لكل منطقة.

وتنطلق الألعاب النارية في وقت واحد في 18 مدينة؛ لتضيء سماء المملكة باللونين الأخضر والأبيض، حيث ترسم العروض لوحة فنية معبرة عن الهوية الوطنية؛ وعلى ارتفاع يصل إلى 300 متر، ليتمكن جميع المواطنين من مشاهدة العروض النارية ومشاركة أوقات الفرح والابتهاج بذكرى اليوم الوطني.

الوطن.. الدار

أطلقت الهيئة العامة للترفيه السعودية، في 13 أغسطس/آب الماضي، هوية اليوم الوطني السعودي 92. وجاء تصميم الهوية ليتناسب مع مشروعات رؤية المملكة 2030، وخرجت في

■ هيئة الترفيه: جملة «هي لنا دار» تحمل دلالات صادقة وعميقة تلامس وجدان المواطن السعودي

شعارين مدمجين، الأول لفظي والآخر فني؛ إذ يعبران عن قيمتين أساسيتين في الشخصية السعودية إحداهما طموح أبناء المملكة، والأخرى انتماءهم ووحدتهم.

وقالت هيئة الترفيه، إن جملة «هي لنا دار» تحمل دلالات صادقة وعميقة، كما أنها تلامس وجدان المواطن السعودي، الذي اعتاد وصف وطنه بـ «الدار»، وقد ظهر ذلك في الكثير من الأغاني والقصائد الشعبية التي تمثل جزءًا من تراث المملكة وحاضرها ومستقبلها.

وذكرت «الترفيه» أن الشعار يمثل خريطة المملكة، وكُتبت عبارة «هي لنا دار» بخط الثلث المرسوم على العلم السعودي، وجرى دعم التصميم بمجموعة من الألوان العاكسة لعدد من المعاني المرتبطة بالمملكة؛ كالنمو والأمان والطموح والعزيمة والحكمة والولاء.

وتعكس هذه الهوية البصرية والفنية، دور اليوم الوطني في غرس القيم الحضارية السعودية في نفوس الأجيال، والاحتفاء بمشاريع الرؤية الحكيمة، فضلًا عن الانتماء لكيان عظيم بشغفه وإصراره على جعل المستحيل واقعًا ملموسًا في أرض المملكة.

ولم تُغفل الهوية التعبير عن الدور العظيم الذي يقوم به اليوم الوطني، في عملية غرس الهوية الحضارية للمملكة بداخل نفوس الأجيال، بالإضافة إلى دورها في مساعدة المواطنين على الاحتفال بمشاريع الرؤية الحديثة للقيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان، عبر رمزيات وتطبيقات ومطبوعات متناغمة تُعلي من روح الانتماء والوطنية والولاء وتعكس النقلة الحضارية والتنموية الشاملة التي تشهدها المملكة في كل المجالات بفضل عقول وسواعد أبنائها وبناتها والذين يمثلون الثروة الحقيقية المشرفة التي لا تنضب.

ويقول الكاتب إبراهيم باداود، إن «اليوم الوطني مناسبة عزيزة تتكرر كل عام، لتذكر بما فعل الملك المؤسس – رحمه الله - ومن بعده من أبناء بررة ومن كان معهم من أبطال أوفياء لتوحيد هذا الكيان تحت راية واحدة والمضي به في طريق النمو والتطور والبناء، ولكنها في الوقت نفسه ذكرى تعمل على تحفيز جيل الحاضر والمستقبل للمحافظة على تلك المكتسبات والثروات والإمكانات لمتابعة تلك النهضة العملاقة والتي عرفها الوطن ويعيشها في العديد من المجالات حتى غدت المملكة وفي زمن قياسي في مصاف الدول المتقدمة».

ويؤكد المراقبون أن اليوم الوطني السعودي ليس يومًا وطنيًا للمملكة فحسب، بل هو يوم وطني لكل محب للعزة والمجد والأمن والاستقرار، وأن السعودية هي السند القوي والعضد المتين لأشقائها، والبلد التي يستظل الجميع بمواقفها الشجاعة في نصرة قضايا الحق والعدل، والتي رسخت دعائم الأمن والاستقرار ووحدت الصفوف في مواجهة كافة التحديات التي تمر بها الأمتين العربية والإسلامية.■

ضمن مخطط منع تسنن إيران

ميليشيات خامنئي تغتال دعاة أهل السنة

قبل 5 قرون قام إسماعيل الصفوي ودولته الصفوية بإبادة مئات الآلاف من السنة وإجبار الملايين على التشيع عنوة

محمود رأفت

تعمل ماكينة نظام ملالي قم وطهران الدعائية على الترويج للنظام في العالم الإسلامي السني بوصفه نظامًا يحافظ على حقوق أهل السنة في إيران، رغم أن وجه النظام الحقيقي ظهر جليًا عبر جرائمه في سوريا والعراق واليمن ومنطقة الخليج العربي والتي لن يستطيع غسلها بماء الأرض، فقد سجلت الجرائم على حوائط مأرب وتعز وصنعاء وحلب والغوطة وحمص والأنبار وديالى والموصل وحزام بغداد وعرسال وصيدا وطرابلس الشام.

كانت إيران دولة سنية، ولكن قبل 5 قرون قام إسماعيل الصفوي ودولته الصفوية بإبادة مئات الآلاف من السنة، وإجبار الملايين على التشيع عنوة، ليس في إيران بحدودها الحالية فقط وإنما حتى في هرات بأفغانستان وفي مناطق شاسعة من أذربيجان الجنوبية والشمالية.

ومع هذا فإن ثلث السكان في إيران هم من السنة، وهذا ما يؤكده زعماء السنة في إيران، ومن السهل التأكد من ذلك عبر النظر إلى خارطة إيران، وخصوصًا أطرافها في بلوشستان وكردستان وتركمان صحراء وجلستان (ذات أغلبية تركمانية) وأجزاء كبيرة من إقليمي الساحلي وبوشهر تسكنها أغلبية سنية، بل يكفي أن نعلم أن الفرس في إيران نصفهم من السنة.

وأمام حالات التسنن الواسعة في إيران وحنين الأحفاد في العودة لدين الأجداد، عمل جهاز إطلاعات واستخبارات الحرس الثوري الإيراني على اغتيال كل داعية سني مؤثر سواء في إيران أو من الناطقين بالفارسية في أفغانستان.

وقد وثقت المقاطع المرئية لحظة اغتيال الحرس الثوري الإيراني لشيخين من

الناشط السني سعدي خالدي

الشيخ جول محمد أخوند

علماء أهل السنة وهما «جول محمد أخوند»، و«بيجمان عبدالرحمن خوجة» من مشايخ غلستان شمال إيران، وكانا من التركمان السنة.
https:// twitter.com/muslim2day/status/1520933589227122694

وفي 2 سبتمبر/أيلول الجاري، استشهد الشيخ الداعية المحدث مجيب الرحمن أنصاري وذلك بانفجارين متتالين في مسجد كازركاه في مدينة هرات بأفغانستان بعد صلاة الجمعة، وكان قد درس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكانت له جهود كبيرة في تسنن الآلاف داخل إيران وبين الأقلية الشيعية في أفغانستان.

أما في يناير/كانون الثاني 2022، اغتالت ميليشيات خامنئي الناشط السني سعدي خالدي في العاصمة الأفغانية كابل، لمناصرته قضايا أهل السنة في إيران وخصوصًا الأكراد وإثر ذلك تعرض للسجن والتعذيب والمضايقات، لذا اضطر للهجرة لاجئًا إلى أفغانستان قبل أكثر من عقدين.

وفي فبراير/شباط 2021، اغتيل الداعية والمفكر السني الأستاذ مبشر مسلمیار في العاصمة الأفغانية كابل إثر تفجير سيارته، وحينها علق المفكر الإيراني سعيد دورستي قائلًا إن: «اغتيال مشايخ الصحوة في أفغانستان أمر ممنهج من جهات مختلفة لا نستطيع تحديدها بالضبط، لكن الناظر في الأمر سيرى الذراع الاستخباراتي الإيراني الأمريكي».

وفي ديسمبر/كانون الأول 2021 استشهد الشيخ بسم الله شاكر أحد أبرز علماء مدينة كابل وخريج جامعة أم القرى في مكة المكرمة إثر حادثة اغتيال، فيما فشلت محاولة اغتيال الشيخ عبدالسلام عابد أحد أشهر علماء وخطباء كابل وأفغانستان ككل، وكلا الشيخين من الفرس السنة ومن المؤثرين في الساحة الأفغانية ولا نستبعد ضلوع ميليشيات فاطميون الأفغانية الإرهابية الموالية لإيران خلف الهجوم.

أما في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، اغتيل الناشط السني حامد واحدي في مدينة زاهدان، وقبل اغتياله بأيام قليلة استدعته الاستخبارات الإيرانية للتحقيق معه حول نشاطه الديني، وهددته بأنه يجب أن يوقف جميع أنشطته الدينية ولكنه لم يستجب لهذا الطلب وبعد أيام اكتشفت عائلته وجود جثمانه

الشيخ الداعية المحدث مجيب الرحمن أنصاري

■ في هذا الشهر استشهد الشيخ مجيب الرحمن أنصاري وذلك بانفجارين متتالين في مسجد كازركاه في مدينة هرات بأفغانستان

الداعية والمفكر السني الأستاذ مبشر مسلمیار

الشيخ عبدالسلام عابد

مشنوقًا في بيته.

وفي مايو/أيار 2019، استشهد الداعية الشيخ إبراهيم صفي زاده أحد قادة سنة إيران في المهجر، إثر اغتياله بدار هجرته مدينة هرات الأفغانية على يد استخبارات الحرس الثوري الإيراني، وكان من دعاة أهل السنة الفرس من منطقة خراسان الإيرانية.

أما في يوليو/تموز 2015، فقد اغتالت استخبارات إيران الدكتور الشيخ عبدالشكور كرد من دعاة ومتخصصين السنة فى بلوشستان إيران مدينة خاش، وكان طبيبًا للأسنان وعالمًا ومدرسًا فى المدارس الإسلامية.

وفي يناير/كانون الثاني 2018، اغتال نظام خامنئي الشيخ مولوي محمد أنور براهوي وهو من أئمة أهل السنة، في زاهدان عاصمة محافظة بلوشستان السنية في إيران، وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، حاول نظام الملالي اغتيال الشيخ محيي الدين بلوشستاني من قبل الاستخبارات الإيرانية في المهجر.

وهذا الحصر لم يشمل كل جرائم الحرس الثوري الإيراني ضد علماء ودعاة أهل السنة وإنما شمل فقط من يحملون الجنسية الإيرانية، ومع هذا فجرائم نظام الملالي لا يمكن حصرها فقد استهدف المئات من الدعاة وطلبة العلم بالسجن والإعدامات والنفي والإقامة الجبرية ما يصعب توثيقه في مجلدات.

ومع هذا فالمذهب السني ينتشر انتشار النار في الهشيم، نتيجة للوعي الجماهيري وشبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت والفضائيات السنية الإيرانية أو الناطقة بالفارسية كوصال حق ووصال جيهاني وكلمة.■

رؤية استراتيجية

لإنشاء قاعدة عسكرية مشتركة للدول المُطلة على البحر الأحمر

محمد الولص بحيبح*

■ كان البحر الأحمر بحيرة شبه مغلقة، حتى تم شق قناة السويس في عام 1859م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح البحر الأحمر واحدا من أهم الممرات المائية البحرية على مستوى العالم، إذ يربط بين قارات ثلاث هي أفريقيا وآسيا وأوروبا. وازدادت أهمية البحر الأحمر في العهد الاستعماري الأوروبي، ومثّل شريانا تجاريا مهما بين الشرق والغرب.

وكان للتاج البريطاني الهيمنة الأكبر على البحر الأحمر، من خلال تواجدها في مصر والسودان، إضافة إلى عدن التي احتلتها انجلترا في العام 1839، لفرض الهيمنة البريطانية على

مضيق باب المندب وخليج عدن.

ومع اكتشاف النفط في العقود الأولى من القرن العشرين في السعودية ودول الخليج والعراق، تضاعفت أهمية البحر الأحمر، وشكلّ خليج عدن وباب المندب وقناة السويس ومضيق هرمز، ما يسمى بـ «الخط الذهبي» نتيجة مرور الطاقة واحتياج الأسواق لها.

ظلت الهيمنة البريطانية هي المظلة الأمنية لهذا الخط التجاري البحري، حتى قيام ثورة يوليو في مصر عام 1952م، وما تبعها من أحداث مثل تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر، فبدأ نفوذ الامبراطورية البريطانية «التي لا تغيب عنها الشمس»، في الزوال.

أنظمة أمن معقدة

خضع البحر الأحمر منذ أواخر الخمسينات لأنظمة أمن معقدة بين قطبي الحرب الباردة، واشنطن وموسكو، حيث حصل الروس على بعض النفوذ البحري بالاتفاق مع اليمن الجنوبي الذي نال الاستقلال في العام 1967م.

ويمثل أمن البحر الأحمر أحد محددات الأمن القومي، لكل من السعودية واليمن ومصر والأردن والسودان وإرتيريا وجيبوتي والصومال.

وعلى الرغم من ذلك، يغيب التنسيق، أو بمعنى أدق الرؤية الشاملة الدائمة بين الدول المطلة على البحر الأحمر. وربما اعتمدت بعض هذه الدول على اتفاقيات مع الدول الكبرى، فدولة واحدة صغيرة مثل جيبوتي سمحت بنشر قواعد عسكرية أمريكية وفرنسية وصينية ويابانية وإسبانية. وهناك طموحات مطروحة لدول أخرى لانشاء قواعد عسكرية في جيبوتي مثل روسيا والسعودية.

ومن الواضح ان التنسيق غير غائب بمستويات مختلفه، وقد ظل البحر الأحمر آمنا على الرغم من التهديدات والمخاطر.

وفي العقدين الماضيين برزت مخاطر جديدة مع ظهور الجماعات الارهابية والأنهيارات السياسية وظهور الجماعات المسلحة بديلاً عن الدولة.

لقد أصبح العمل المشترك والتحالفات الأقليمية والدولية ظاهرة بارزة في العلاقات الدولية، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وسمعنا جميعا ما أعلنه الرئيس الروسي بوتين في 31 يوليو الماضي عما اسماه «العقيدة العسكرية الجديدة للبحرية الروسية»، وذكر فيها الرؤية الجديدة عسكريا للقوات البحرية الروسية ضمن الصراع العالمي الجديد على المحيطات والممرات الدولية وتابعنا ذلك الاعلان المهم من الرئيس بوتين ووفق ما نقلت تقارير روسية بان روسيا لديها خطط عسكرية بحرية لوجود نقاط ضمان لوجستية- فنية في البحر الأحمر وهذا موضوع

■ منذ شق قناة السويس عام 1859.. أصبح البحر الأحمر واحدًا من أهم الممرات المائية البحرية على مستوى العالم

جديد وغير عادي في الصراع العسكري الدولي على الممرات الدولية فضلاً عن التأكيد على إمكانية استخدام القوة العسكرية في المحيطات، كما نصت على تطوير مرافق الإنتاج لبناء سفن حاملة للطائرات حديثة للقوات البحرية.

ووفقا لما ورد في تناولنا اعلاه فا قمة مدينة جدة المرتقبة تمثل اهمية كبيرة هذه القمة الخاصة بمدينة جدة التي دعاء لها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لعقد قمة عربية أفريقية مشتركة لقادة الدول المطلة على البحر الأحمر والمحدد انعقادها غدا الخميس 2022/9/8 فانها وبلاشك جات في الوقت المناسب وتمثل استراتيجية جديدة للتعاون في درء المخاطر عن هذه المنطقة الحساسة وفق المتغييرات الدولية والصراعات الكبرى التي بدات تعصف بالعالم من نواحي عديدة خصوصا من بعد الحرب الروسية الاوكرانية والصراع الصيني

الأمريكي الذي ظهر تحت مبرر تايوان.

ان تحديد الهدف من اي عمل جمعي على مستوى منطقة جغرافية مثل دول حوض البحر الأحمر يمثل درجة كبيرة من الأهمية.

لقد مثل سقوط الدولة في اليمن على يد مليشيات طائفية مدعومة ايرانياً خطر جسيم على المنطقة ودول حوض البحر الاحمر بشكل عام.

ولتلافي هذا الخطر تحركت معظم الدول المشاطئة مثل مصر والسودان والاردن الى الانضمام لتحالف عسكري بقيادة السعودية لدعم الشرعية اليمنية وكذلك حماية الممر الدولي للبحر الاحمر تحت مشروع عاصفة الحزم.

ان العمل العسكري العربي المشترك الذي بداء فجر 26/مارس /2015 الذي حمل اسم «عاصفة الحزم» تمكن من احتواء الموقف بنسبة كبيرة، وأمّن الشواطي الجنوبية لليمن على خليج عدن واستطاع الوصول الى باب المندب والتقدم شمالاً حتى المخا واصبح بالقرب من الحديدة، اسهم هذا العمل في تقليل المخاطر والاحتوى لكثير من الأنشطة المحتملة للمليشيات الطائفية المدعومة ايرانياً، وعلى الرغم من ذلك فمازال خطر التهديدات قائم ولازالت مليشيات الحوثي المدعومة ايرانيا تسيطر على اكثر من مساحة 400 كيلو من سواحل اليمن.

وبالنظر الى ممارسة ضغوط دولية في العام 2018م لايقاف الأعمال العسكرية لتحرير الحديدة، وبقاء سيطرة الانقلاب الحوثي عليها فان هذا يوكد جانب سلبي لامور ليست من صالح الدول المطلة على البحر الاحمر وضوء اخضر دولي غير معلن لاستمرار سيطرة مليشيا الحوثي الايرانية على الساحل اليمن من الحديدة حتى ميدي شمالا.

فيمكن للمراقب ان يلاحظ ان تعريف المخاطر ضد الملاحة العالمية غير متفق عليه، وهذه القضية يجب ان تعالج لشكل أكبر عبر القنوات الدبلوماسية، ان مثل هذا الاختلاف سمح للأخطار بالنمو والتضخم.

رؤية استراتيجية غير نمطية

إن قمة جده مطالبه اليوم، والأمل معقود عليها كثيرا، لتحديد هذه المخاطر، بما يتفق نصاً وروحاً مع القانون محلياً وأقليميا ودولياً، والذي يضمن حماية المياة الاقليمية وردع اي تهديدات. والأمل معقود على هذه القمة بقيادة السعودية بانها سوف تضع هذه القمة رؤية استراتيجية شاملة غير نمطية ويتم تطبيقها عمليا على ارض الواقع لحماية مشتركة للبحر الاحمر وخليج عدن.

ونعرف جيدا بان هذه القمة العربية الأفريقية في جدة بقيادة السعودية ومصر تمتلك الارادة السياسية والقوة العسكرية بقيادة البلدين ومكانتهما

سقوط اليمن على يد ميليشيات طائفية مدعومة إيرانيًا يمثل خطرًا جسيمًا على دول حوض البحر الأحمر بشكل عام

البارزة اقليميا ودوليا وامتلاكها ايضا العلاقات الدولية المتينة، وذلك لوضع رؤية وتنفيذها عمليا مع كل الدول المطلة على البحر الاحمر.

لقد سمح التراخي وحسابات المصالح بتضخم المخاطر التي تواجه أمن البحر الأحمر وهذا امر واضح لاجدال فيه.

وفي الحقيقة فان المليشيات الطائفية الحوثية والمدعومة ايرانياً لازالت تمثل خطر حقيقي فيما يتعلق بالملاحة الدولية على سواحل اليمن واستطاعت هذه المليشيات الحوثية المدعومة ايرانيا الى تطوير قدراتها بحيث تستطيع تهديد الملاحة فعلياً.

ولذلك طور الحرس الثوري الأيراني نفس التكتيك الذي استخدمه في حرب الخليج الأولى عبر الزوارق المسلحة لمهاجمة السفن العابرة.

كما اننا في «مركز البحر الأحمر» لدينا معلومات وتحقيقات مؤكدة، بأن مليشيا الحوثي عبر خبراء الحرس الثوري طورت اسلحة متنوعة للحوثيين تمتلكها لاستخدامها في التهديدات البحرية في البحر الاحمر ومنها صواريخ سيلكورم الصينية بنماذج معدلة منها صواريخ ارض بحر تحت الماء، اضافة الى تقنيات للمسيرات لمهاجمة اهداف بحرية، وسبق للمليشيات ان نشرت الغام بحرية وهناك العشرات تم انتشالها.

ان بقاء قدرات المليشيات المدعومة ايرانياً، سيجعل الملاحة الدولية عرضة للابتزاز من قبل جماعات مسلحة ولا يمكن تصنيف هذا العمل الا بأنه «أعمال إرهابية».

فاننا في مركز البحر الاحمر للدراسات السياسية والامنية وبعد دراسات وقرأة عميقة للمشهد محليا واقليميا خرجنا برؤية من منطلق وطني وعروبي نراه راي صائب ومشرف دون خجل اويمكن ان يفسر من البعض بتفسيرات اخرى فانه معروف بان الحدود الجغرافية البحرية لاتعرف الحدود وانطلاقا من المصلحة الاستراتيجية للامن الوطني البحري لليمن والامن الإقليمي العربي والا فريقي للدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن البحر الاحمر خرجنا برؤية نرى انها صائبة ومناسبة ومنطقية وهي انشاء قاعدة عربية أفريقية للدول المطلة على البحر الاحمر ويكون موقعها جزيرة ميون اليمنية ذات الموقع الاستراتيجي وذلك وفقا لميثاق جامعة الدول العربية في مجال الدفاع المشترك، وعلى ان يكون في هذه القاعدة تواجد لقوة عسكرية غير عادية ممثلة بتشكيلات عسكرية بحرية حديثة وقاعدة جوية مشتركة تتضمن عدة اسراب عسكرية من الأسطول العسكري الجوي السعودي والمصري القوي من طائرات F15 السعودية وF16 والرافال المصري وتشكيلات عسكرية جوية وبحرية من السودان والاردن وتشارك اليمن وارتيريا بحسب قدراتهم العسكرية والامكانات المتاحة، ونرى انظمام دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في هذه القاعدة العسكرية المشتركة نظرا لاهمية التاثير الإماراتي اقليميا ودوليا وكونها حليفا مهما في التحالف العربي.

ونرفع هذه السطور والرؤية الى قادة الدول المطلة على البحر الاحمر في اجتماعهم الهام والمهم في هذه المرحلة المعقدة والصعبة اقليميا ودوليا وندعو الله لهم بالتوفيق والرشاد والنجاح والسداد لهذه القمة، ونحن نعرف جيدا بان قادة الدول المطلة على البحر الاحمر ليس بحاجة تنظير اوافكار فهم يمتلكون كل الرؤى والخطط الاستراتيجية والمعلومات والقدرات ويعرفون متى واين الوقت المناسب لكل موقف وحدث وتحرك، ولكننا في مركز البحر الاحمر للدراسات السياسية والأمنية انطلاقا من مهام مركزنا الاستراتيجي ونتاج دراساتنا وابحاثنا واهتمامنا في المركز بأمن البحر الاحمر كأحد اهم الاساسيات في توجهات المركز نرى انه مهنيا وقانونيا ومعرفيا وكواجب وطني وقومي لزاما علينا ان نقدم مانراه صائبا وفق مجتهداتنا وقراتنا العميقة للمشهد ومعايشتنا للواقع اليمني على كل المستويات ومانصل اليه في قيادة المركز والباحثين الاستراتيجيين من افكار ورؤى نضعها على طاولة صناع القرار وكذلك نحتفظ باحقيتنا الفكرية في كل مكان وزمان بمانقدمه ونوثق للتاريخ أفكارنا ومشاركاتنا الهامة وتكون شاهدا لنا وعلينا وعلى حرصنا والشعور بالمسئولية ونحن متحركين ونتواصل على المستوى الرفيع وغير العادي محليا واقليميا بكل مايخدم وطننا الغالي وامتنا العربية الكريمة والله من وراء القصد والمراد.■

×رئيس «مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية»

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير السنوي

بلاد المشانق المُعلّقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

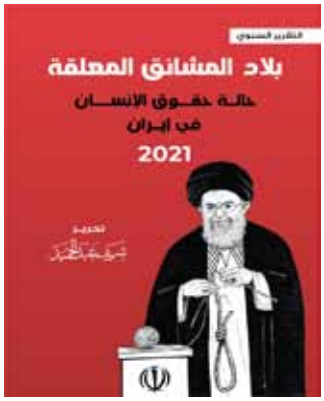

تقرير «حالة حقوق الإنسان» في إيران لعام 2021، هو الإصدار الأول لمركز الخليج للدراسات الإيرانية، الذي يرصد الأوضاع الحقوقية في إيران، من واقع الأخبار اليومية وتقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

تضمّن التقرير، أشكالًا عديدة من الانتهاكات الجسيمة والمروّعة، والإعدامات، والقمع السياسي والاجتماعي المستمر، إلى جانب رصد مظاهر الحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية في العيش الكريم، فضلًا عن تصاعد الوضع الوبائي في البلاد جرّاء تفاقم الأوضاع الصحية، بسبب فشل النظام وتخبّطه في التعامل مع جائحة كورونا.

وكشف التقرير عن وقوع آلاف الانتهاكات الجسيمة خلال 2021، والتي أكدت أن نظام الملالي يلجأ إلى أساليب العصور الوسطى في السجون والمعتقلات، وأنه مسؤول عن أكبر عدد من حالات الإعدام على مستوى العالم.

وتعاملت قوات الأمن مع الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت نتيجة غياب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باستعمال بالقوة المفرطة وغير القانونية، بما فيها القوة القاتلة، واعتقلت آلاف المحتجين، بينما استخدمت الملاحقات القضائية والسجن كأداة لإسكات المعارضين والحقوقيين البارزين.

وحسب التقرير، فقد تزايدت خلال العام عمليات الإعدام في إيران بنسبة 26%، وتم إعدام 229 شخصًا، من بينهم 4 أطفال، ونُفذت 88% من هذه الإعدامات سرًا، ودون علم وسائل الإعلام. وضمن هذا العدد الكبير، أعدمت السلطات الإيرانية 15 امرأة، وكان باقي المعدومين رجالًا، أكثر من نصفهم تم إعدامهم بتهمة القتل العمد، كما حُكم على أكثر من 16531 شخصًا بالسجن، بينما تم جلد 6982 شخصًا.

وبينما ارتفع عدد الإعدامات منذ أن أصبح إبراهيم رئيسي، رئيسًا للنظام، أنهت حكومة حسن روحاني فترة حكمها التي استمرت ثماني سنوات، مع ما يقرب من 5000 عملية إعدام، بما في ذلك 144 حالة إعدام في عام 2021 وحده.

وأُعدم العديد من السجناء السياسيين في إيران خلال عام 2021. ومن بينهم جافيد دهقان الذي تم إعدامه في سجن زاهدان المركزي في 30 يناير/كانون الثاني 2021. كما أعدم النظام الإيراني علي مطيري في 28 يناير/كانون الثاني 2021. وتم إعدام حسن دهفاري وإلياس قلندرزيهي في 3 يناير/كانون الثاني 2021. وفي 28 فبراير/شباط 2021، أُعدم النظام أربعة سجناء سياسيين من عرب الأحواز.

وقُتل ما لا يقل عن 77 إيرانيًا في عام 2021 بسبب عمليات القتل التعسفي. وكان معظم هؤلاء الضحايا عتالين محرومين في إقليم كردستان إيران وعاملين وقود في سيستان وبلوشستان. إلى جانب ذلك، أصيب ما لا يقل عن 107 أشخاص بسبب إطلاق النار العشوائي من قبل حرس الحدود.

ووفق التقرير، أصدر القضاء في إيران خلال الفترة نفسها أحكامًا بالسجن 16531 شهرًا و6982 جلدة وغرامة بنحو 800 مليون تومان، واعتقلت القوات الأمنية والعسكرية 1676 مواطنًا وأطلقت النار على ما مجموعه 242 مواطنًا، قُتل منهم 94 شخصًا، بينهم 23 عتالًا، و31 ناقل وقود.

واعتقلت سلطات نظام الملالي 1676 شخصًا بسبب أنشطة مناصرة الحقوق السياسية أو المدنية. كما أظهر التقرير وقوع 26 حالة اعتقال لناشطين في النقابات العمالية، و445 حالة اعتقال في فئة الأقليات العرقية، و57 حالة اعتقال في فئة الأقليات الدينية، و1043 حالة اعتقال في فئة حرية التعبير، و25 حالة اعتقال تتعلق بحقوق الأطفال.

وكشفت الإحصائيات المختلفة التي أوردها التقرير عن وقوع 2018 حالة إساءة معاملة الزوج أو الزوجة، و24 حالة

قتل النساء بدافع «الشرف» و2117 حالة إساءة معاملة الأطفال، و15 حالة اغتصاب واعتداء جنسي على الأطفال، و54 حالة انتحار أطفال، وحالتي اعتداء بالحمض «ماء النار»، و29 حالة اتجار بالأطفال، وزواج أكثر من 9000 طفلة، وخلال هذه الفترة تم اعتقال 25 شخصًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا من قبل قوات الأمن.

وأدى اشتداد حملات القمع والاضطهاد، وزيادة الإعدامات والاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الإيرانية، إلى وجود حالة من السخط والاستياء الشعبي في أوساط الرأي العام. وفيما زادت الرقابة واشتدت القبضة الحديدية ضد الشعوب الإيرانية، وصلت تقارير أمنية إلى رأس النظام علي خامنئي وقيادات «الحرس الثوري» تؤكد وجود إحباط واستياء شعبي من سياسات النظام قد يتحول بين ليلة وضحاها إلى مظاهرات، أو حتى ثورة شعبية.

وأكد التقرير أن الأقليات العرقية والدينية والأقليات الأخرى في إيران، كانت معرضة بشكل خاص لخطر الانتهاكات والاختفاء القسري والإعدام، حيث وثق التقرير الاستخدام غير الملائم للقوة من قبل عناصر الأمن ضد المتظاهرين والمارة، فضلًا عن الترهيب والاحتجاز التعسفي والملاحقة الجنائية لمواطني الأقليات. وسُجلت زيادة كبيرة في اعتقال أبناء هذه الأقليات القومية بنسبة 55٪ مقارنة بالعام الماضي. واستدعت السلطات الأمنية والقضائية 103 أشخاص من الأقليات الدينية، فيما حكمت على 61 شخصًا على الأقل بالسجن لأكثر من ألف شهر.

ومن بين أبناء الأقليات الدينية في إيران، تم اعتقال 144 شخصًا واستدعاء 39 آخرين، ومُنع 11 من ممارسة النشاط الاقتصادي، ومُنع 24 شخصًا من الدراسة، كما قامت السلطات أيضًا بتغريم عدد من الأقليات الدينية وجلدهم وحرمانهم من حقوقهم. وتم اعتقال أكثر من ألف شخص لحرمانهم من الحق في حرية التعبير.

من جهة ثانية، كان وباء كورونا أكثر فتكًا وأشد وطأة على الإيرانيين خلال 2021، جراء فشل النظام في مواجهة الوباء، وتزايد أعداد الإصابات والوفيات، وعدم قدرة المستشفيات في عموم البلاد على استقبال المزيد من المصابين بمضاعفات الفيروس.

وذكر التقرير أن الاقتصاد المتدهور في إيران، بالإضافة إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة الضغوط الاجتماعية والسياسية الناجمة عن جائحة كورونا، أججت استياء الشعب وأدت إلى تنامي الاحتجاجات الفئوية، حيث تم تنظيم ما لا يقل عن 1261 تجمعًا نقابيًا و192 إضرابًا رفضًا للأزمة الاقتصادية وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية، حيث نظم النشطاء العماليون ما لا يقل عن 618 مسيرة، ومنعوا 9 منها، كما أضرب العمال 339 مرة خلال هذه الفترة، غالبًا بسبب مطالبهم بالأجور والرواتب.

وبالتزامن مع زيادة الاحتجاجات النقابية والعمالية، تم اعتقال 64 شخصًا، وحكم على 9 نشطاء عماليين أو مدافعين عن حقوق العمال بالسجن 276 شهرًا. وجرى خلال عام 2021 تنظيم 2541 تجمعًا وإضرابًا، بما في ذلك 1261 تجمعًا و192 إضرابًا للنقابات، و618 تجمعًا و339 إضرابًا عماليًا و131 إضرابًا عن الطعام من قبل السجناء.

وفي عام 2021، تحركت السلطة التشريعية لتقليص حقوق المواطنين بشكل إضافي. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر مجلس صيانة الدستور مشروع قانون «تجديد شباب السكان ودعم الأسرة» والذي وقّعه الرئيس ليصبح قانونًا في 15 نوفمبر/تشرين الثاني. ويزيد مشروع القانون من تقييد الحصول على وسائل منع الحمل والإجهاض، ما يعرض صحة المرأة وحياتها للخطر.

وتصاعدت خلال عام 2021 حدة الرقابة الأمنية في إيران، بشكل لافت وغير مسبوق، ورافقتها زيادة كبيرة في عمليات القمع والاعتقالات، واستخدام وسائل متنوعة في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة والمظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي تزايدت بقوة في المدن الإيرانية، الأمر الذي يثبت ازدياد رقعة الغضب الشعبي وارتفاع مستوى الإحباط والاستياء من سياسات نظام الملالي، الذي حاول بكل الطرق والأساليب الناعمة والقمعية السيطرة على الأوضاع، ومنع اتساع دائرة الغضب الشعبي ضد النظام بشكل عام.

■ الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط. أولى 2022، 395 صفحة

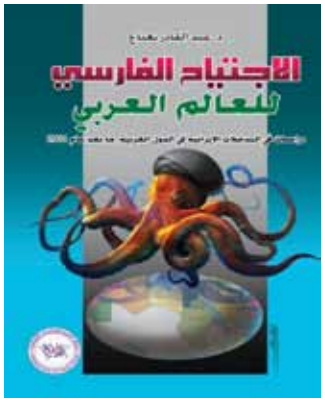

لقت التطورات التي شهدتها الأعوام اللاحقة لنهاية الحرب الباردة، والاستخدام المكثف للقوة الأمريكية خاصة بعد أحداث سبتمبر، دافعاً أمنياً للدول الإقليمية لإعادة هيكلة قوتها وفقاً لتلك المتغيرات. كما أنّ التطورات الصناعية والمادية للقوى الإقليمية، أفسحت المجال أمامها لبناء قدراتها وفق مبدأ «الدفاع عن الذات» عوضاً عن الاعتماد على القوى الكبرى كما كان سائداً فترة الحرب الباردة، والذي أثبت عجزه بعدها. ففي المدى المنظور، قد لا يشهد النظام الدولي تطوراً كبيراً باتجاه التغيير، بينما حمل المدى المتوسط والبعيد مقومات خلق نظام القوى الإقليمية الكبرى بنوعيها:

قوى إقليمية كبرى تمارس نفوذها ضمن محيطها، وتلعب دوراً قيادياً على الساحة الدولية.

قوى إقليمية تكتفي بممارسة نفوذ ضمن محيطها، ويقتصر دورها على رعاية

مصالحها الإقليمية.

أي إنّ العلاقة ضمن رؤية نظام القوى الإقليمية الكبرى، قد تنشأ ضمن إطار الصراع بين تلك القوى على توسيع دائرة النفوذ الإقليمية، فكلما ازدادت قوة دولة إقليمية كبرى، فإنها ستجنح لامتلاك نفوذ أكبر ضمن أقاليمها المجاورة، وهو ما قد يدفع العلاقات الدولية (الإقليمية) إلى حالة جديدة من الصراع، تشبه الحالة التي كانت قائمة في العصور الوسطى.

ونتيجة لطبيعة هذا النظام، فإنّه يعتمد على الآليات التالية:

التحالفات ضمن الإقليم الواحد، وما بين الأقاليم.

السعي إلى مزيد من حالة التسلح بين المراكز الإقليمية، سعياً للوصول إلى حالة الردع المتبادل، وخاصة أن السلاح النووي بات شبه متاحٍ للدول الإقليمية الكبرى.

وعليه، يتنازع إقليما المشرق والخليج العربيان، عدة قوى إقليمية، للسيطرة عليهما، أو تحديد توجهاتهما السياسية. وتتباين مصالح هذه القوى وأدواتها، وفقاً لنظرتها الاستراتيجية للمنطقة ككل، حيث تسعى إيران للهيمنة على الإقليمين بأدوات عسكرية وسياسية واقتصادية، وعبر التدخل المباشر فيهما. وبينما تحاول تركيا التغلغل في الإقليمين بأدوات اقتصادية وسياسية، فإن إسرائيل تسعى لمنع ظهور قوى إقليمية تنافسها على الريادة في المنطقة، لعدم قدرتها على الهيمنة لأسباب موضوعية. فيما تتصدر السعودية الدور العربي، بعد زوال الأدوار السورية والعراقية، وتراجع الدور المصري الإقليمي، وذلك عبر رؤية سياسية واقتصادية عسكرية.

وقد شكل المحيط العربي محطّ أطماع للدولة الإيرانية على امتداد تاريخيها، تحت حجج مختلفة وفقاً لشكل النظام المهيمن على الحكم في طهران. وقد استلهم النظام الجمهوري كثيراً من تلك الحجج مع تثقيل العامل الديني/المذهبي في إعادة صياغة الأطماع الإيرانية، وتحديث آليات التدخل في المحيط العربي، معتمداً على بناء فكري-سياسي تمت مأسسته منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتم تعزيزه منذ عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فيما شهدت المنطقة، ومنذ عام 2011، توغلاً إيرانياً شمل عديداً من الدول العربية، فيما يشبه إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية، عبر أدوات الهيمنة العسكرية المباشرة، وعبر الميليشيات الطائفية المسلحة، وعبر حكومات وأنظمة، وبأدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية واجتماعية ودينية وديموغرافية، أدت بالمحصلة إلى تدمير محطيها العربي، وتشتغل على توسيع دائرة التدمير تلك.

ويتناول الكتاب في قسمه الأول، المحددات النظرية التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تحديداً. فيما يدرس قسمه الثاني، التدخل الإيراني في البيئة العربية، بعد عام 2011، عبر نماذج سورية ودول الخليج العربي وتونس خصوصاً، مع عودة لتواريخ سابقة لضرورات العملية البحثية. كما يدرس تطورات العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية بعد توقيع الاتفاق النووي.

أما القسم الثالث، فيتناول دراسة التوجهات الإيرانية لبناء علاقات إقليمية ودولية تخدم مخططاتها في الهيمنة على العالم العربي، وذلك عبر دراسة العلاقات الإيرانية مع إسرائيل وروسيا وتركيا.

ويبقى هذا الكتاب، جهداً توثيقياً لجملة أبحاث اشتغل عليها المؤلف طيلة سنوات مضت (حتى عام 2019)، ليكون بمثابة إطار جامع لها. وتتمة لكتابه الأول (إيران: انهيار في الداخل)، الذي يدرس الشأن الداخلي الإيراني.

■ إيران: انهيار في الداخل

«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

تتطلب دراسة منطقة الشرق الأوسط، معرفة عميقة بالقوى الفاعلة الرئيسة فيها، والتي تُعتَبر إيران، إلى جانب تركيا وإسرائيل، أحد أبرز القوى المتدخلة في بيئة صراعية، تسعى كل منها لحيازة مزيد من المصالح والنفوذ فيها. وتقوم السياسة الإيرانية على ادعاءات تاريخية، ومطامع، وتوظيف طائفي/مذهبي، قاد إلى تفكيك عدد من الدول العربية وانهيارها، وإلى تغييرات عميقة في منطقة الشرق الأوسط.

ويشكل هذا الكتاب، قسماً من جملة بحوث تم الاشتغال عليها طيلة العقد الماضي، تناولنا فيها بنية النظام الإيراني، وإشكالياته، وآليات عمله. بغية فهم الأساسات التي قام عليها المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وفهم آليات صناعة القرار داخل هذا النظام، والإشكاليات التي ترسخ في بنيانه، مترافقة مع نشوء نظام الملالي عام 1979، منذرة بانهيار لاحق، متأخر.

أي أننا ننوي من خلال هذا الكتاب، إصدار عدة أجزاء، يتناول كل منها، دراسة لبعض جوانب الدولة الإيرانية في زمن الملالي، ويأتي هذا الكتاب باعتباره تأصيلاً ومنطلقاً لفهم الاضطرابات الكبرى الواقعة في بنى النظام الإيراني في العقد الأخير، والتي تقود إلى تفكّك مشروعه الخارجي (فكرة الكتاب الثاني)،

وتنذر بانهيار الدولة، أو على الأقل انهيار نظام الملالي، لصالح نظام لن يكون أقل عنصرية تجاه محطيه.

ونأمل أن يشكل هذا الكتاب قاعدة بيانات للباحثين في الشأن الإيراني، عدا عن أنه محاولة لأرشفة أبحاثنا، التي اشتغلنا عليها، منذ رسالة الماجستير في جامعة دمشق، مروراً بعدد كبير من الأبحاث لصالح عدة مراكز بحثية أو مواقع وصحف عربية.

وحاولنا في هذا الجزء، تبيان الاضطرابات التي تتفاعل في بنى النظام الإيراني الداخلية، على مستوى الإشكاليات السياسية والاجتماعية الإثنية، والتي أنتجت صراع هويات محلية غير قابلة للحل، إلا في إطار تفكيك الدولة ذاتها إلى عدة دول. كما وضحنا ما يترافق مع ذلك من فشل في مستوى أداء السلطة الإيرانية تنموياً، وما نتج عنه من آثار سياسية بالغة السوء، وذلك بالاعتماد على مؤشرات المنظمات الدولية المعنية بالأمر، مع قياس إجرائي لما يتم طرحه من إشكاليات.

لينتقل الكتاب بعد ذلك، لتبيان الأثر الذي لحق بهذه المؤسسات والبنى طيلة السنوات السابقة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران، وكيف أن إيران لم تستطع الاستفادة من الرفع الجزئي المؤقت عن تلك العقوبات، قبل أن تنحدر ثانية في تداعيات أكثر سوءاً من سابقتها بعد فرض العقوبات ثانية عليها، وبحدة أشد مما كانت عليه.

ورغم أن الاتفاق النووي، كان من الممكن أن يشكل بادرة باتجاه منع إيران من تطوير سلاح نووي، وباتجاه انفتاح إيراني على العالم، أو ما يمكن اعتباره "عقلنة إيران"، إلا أن السلطات الإيرانية لم تدرك تلك الفرصة الأخيرة التي أتيحت لها، وحاولت استغلالها في تعزيز تداخلات الإقليمية التخريبية، ما أدى بالنتيجة إلى دخولها في اضطراب أكثر حدة، لم تعد تمتلك مفاتيح تجاوزه، إلا من خلال الخضوع شبه المطلق للولايات المتحدة، وخصوصاً بعد العقوبات الأخيرة.

ويتبع هذا الكتاب، كتاب آخر، يدرس بشكل مفصل، أبرز ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، في العقد الأخير، ودورها التخريبي في محطيها العربي، تحت عنوان: الاجتياح الفارسي.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي «الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

تقرير «الحالة الإيرانية» لعام 2021، هو الإصدار المتواصل منذ ثلاث أعوام، إذ صدرت نسخته الأولى في يوليو/تموز 2020م. ودرج التقرير على أن يأتي موثقًا بالمعلومات والإحصاءات، والرصد والاستقراء والتحليل. ويُلاحَظ في هذا التقرير اتساع الرؤية الجديدة تبعًا لاتساع دوائر الاهتمام وقضايا التناول.

يتناول التقرير كافة المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران، داخليًا وخارجيًا، خلال العام المنصرم، ويرصد - لحظة بلحظة- تطورات الأحوال في البلاد على الأصعدة كافة، مدعومًا بالتحليلات والمصادر الموثقة.

ووفق التقرير، كان 2021 هو عام «التحديات الكبرى» في إيران، فقد مر العام ثقيلًا على الإيرانيين المضطهدين، المغلوبين على أمرهم، وراح الملالي يسعون في كل اتجاه من أجل تثبيت دعائم حكمهم، بالحديد والنار. ولكن العكس تمامًا هو ما حدث، فما إن تنتهي أزمة حتى تظهر أزمات، حاصرت البلاد من كل الجهات، بدءًا من الملف النووي المتعثر في فيينا، مرورًا بـ «مظاهرات العطش» في الأحواز التي امتدت إلى كافة المحافظات، وتحوّلت من مجرد احتجاجات على تحويل مجاري الأنهار إلى «ثورة» حقيقية في قلب إيران، وصولًا إلى تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال العام بشكل غير مسبوق.

ويؤكد التقرير أن «النظام الإيراني حاول عبثًا الظهور بمظهر المنتصر في كل معاركه الصغيرة، وأنه ما يزال يُمسك بزمام الأمور التي خرجت من بين يديه، وواصل سياسته التي اتخذها منذ وصوله إلى الحكم، وهي الذهاب إلى (حافة الهاوية)، غير أن الغضب الشعبي من سياسات الملالي كان علامة على انتهاء عمره الافتراضي، ووصوله في نهاية المطاف إلى طريق مسدود».

وكان الحدث الأكثر تأثيرًا في إيران خلال العام، بحسب التقرير أيضًا، هو وصول إبراهيم رئيسي، أحد أبرز صقور المتشددين إلى سدة الرئاسة. وهو الأمر الذي زاد الطين بلّة، وجلب على الشعوب الإيرانية المزيد من الويلات. وشهدت البلاد غضبًا شعبيًا كبيرًا، احتجاجًا على عملية الانتخاب، غير أن «رئيسي»

تمكّن بسهولة من إسكات كافة الأصوات المعارضة له.

وعلى الرغم من التصريحات الوردية التي أطلقها «رئيسي» بشأن تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين، فعلت العقوبات الأمريكية فعلها، وأوصلت الاقتصاد إلى أسوأ حالاته، وصدرت عشرات التقارير التي تحدثت عن الحالة الاقتصادية المأساوية التي يعيشها الإيرانيون، ليكون عام 2021 الأكثر سوءًا بعد أن كسر الريال الإيراني كافة أرقامه السابقة، وسجّل أرقامًا قياسيّة في الانخفاض أمام الدولار الأمريكي، ووصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 320 ألف ريال، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل بها إلى هذا السعر المتدني.

كما ارتفع معدل التضخم في البلاد يومًا بعد يوم خلال العام إلى 45.2%، فيما تضخّمت أسعار الغذاء إلى أن وصلت إلى 58.4%، واقترب معدل التضخم السنوي في نهاية 2021 من أعلى معدل تضخم سنوي تم تسجيله خلال الثلاثين عامًا الماضية، الأمر الذي أوقع الإيرانيين بين مطرقة القمع السياسي من جهة، وسندان الفقر من جهة ثانية.

وعلى الصعيد الوبائي، دخلت إيران في الموجة الرابعة من جائحة كورونا، وانتشرت متحورات الفيروس لتزهق مئات الأرواح يوميًا؛ الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى فرض عزل عام مؤقت، في مسعى للسيطرة على هذه الموجة، ومحاولة السيطرة على الموجة الخامسة من وباء كورونا، التي كانت تزهق عشرات الأرواح يوميًا. وأعلنت وزارة الصحة، في أواخر العام، أن كورونا كان يصيب شخص كل ثانيتين، ويحصد روح شخص كل دقيقتين ونصف؛ الأمر الذي تسبب بفاجعة قومية على مستوى البلاد.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي «الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

شهدت إيران خلال عام 2019 أحداثًا جسام على المستوى الداخلي، وتطورات خطيرة على الساحتيّن الإقليمية والدولية، أدت إلى تدخل دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة، وكان من شأن هذه الأحداث تهديد السلم العالمي، فباتت «المعضلة الإيرانية» محور اهتمام العالم أجمع، وحبس الرأي العام الدولي أنفاسه أكثر من مرة على مدار العام، خشية اندلاع حرب بين طهران وواشنطن، وجر العالم إلى ما لا يحمد عقباه.

وخلال 2019، أتمت ثورة إيران التي اندلعت مطلع 1979 عامها الأربعين، وهو العمر الزمني المفترض أن يكون بمثابة «سن الرشد» لحكام طهران من الملالي، غير أن «الثورة الإيرانية» بدت في عمر الأربعين وكأنها قد فقدت رشدها، ودخلت في شيخوخة مبكرة.

وبات الإيرانيون على موعد مع التغيير، بعد أن دخلت البلاد في طريق مسدود جراء مخططات طهران الهادفة إلى تصدير الثورة، حيث أكدت «انتفاضة البنزين» التي اندلعت في منتصف نوفمبر «تشرين الثاني» أن الشعوب الإيرانية «ثارت على الثورة» في نهاية المطاف، وأن مطالب المواطنين الإيرانيين بعد 40 سنة أصبحت واضحة للعيان، وتتمثل في استعادة دولتهم القومية التاريخية وإغلاق صفحة نظام «ولاية الفقيه» إلى الأبد.

وعاش حكام إيران خلال 2019 أوقاتًا عصيبة؛ في مواجهة أسوأ احتجاجات تشهدها البلاد منذ نحو أربعة عقود. وتزامنت هذه الاحتجاجات الداخلية التي شملت كل المدن الإيرانية، مع اضطرابات اجتاحت لبنان والعراق، رفضًا للنفوذ الإيراني على القرار السياسي في بيروت وبغداد؛ ما هدد بتقويض جهود نظام خامنئي لترسيخ نفوذ طهران في الشرق الأوسط، وسط هتافات المتظاهرين في بيروت وبغداد رفضًا للتدخل الإيراني، وصرخات الإيرانيين الرافضين لتدخل حكام بلادهم في شؤون دول أخرى، وإغفالهم تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد.

لم يمر عام 2019 على إيران مرور الكرام، حيث شهدت البلاد تفاقم العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، والتي وصلت لحافة الحرب مع الولايات المتحدة، حيث احتدمت المواجهة مع نظام الملالي في العديد من المجالات حول العالم، خصوصًا في العراق وسورية واليمن والخليج العربي، فيما شهدت الجبهة الداخلية الإيرانية تصدعًا واضحًا، ودخل النظام الإيراني في مرحلة «اللاعودة».

وكان انتقال النظام الإيراني من «القوة الناعمة» إلى القوة الخشنة، بعد 40 سنة من انطلاقه ثورته على حكم الشاه، مؤشرًا جديًا على تراجع قدراته وتآكل نفوذه، نتيجة لتراجع الانبهار بمشروعه التوسعي، وتراجع شرعيته الدينية، وانهيار قيمه الأخلاقية في الداخل والخارج معًا، ما أدى إلى تهافت المشروع الإيراني بعد 40 عامًا من سطوع نجمه.

ولم يفقد نظام الملالي ظله فحسب، بل بدا أنه فقد عقله أيضًا، فمع تفاقم حدة التوترات السياسية بين واشنطن وطهران، جراء قرار الإدارة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات قصوى ضد إيران، وتصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، نفذت إيران سلسلة من

الأعمال العسكرية الاستفزازية، استهلتها بالتعرض لسفن تجارية وناقلات نفط في خليج عمان. واستولت بعد ذلك على سفينة بريطانية واحتجزت طاقمها، ردًا على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط بتهمة نقل النفط إلى سوريا، وقامت بأكثر من عملية احتجاز لناقلات نفط إحداها عراقية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء هيئة دولية للأمن البحري، لتعزيز الرقابة والأمن في الممرات المائية الرئيسة في الشرق الأوسط.

ومنذ تلك اللحظة لم يتوقف نظام الملالي عن أعماله العدوانية، وراح يترنح تحت ضغط العقوبات الأمريكية والرفض الإقليمي لمخططاته التوسعية، فتعرضت منشآتا النفط في «بقيق وخريص» شرق السعودية، التابعتان لشركة «أرامكو» لهجوم نفذته 25 طائرة «درون» وصواريخ «كروز»، وأكد هذا الهجوم أن النظام الحاكم في طهران لا يتورع عن فعل شيء، بهدف جر المنطقة والعالم إلى نزاع عسكري دموي.

وقبل الثورة الخمينية، التي بدأت الاحتفالات الرسمية المحمومة بها في فبراير «شباط» 2019، كان حجم الاقتصاد الإيراني يقع في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، والمركز الـ 23 بين دول العالم، إلا أن قرارات إيران الاستفزازية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل الإرهاب في دول العالم أجمع، أدت إلى تراجع حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة 90% وانكماشه خلال العام الماضي بنسبة 6%، ليتضاعف مركز البلاد على «مؤشر البؤس العالمي» خلال عام واحد من 39 إلى 62% بين دول العالم.

وأظهر حجم الأزمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام الإيراني خلال العام، فضلًا عن الضغوط والخسائر التي تعرض لها النظام على الصعيد الشعبي الداخلي والتعاون الدولي الخارجي، أن الأزمات كانت عاصفة وقوية، وأنها ضاعفت من الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الإيراني، ما يعني أن سلطات نظام الملالي قد فشلت في إدارة الأزمات، وإقناع الشعوب الإيرانية بجدوى استمرار النظام.

ومع نهاية العام، بدا أن المعضلات السياسية والاقتصادية التي عاشتها إيران، تركت آثارًا خطيرة على الواقع الاجتماعي في البلاد، حيث تصاعدت مظاهر الخلل المجتمعي بشكل لم يسبق له مثيل، وبدا أن 40 عامًا من عمر الثورة كانت كافية لسحق المجتمعات الإيرانية تحت أقدام الملالي، وأن حكم «آيات الله» المزعومين ساقط لا محالة، عاجلًا أم آجلًا، في مزبلة التاريخ.

■ طابور إيران الخامس في الوطن العربي

«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

نجح الكتاب نجاحًا مدوّيًا، ونفدت طبعته الأولى رغم محاولات التعتيم عليه من قِبل جهات إعلامية وثقافية موالية لطهران، لأنه كشف النقاب عن «العملاء» من طابور إيران الخامس، بالأسماء والوقائع والتواريخ، لكي يعلم الرأي العام العربي ما يُراد ببلاده، وماذا يفعل أناس يعيشون بين ظهرانينا، وكيف تجند إيران جواسيسها وعملائها من أجل تخريب أوطانهم، لحساب «آيات الله» المزعومين من رجال الدين، الذين يحكمون بلادهم نفسها بالحديد والنار، فكيف يكون الوضع إذا حققوا أحلامهم الكابوسية بالنسبة لنا، وحكموا العالم العربي؟!

ومن بين أسباب نجاح الكتاب، أنه كشف الستار أيضًا بالوقائع والمصادر، عمن «يدفع للزمارين» من الإعلاميين العرب، لكي يصوروا لنا إيران على أنها زعيمة «جبهة الممانعة»، وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتحدى (إسرائيل) وأمريكا «الشيطان الأصغر والأكبر»، بينما الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي كشفها هذا الكتاب، هي أن مرشد نظام الملالي هو «كبير الأبالسة» الذي يسكن في طهران، يفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن و(تل أبيب)، بينما ينشر أتباعه من الشياطين والإرهابيين وتجار السلاح والمخدرات ومروجي الفتن والدسائس، في كل بقاع الوطن العربي.

ونجح الكتاب كذلك، لأنه أخذ على عاتقه مهمة الكشف عن توسع الدور الإيراني في الوطن العربي، خصوصًا مع انتشار «التشيع» في غير بلد من الأقطار العربية والإسلامية السنية، رغم أن ذلك - في التحليل الأخير- ليس عملًا تطوعيًا يقوم به دعاة فرادى أو جماعات أبدًا، وإنما هو عمل منهجي مخطط ومؤسسي تقف خلفه دولة بحجم إيران، لذلك فهناك تناغم بين استراتيجية دولة الملالي الساعية للتوسع في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين نشر التشيع على أوسع نطاق ممكن، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية، يمنحها زخمًا كبيرًا لـ«فتوحات جديدة».

■ التقرير الاستراتيجي السنوي

الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

«العام الأسوأ» لنظام الملالي

يرصد التقرير أهم الأحداث والمستجدات في إيران، على المستويّن الداخلي والخارجي، خلال العام 2020، ويسجل كافة المتغيرات التي شهدتها إيران في المناحي السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، على مدار العام.

ووفق التقرير، واجهت إيران خلال 2020 أزمات كبرى، أربكت نظام الملالي الحاكم، وعلى قمته المرشد الأعلى علي خامنئي. وكانت الأزمة الأولى في مطلع العام هي مقتل الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» حيث خسرت طهران «عرّاب» النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

ويشير التقرير إلى أنه بدلًا من أن ينفذ النظام الإيراني تهديداته لقتلة سليماني، وجّه «الحرس الثوري» صواريخه إلى طائرة مدنية أوكرانية، بعد فترة وجيزة من إقلاعها من المطار، ما تسبب بمقتل 176 شخصًا كانوا على متنها. فاندلعت احتجاجات عنيفة عقب إسقاط الطائرة، تعبيرًا عن مدى السخط الشعبي ضد نظام الملالي.

كما يرصد التقرير كيف أصبحت إيران بؤرة انتشار لفيروس كورونا، فيما كان قادة النظام في طهران يحاولون إخفاء الحقائق وتسييس الوباء، بزعم أنه «سلاح بيولوجي» أمريكي، رغم أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررًا من الجائحة في العالم!

على المستوى الاقتصادي، وبحسب التقرير، عاش الاقتصاد عامة الأسوأ، حيث أدّت العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2020 بنسبة 38.7%، وتدهور سعر صرف العملة الإيرانية بـ 45.7 بالمئة، وتراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى 2.2% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني.

ومن الملفت للنظر، وفق التقرير، أن عام 2020 بدأ باغتيال سليماني في الثالث من يناير/ كانون الثاني، وقبل انتهائه بشهر واحد (في نوفمبر/ تشرين الثاني) اغتيل العالم النووي محسن فخري زادة، ولم تخرج التهديدات الإيرانية بالانتقام طوال العام عن كونها «جعجعة بلا طحن»!

وفي هذا الصدد، يسجل التقرير التحذيرات التي انطلقت على أعلى مستوى في البلاد من الأوضاع المتردية، حيث توقع المراقبون في الداخل والخارج حدوث «انتفاضة شعبية» جديدة في إيران، تعبيرًا عن اليأس الناجم عن تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووصول البلاد إلى نفق مظلم.

■ خامنئي كبير الأبالسة

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

يكشف الكتاب، أن خامنئي اعتلى عرش النظام الإيراني بلا أي مؤهلات سياسية ولا أي «كاريزما» شخصية، باعتباره القائد الثاني للثورة الإيرانية، وفقًا لما ينص عليه دستور نظام «ولاية الفقيه» الذي أقرته ثورة 1979، فهو الحاكم الفعلي للبلاد الذي يحق له عزل الرئيس بعد انتخابه، كما أنه المحرك الأول لخطوط السياسة الإيرانية، وفقًا للمادة الخامسة من الدستور الإيراني، إذ تصبح كل أحكامه بمجرد صدورها «واجبة الطاعة».

ويؤكد الكتاب، أن المرشد الإيراني الذي بلغ من الكبر عتيًا، والذي أمر بقمع انتفاضات الشباب على مدار أكثر من 30 عامًا، وقتل «حرسه الثوري» الآلاف منهم، وزج بغيرهم في المعتقلات الرهيبة، والذي لن يترك منصبه إلا إلى القبر، هذا الرجل هو نفسه الذي يدعو إلى «تمكين الشباب» لدعم حكومته «الثورية»، وهو أمر ينم عن معايير مزدوجة تحكم كل شيء في إيران منذ ثورة روح الله الموسوي الخميني حتى هذه اللحظة.

■ جيش الظل الإيراني

إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

واستندت طهران في تحقيق هذا الهدف على بناء وإنشاء ميليشيات خارج نطاق الدولة تعمل على إشعال الفوضى، وبث ممارسات طائفية لإضعاف المجتمعات وخلق الاضطرابات وإشعال الحروب الأهلية والطائفية، لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق الاختراق الإيراني لدول المنطقة. ومن خلال القتال جنبًا إلى جنب، زودت هذه المجموعات بعضها البعض بالمهارات والخبرة العسكرية، سواء في التكتيكات غير المتماثلة أو التكتيكات التقليدية، وبسرعة كبيرة فرضت هذه الميليشيات نفسها كأداة هائلة لطهران في العراق والشرق الأوسط بشكل عام، ما دفع إيران إلى تمويل وتدريب وتسليح هذه القوات شبه العسكرية على نطاق واسع.

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».